المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

منشورات جريدة المناضل-ة؛ ملف فبراير 2026

جيل- زد صفحة مشرقة في تاريخ النضال العمالي والشعبي»

- جيل زد المغربي
- جيل زد العالمي

فهرس المحتويات

جيل- زد صفحة مشرقة في تاريخ النضال العمالي والشعبي» 1

ضد الاستغلال والاستبداد 3

جيل العولمة الرأسمالية والثورة التقنية والرقمية والنضال الميداني 4

جيل- زد والمقاومة بالحيلة 6

جيل زد 212، جيل طي صفحة ماضي "العهد الجديد والانتقال الديمقراطي" 8

«جيل زد» المغربي والبركان الإقليمي 10

لماذا لا يؤثر اليسار في حَراك جيل- زد وفي سواه من حركات النضال الشعبي؟ 12

حراك جيل زد 212: سياق النشوء والخصائص والأثار الممكنة 15

الشباب قيود الأخلاق التقليدية وما تتيحه التكنلوجيا الحديثة من انفتاح على الآخر 20

شباب جيل زيد في قبضة الاستبداد 23

احتجاجات جيل زيد ودستور الحكم المطلق واقتصاد يخدم الأقلية 25

جيل "Z" العالمي 28

جيل "Z" يثور ضد الفساد في مدغشقر 29

سبع أطروحات حول انتفاضات جيل Z في الجنوب العالمي.. 33

لا تُسمّوها ثورة جيل زد! 36

كيف أدى الاحتواء التكنوقراطي إلى تحييد انتفاضة -جيل زد Gen Z في نيبال 38

ضد الاستغلال والاستبداد

تقديم جريدة المناضل-ة

شقَّ جيل زد مساره الاحتجاجي في المغرب وهو يواجه منظومة استبداد واستغلال كانت تُعيد إنتاج نفسها رغم كل الوعود بالإصلاح. فتح هذا الجيل، بلغته البسيطة وأدواته الرقمية الجريئة، جبهة جديدة في معركة قديمة خاضتها أجيال متعاقبة منذ حركة 20 فبراير، مرورًا بحراك الريف، ووصولًا إلى موجات متواترة من الإضرابات العمالية والاحتجاجات الفئوية. لم تُفاجئ هذه الموجة المراقب الموضوعي بقدر ما فضحت عمق الاختناق الاجتماعي والسياسي الذي راكمته سياسات التقشف، وتضخم الفوارق الطبقية، وتهميش الجهات والأحياء الشعبية، مقابل استمرار خطاب رسمي كان يقدّم الاستقرار كذريعة لتأجيل أي تغيير جوهري.

فجَّر جيل زد غضبه في الشارع بعدما جرّب سنوات من الانتظار داخل منظومة تعليم مترديّة، وخدمات صحية منهارة، وسوق شغل مسدود، فوجد نفسه أمام دولة كانت تراقبه بعيون أمنية أكثر مما تُصغي إلى أسئلته عن العدالة والكرامة. كشف هذا الجيل، من خلال احتجاجاته اللامركزية وشعاراته الاجتماعية-السياسية المباشرة، عجز الأحزاب والنقابات والمؤسسات الوسيطة عن تمثيل همومه، كما عرّى فراغ الحقل السياسي الذي لم يَعُد يقنعه بوعود الإصلاح التدريجي. هكذا لم يظهر حراك جيل زد كاستثناء عابر، بل كحلقة جديدة في سلسلة نضالات شعبية: انتفض مع 20 فبراير ضد الفساد والاستبداد، واحتج في الريف وجرادة وغيرها ضد التهميش واللاعدالة المجالية، وقاوم في المعامل والحقول والمدارس، لِتُسهم جميعها في بناء صرح كفاحٍ طويل من أجل تحرر حقيقي من الاستغلال الاقتصادي والاستبداد السياسي.

رصد هذا الملف تحولات الفعل الاحتجاجي من الشارع إلى الفضاء الرقمي وبالعكس، وفكك تمثلات جيل زد عن الدولة والسياسة والعدالة الاجتماعية، وقرأ في الوقت نفسه حدود هذا الحراك ومكامن قوته. كما توقف الملف عند الحضور المتقدم للنساء في الصفوف الأمامية للاحتجاج، وعند أدوار المنصات الرقمية في إمكانية بناء ميزان قوى بوجه الدولة، ليطرح في النهاية سؤالًا أساسيًا: هل فتح هذا الجيل أفقًا لتحوّل ديمقراطي عميق، أم كبحته آلة القمع والاحتواء بالوعود الرسمية؟

جيل العولمة الرأسمالية والثورة التقنية والرقمية والنضال الميداني

بقلم؛ فادي فؤاد – 30 سبتمبر 2025

ظلت الرأسمالية تسحق الكادحين جيلا بعد جيل، وستظل تستغل أدمغة وأعصاب وعضلات الجيل الحالي والأجيال القادمة للمزيد من الأرباح، وتوظف التطور العلمي والتقني لتوسيع الاستغلال الفظيع للطبقة العاملة، إن وضع الناس أصبح لا يطاق ولهذا يجب العمل على هزيمتها الكبرى، والانتصار عليها.

شباب جيل مناهضة العولمة الرأسمالية

الأغلبية الساحقة من الذين واللواتي دعوا إلى الاحتجاج على السياسات النيوليبرالية وخصخصة القطاعات الاجتماعية منها: التعليم والصحة، منذ أوائل 1990، وبالأخص المظاهرات التي نُظمت في مدينة سياتل التابعة لواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكيةأواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 1999 ضد قمة منظمة التجارة العالمية استخلصوا من ذلك أن المواجهة الحقيقية الميدانية تتطلب بناء أدوات النضال من الأسفل على أسس ديمقراطية تسمح للجميع بحرية التعبير عن الرأي.

فمدينة سياتل تقع بالشمال الغربي للبلد بعيدة جداً، ورغم ذلك التحقت أفواج عديدة من مختلف بلدان العالم إلى المكان في الوقت المحدد، وقام شباب الولايات المتحدة الأمريكية القادمين/ات من الولايات الأخرى البعيدة عن سياتل بدور كبير في إنجاح المظاهرات ضد الرأسماليين والشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

استعملت الدولة كل الوسائل لتطويق المكان ووظفت كل الأجهزة القمعية من أجل منع التظاهر وإنجاح القمة، أما مناهضي العولمة الرأسمالية وسياسات الخصخصة وبيع قطاعي التعليم والصحة وغيرهما كثير، فمنذ الإعلان عن تنظيم القمة هناك نسقوا التواصل عبر الرسائل القصيرة للهاتف المحمول، وكانت من الوسائل المتوفرة وقتئذ.

وطيلة هذه السنوات ظلت الاحتجاجات ضد الظلم الاجتماعي والاستغلال والاستبداد ونمط الإنتاجالرأسمالي بكل مكان في العالم أحيانا تخفت لفترة، ومرارا تندلع مثل البركان الاجتماعي وتزعزع أركان الدول الرأسماليةوأنظمتها السياسية وترعب المحيط بها كله.

شباب يواجه تدعيات أزمة 2008 المالية العالمية، واندلاع السيرورة الثورية

تسببت الأزمة المالية العالمية سنتي 2007 و2008 لعدد من الكادحين في العالم بالمزيد من حياة البؤس، وهم الذين واللواتي دفعوا ثمنها لانقاد البنوك الخاصة من الإفلاس بإشراف الدول الرأسمالية؛ هذه الأزمة وارتداداتها،كانت تتصاعد بالموازية لتطور وسائل التواصل وجعلا أسباب الاحتجاج تتفاقم وأساليب التنسيق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الصوتية والمرئية وإتاحة الفرص لعدد من الناس باستعمالها، مما سمح لتوظيفها في التنسيق عن بعد و تتشابك.

وفي أواخر 2010 وبداية 2011 تزلزلت منطقتنا بالموجة الأولى من السيرورة الثورية؛ ثم اندلعت لاحقا الموجة الثانية لتلك السيرورة عام 2019 بالجزائر، والسودان، والعراق، ولبنان، ولا تزال معاركها المدمرة مستمرة حتى اليوم.

جيل اخر وتستمر المعركة

إن روح ومكمن كل هذا النضال والاحتجاج هو الصراع الطبقي جيلا بعد جيل، فالنظام الرأسمالي يتطور صناعيا وماليا وتقنيا وعسكريا وسياسيا، ويحمل في أسسه تناقضاته وتتعقد أزماته وتتراكب؛ ورغم الأوصاف التي تطلق على مسار هذا التطور الرأسمالي وعلى الأجيال المتعاقبة تحت استغلاله فجوهر كل هذه المعارك القوي منها والضعيف، الناجح منها والفاشل هو الصراع بين من يملكون وسائل الإنتاج، الرأسماليون وبائعو قوة العمل، البروليتاريا.

وفي أوائل ديسمبر/ كانون الأول2019 اجتاح العالم وباء كورونا كوفيد-19 وتسبب في تعميق أزمة الرأسمالية ودفع ثمنها الكادحون/ات وابان الحجر الصحي شهد استعمال التواصل عبر الانترنيت والعمل عن بعد والاعلام الالكتروني طفرة نوعية.

بعدها حصلت أحداث عالمية كان لها وقع على النضال السياسي للجيل الشاب الحالي ففي 24 فبراير/شباط 2022 احتل النظام الروسي بلد أوكرانيا مما زاد في مشاكل النظام الرأسمالي والتنافس الإمبريالي ونتائجها الكارثية على الكادحين/ات، وفي 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 شنت المقاومة الفلسطينية هجوما على الاحتلال الصهيوني مما جعل هذا الأخير ينظم حرب إبادة بالنار والتجويع والحصار ضد الشعب الفلسطيني بقطاع غزة، وانطلقت حملات تضامن واسعة مع الفلسطينيين في العالم. إن هذه الأحداث عاشها جيلZ(كما يسمون أنفسهم) ومنه شباب بلدنا المغرب، وقد كان لها تأثير عليهم، وبدون ريب تفاعل معها بكل جوارحه.

بناء جبهات واسعة إحدى أدوات المواجهة

لا أحد يصرح بأنه ضد بناء جبهات شعبية ديمقراطية للتصدي للاستبداد والاستغلال، أو يتحفظ عليها، وأقسام عديدة تدعوا إلى بناءها، لكن السؤال الذي يتطلب إجابة صريحة وفعلا ملموسا في الميدان هو كيف سيجري ذلك؟ ومع من؟ وما هي أدواتها المركزية؟

إن كل المعارك التي خيضت ضد العولمة الرأسمالية ونظام الاستغلال والاستبداد أظهرت ضعف منظمات النضال محليا وجهويا ووطنيا بسبب غياب الديمقراطية المؤسسة على النقاش والجدال الفكري والسياسي والإيديولوجي، والعمل على القواسم المشتركة من أجل البناء من الأسفل مع كافة ضحايا الرأسمالية المباشرين مما مهد الطريق للبيروقراطية النقابية للسيطرة على أدوات النضال الأساسية وتشبيكه ووحدته، وهذا ما أسهمَ

في جعل أقسام من الشباب تتخذ مواقفا وحساسية من بعض المنظمات الأساسية للنضال العمالي والشعبي.

الجيل الذي ازداد في منتصف التسعينيات من القرن الماضي وقضى طفولته مع التطورات الرأسمالية وثقافة الاستهلاك وسياسات العولمة الرأسمالية والخصخصة وبيع القطاعات الحيوية والخدمات الاجتماعية للرأسماليين المحليين والأجانبوهي الفترة التي انتشرت فيها الوسائل التقنية والألعاب الالكترونية والحاسوب ثم الهواتف الذكية متعددة الخدمات وتوسيع الربط بشبكات الانترنت أطلق على أبناء وبنات هذه الفترة[جيل زد] و"زوميرس"، واستُعمل هذا الوصف من طرف عدة هيئات وشركات رسمية بالدول الصناعية الكبرى، والرأسمالية والإمبريالية، وبذلك وظفت الأموال وضاعفت الإنتاج ونوعته بقطاع التواصل، وفتحت المعاهد والمدارس وأنجزت مخططات وبرامجا ومهنا مرتبطة بهذه الفترة مستهدفة "جيل زد" باعتباره أبناء وبنات العصر الرقمي، وتطورت والمواقع الالكترونية وتقنيات الصورة والأشرطة القصيرة المتداولة بسرعة.

وإذا اتخذ قسم واسع من هذا الجيل مسافة بعيدة عن الانخراط في تأسيس الجمعيات الثقافية المحلية والوطنية وعن الحركة النقابية والنشاط من ضمنها، بالأخص الحركة الطلابية وبناء نقابتها، وعن الأحزاب السياسية المناضلة سواء الإصلاحية أو الجذرية حسب توجه أي مناضل ميداني، فهل يمكن بناء جبهات شعبية ديمقراطية لمواجهة الاستغلال والاستبداد مع هذا القسم من "جيل زد" الذي لا يميل صوب النضال السياسي المباشر الذي غايته هزم النظام الرأسمالي ودك دولته؟

إن من لا يساهم في بناء منظمات النضال الميداني الذي يتكون من الاحتجاج بالساحات والتظاهر والاعتصامات والإضرابات العامة لا يمكن أن يفلح في المواجهة مع نظام الاستغلال والاستبدادودولة الرأسماليين، لأن هذه الأخيرة جهاز منظم جداوعناصرها منضبطة ولها من الإمكانيات الكثير؛ لحيازتها المال والثروة والسلطة الفعلية.

وكل من لا تجذبه بصورة تلقائية أو واعية الجمعيات والنقابات والأحزابفإنه يخشى من الالتزام بالأرضيات الأدبية والسياسية والقوانين الأساسية والأنظمة الداخلية لأدوات النضال الأساسية في كل المعارك، ويهاب النقد والمحاسبة على كل خطوة أو فعل غير مسئول ولا يحترم مبادئ وقواعد النضال واعرافه.

وكل من يتصدر واجهات النضال والحراك الشعبي ويعد الأحزاب السياسية بأنها محلات [دكاكين]، ويدفع ثمن النضال غاليا جداً، وبعد ذلك يعقد أماله على مؤسسات الاستغلال والاستبداد فإنه يكون بذلكضل فعلا المسلك نحو بناء جبهات النضال من أجل تحقيق الديمقراطية والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والتعليم والصحة الجيدين والمجانيين.

مؤخرا في 27 و28 سبتمبر/أيلول 2025 تحرك جيل العولمة الرأسمالية والثورة الرقمية ببلدنا وهو الجيل ذاته الذي عرف عدة ميول واتجاهات منها:أقسام منه انخرطت بحركات الإسلام السياسي بشتى اتجاهاتها، وأقسام حلمها هو الهجرة نحو المراكز الرأسمالية والامبريالية مكان طحن الكادحين/ات تحت الديمقراطية البرجوازية، وأقسام مهووسة بمنافسات لعب كرة القدم ومتابعتها بالملاعب أو عبر الشاشات تتلاعب بها المكاتب المسيرة للأندية، وقسم يمارس العنف الشديد ضد الآخرين ومنهم أفراد أسرهم، وقسم مدمن على تناول جل أصناف المخدرات، إذن جيل زد لا يمكن الحكم عليه بكتلة واحدة متجانسة وتصنيفه كله بجيل يسعى للإصلاح وتحقيق الديمقراطية الفعلية والدفاع عن التعليم والصحة والدفاع بشدة عن المال العام ومحاكمة ناهبيه "الفساد" كما يصفونه بل قسم منه حس بضرورة النضال الميداني، وهذا أمر مهم إذا استطاع جذب الأقسام الأخرى إلى صفوفه، وهذا هو المبتغى.

النضال الميداني يكشف عن حدة الصراع الطبقي

إن النزول إلى الساحات العامة من أجل التعبير عن الغضب ضد السياسات المتبعة من طرف الدولة بالوقفات والمسيرات الشعبية السلمية، بترديد الشعارات المعبرة عن ذلك، لا يمكن أن يمر بدون تعرض للمنع والقمع من طرف الأجهزة التنفيذية للدولة الرأسمالية التي تمثل الطبقة الحاكمة وميزانيتها من أموال الشعب؛ وهي تأسست لأجل قمع المعارضين/ات والساخطين/ات على سياسات الظلم والقهر، وهذا من الدروس التي سيستخلصها القسم المناضل من جيل زد بالمغرب، بأن الدولة تكمم الأفواه وتعتقل وتمنع الاحتجاج السلمي ضد سياستها.

وقد سبق ترويج نعث "ثورة الشباب" بعد اندلاعها عام 2011 وأنها بدون قيادة وليس لها أيديولوجية، ولما سيطرت تنظيمات الإسلام السياسي على مشهدها وحاولت إجهاض سيرورتها، وتم اغتيال زعماء وطنيين وتصفيتهم السياسية بعد ذلك ظهرت الإيديولوجية والتنظيمات.

إن النضال السياسي والفكري والإيديولوجي مسألة ضرورية أساسية وتعد ركيزة لتوحيدالغضب على سياسات الظلم الاجتماعي في كل المجالات ولن تسمح به إلا الفضاءات الديمقراطية، ومهام بناء الجمعيات والمنظمات والنقابات والأحزاب.

الحساسية من الأحزاب وقبول ثوابت نظام الاستغلال والاستبداد

كل من يعبر عن موقفه من الأحزاب السياسية والالتزام بسياسة " السلم الاجتماعي"و"الوحدة الوطنية" ومن طبيعة النظام السياسي يكون بذلك اتخذ موقفا سياسيا جوهريا في النضال؛ ولهذا فأي حراك شعبي أو شبابي أو نسائي ميداني هو حراك سياسي، والنضال السياسي المباشر مع الكادحين والعمل من أجل بناء أدواتهم وحزبهم هو أرقى مستوى من النضال، وأفضل مشوار نضالي هو الذي يشجع ويقود إلى العمل والنشاط السياسي بكل ثقة في النفس وصمود وصبر طويل؛ والسياسة علم وفن،جديرة بالاهتمام مثل كل العلوم التي حققتها الإنسانية إلى الآن، يجب التزام الحذر واليقظة من أيديولوجية التخويف والترهيب من النضال السياسي؛ وهو غاية الدول الرأسمالية لتأبيد أنظمة الاستغلال والاستبداد؛ إن دك النظام الرأسمالي وبناء على أنقاضه نظاما اجتماعيا اشتراكيا لإنقاذ البشرية والحياة على الأرض من الهلاك مسالة ضرورية وآنية.

جيل- زد والمقاومة بالحيلة

13 أكتوبر، 2025، بقلم: أزنزار

"بدا أن الفقراء يقولون شيئا إذا كانوا في حضرة الأغنياء، لكنهم يقولون شيئا آخر إذا كانوا بين الفقراء". [جيمس سكوت]

"المقاومة بالحيلة، كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر الحاكم"، كتاب قيِّم من تأليف عالم الاجتماعي الأمريكي جيمس سكوت. يكمِّل ويطوِّر سكوت في هذا الكتاب الفكرة التقليدية القائلة بأن الثقافة السائدة هي ثقافة الطبقات السائدة (ماركس) وفكرة الهيمنة والإجماع والقُبول (غرامشي). تتجلى إضافةُ سكوت القيمة بأن الخضوع والقبول الذي يبديه المحكومون إنما هو ما يُصرِّح به هؤلاء في "المسرح العلني" حيث يراقبهم الحاكم، بينما يحتفظون بآرائهم الحقيقية ليتداولوها في خلوتهم، وفي نفس الوقت كيف يستعمل المحكومون جزءا من الثقافة السائدة ليجعلوها منطلَقا لأعمال المقاومة الخفية وبالحيلة (التمويه، السخرية، استجداء الحاكم واستعطافه لإنصاف الشعب من ظلم موظَّفيه...)، قبل أن يشهروها بشكل علني وجماعي.

إن من يشاهد احتجاجات جيل- زد بالمغرب كأنما يشاهد رأي العين تطبيقا عمليا وحرفيا لما وَرد في كتاب جيمس سكوت. تحدث أبوبكر الجامعي إلى الشباب على منصة ديسكورد، واصفا موقفم السياسي من المَلكية قائلا: "هذا دليل نُضج سياسي"، لكننا لم يفهمه الجامعي هو أن في بدايةِ النضج تلك "دهاءٌ سياسي".يعني "النضج السياسي" في قاموس المعارضة البرجوازية أن الشباب تخلَّوا عن أحلام إسقاط المَلكية متبنِّين مطلب "إصلاحها"، وهو ما يُطرب قلب المعارضة الليبرالية (وأيضا الدينية) بالمغرب، وضمنها أبو بكر الجامعي. لكن هؤلاء الشباب لم يمُروا من المرحلة الثورية بل هم متجِّهون إليها، نعم عبر دروب متعرجة تتضمن مطالبة بتدخل المَلكية ثم إصلاحها إن رفضت التدخل، لكنهم أكيد متجون صوبها.

يدرك شباب جيل- زد جيدا أن للتصادم مع المَلكية كُلفة عالية جدا. ولا يتعلَّق الأمر بالكلفة وحسب، بل أيضا بالقوة القادرة على ذلك التصادم، لذلك لجأوا إلى "الحيلة"، إظهارُ موقفٍ على "المسرَح العلني" مفاده بأن المشكل ليس في المَلك، بل بالحكومة، مطالبين إياه بإقالتها ومعها رئيسها عزيز أخنوش.

أطلق جيمس سكوت على هذا "النزعة المَلكية الساذجة"، مُقدِّما مثالا تاريخيا من روسيا، حيث كان الأقنان (الفلاحون الروس) يعتقدون أن مظاهر العسف والاضطهاد (من ضرائب ثقيلة وتجنيد وسخرة وقمع)، إنما يقوم بها موظفو القيصر من وراء ظهره، وأن هذا الأخير لو علِم بما يقع لشعبه لتدخَّل لإنصافه.

لكن إضافة جيمس سكوت القيِّمة، أبعد من هذا التوصيف الذي يمكن لأبسط مراقب أن يلحظه. تعدى سكوت توصيف سلوك الأقنان الروس ليستنتج منه مستتبعاته السياسية: "من الواضح أن رغبات القيصرِ فاعلُ الخير، كانت هي ما تسعى مصالح ومعاناة الفلاحين المُلحة لإسقاطها عليه،

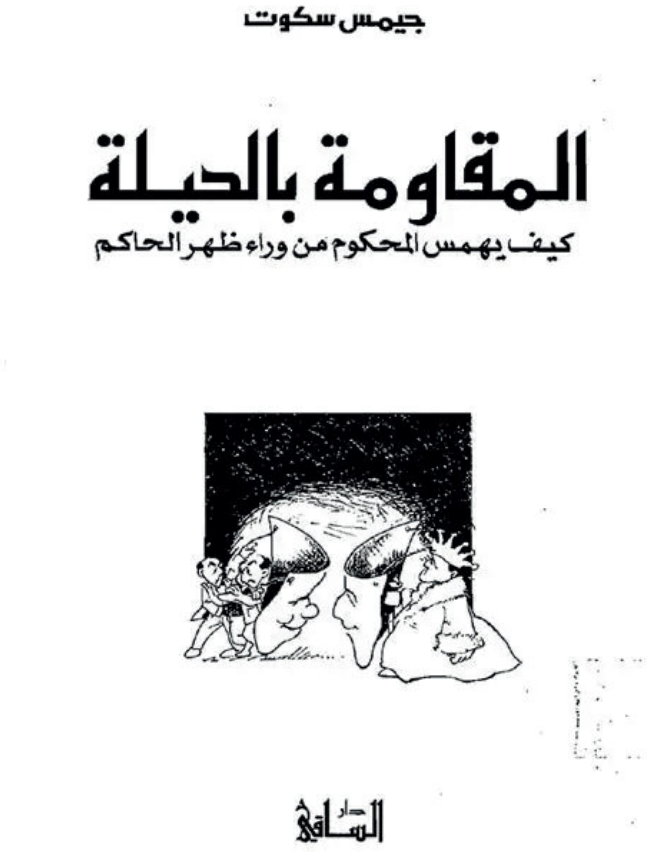

وكان هذا- بالطبع ما يجعل تلك الأسطور خطيرة من الناحية السياسية". هذه "الخطورة السياسية"، إذ تختفي مؤقتا وراء الحيلة فإنها تبث الطمأنينة في قلوب من يريدون إصلاح المَلكية، مثل أبوبكر الجامعي، واصفا ذلك بـ"النضج السياسي".

يوضِّح سكوت الأمر، شارحا أن أسطورة "القيصر- المُخَلِّص" إنما تكمن "خطورتها السياسي" في "مرونتها في أيدي الفلاحين المؤمنين بها". فبَدل أن تجعل هذه الأسطورة الفلاحين يَخلدون إلى السلبية والانتظارية، فقد كانت "دعوةً لمقاومة أيِّ أو كل موظفي القيصر"، مختتما الفكرة كالتالي: "نرى كيف تتحول أسطورة رجعية في مظهرها وتدعو إلى السلبية، وكيف تتحول لتصبح أساسا للتحدي والتمرد الذي يجد تبريره العلني في إبداء الولاء الصادق إزاء المَلكية!".

يفيد كتاب سكوت في تتبع كيف تتطور مقاومة المحكومين، من انتقاد بطانة الحاكم ومطالبة هذا الأخير بالتدخل لإنصافهم. وعندما يتأكدون بأن

الحاكم يقف إلى جانب موظفيه لا إلى جانب الشعب، ينتقل المحكومون إلى مرحلة ثانية: "حين تفشل العرائض في الوصول إلى غاياتها ويتواصل الاضطهاد، سيكون من الممكن، وبكل بساطة أن يشار إلى أن ثمة محتالا- قيصرا مزيَّفا- هو الذي يعتلي العرش مكان القيصر الحقيقي"، وينتقلون إلى البحث عن "القيصر الحقيقي".

في تاريخ المغرب ما يشير إلى هذا، فعندما تبيَّن للمغاربة أن السلطان عبد العزيز متواطئ مع الأطماع الاستعمارية، ظهر الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، مُعلنا أنه أخو السلطان المسجون، وبايعه سكان الشمال كسلطان للجهاد، قبل أن يرتدُّوا عليه حين تأكدوا أنه لا يقل تواطؤا مع الاستعماريين. ثم التفت الشعب وجهة سلطان آخر، هو عبد الحفيظ الذي أسقط أخاه عبد العزيز، راكبا على تمرد شعبي من الحرفيين في فاس... وبقية القصة معروفة.

لذلك فإن الخطورة السياسية لأسطورة "الملك- المُخلِّص"، مزدوَجة، فهي إذ تشجِّع المحكومين على مقاومة الاضطهاد، إلا أنها قد تجعل تلك المقاومة تسير في طرق غير مأمونة، مثل البحث عن "الملك- المُخلِّص الحقيقي"، ليحل محل "الملك الزائف". وهذا احتياطي سياسي خطير لدى المَلكية، فقد كان ذلك في أساس "العهد الجديد"، حين حلَّ محمد السادس محل والده الحسن الثاني، وبُثَّت الأوهام عن أنه لن يكون مثل أبيه. وهذه الآلية قد تنجح مع ولي العهد الحالي، الذي قد يتحول إلى ملك سيكون أفضل من أسلافه. أما عندما يتخذ النضال أبعادا أكبر، ويتحول إلى ثورة شعبية حقيقية، فإن "الملك غير المزيَّف"، يقبع في الظل منتظِرا دوره، وقد يكون الأمير هشام الذي يشكل القيادة السياسية الحقيقية للمعارضة السياسية البرجوازية في البلد.

حين بدأ شباب جيل- زد بالمغرب تعبئتهم للاحتجاج أعلنوا أنهم ليسو ضد المَلكية، وبدورهم- مثلهم مثل الفلاحين الروس- وجَّهوا الرسائل إلى المَلك مطالبين تدخله لإقالة "الحكومة الفاسدة ورئيسها"، وأكدوا في ملفهم المطلبي وقوفهم على الأرضية الدستورية للمَلك وأنهم متفقون مع "النموذج التنموي" للمَلك. ليس هذا خاصا بشباب جيل- زد، فهو في صميم كل مقاومات المحكومين طيلة التاريخ، أي الانطلاق بدايةً مما تتيحه الأرضية القانونية لنفس القائم لتبرير الاحتجاج، قبل إعلان الثورة الشاملة ضده. أشار إلى ذلك ليون تروتسكي في كتابه "تاريخ الثورة الروسية": "ميَّز الاتجاهُ لإخفاء الأعمال الأولى للتمرد تحت مظاهر الشرعية الدينية أو المدنية في كل الأزمان صراعَ كل طبقة ثورية حتى اللحظة التي تستجمع فيها هذه الطبقة بعض قوتها وثقتها لقطع حبل السرة الذي يربطها بالمجتمع القديم".

ولكن عندما ألقى الملك خطابه أمام البرلمان يوم 10 أكتوبر 2025، جاء الجواب جاهزا واضحا، من شباب جيل- زد: "... اختار المَلك أن يدير ظهره ويتجاهل مطالب شعبه، وكأن شيئا لم يكن. لم يَذكر الحراك، ولم يتحدث عن الفساد، لم يلتفت لصوت الناس. هذا الصمت الرسمي ليس حيادا، بل موقفا، وموقف ضد إرادة الناس".

إنه تصريح شجاع غير معهود في اللغة السياسية بالمغرب، ربما سيخيب رأي أبوبكر الجامعي (وغيره من المثقفين البرجوازيين المعارضين)، وهو يرى شباب جيل- زد يتخلَّون عن "نضج سياسي" متوهَّم، لكنه تقدُّم بمعنى أن ما كان يقال في السر صيغ بلغة واضحة وصُرِّح به في العلن. ما تحتاجه هذه الشجاعة حاليا هو ما سمَّاه تروتسكي: استجماع الطبقة الثورية قوتها وثقتها لقطع حبل السرة الذي يربطها بالمجتمع القديم.

إن إسقاط الأنظمة (والثورات بشكل عام) لا يتم بتحريضٍ من مجموعات ثورية، كما تريد الدعاية الرجعية أن تصور دوما. فتلك المجموعات في حالات الجزر نادرا ما يلتفت إليها الشعب، ويعتبرها مغامِرة ليس إلا. إن سقوط نظام إنما يمد جذوره في جدلية الوضع القائم ذاته: المَلكية التي تصوِّر نفسها غير مسؤولة عن الوضع وتحمِّلها لمؤسسات واجهتها (الحكومة والمتخَبين...)، الشعب الذي يطالب المَلكية بتصحيح تلك المؤسسات (إقالتها، تنظيم انتخابات نزيهة... إلخ)، رفضُ المَلكية ذلك، تجذر الشعب سياسيا وتصادمه مع المَلكية. وما يحفِّز هذا هو الوضع الاجتماعي الكارثي الذي يصبح غير مُطاقٍ من طرف الشعب. آنذاك يكون دور المجموعات الثورية كمن ينفخ في اتجاه العاصفة، وليس من يُحدِثها.

ستكون مأثرة جيل- زد التاريخية، التي ستشكره عليها الأجيال المقبلة، وتسجَّل بمداد الفخر في سجل الأعمال التاريخية العظمى، هي الإسهام في إيقاظ تلك الطبقة الثورية؛ أي الطبقة العاملة. ما يسهِّل المأمورية أن الشباب المتمرد حاليا، إما جزءٌ من هذه الطبقة العاملة المشتغلة والمستغَلة، أو شباب متمدرس أو عاطل ينتظر بدوره أن يلتحق بحقل الإنتاج والاستغلال. إذا لم ننجح في هذه المهمة، فإننا سنعيد قصة أجيال شابة سبقتنا، وكانت قتاليتها وكفاحيتها غير مشهودة ومنقطعة النظير، ولكن لأنها لم تربط تمردها بالطبقة الثورية (الطبقة العاملة)، فقد انتهت إلى الاندماج في نفس المجتمع الذي قامت ضده، بل الأسوأ من ذلك التحقوا بذلك النظام السياسي الذي أرادوا إسقاطه، وتجربة اليسار الشعبوي وقسم من اليسار الماركسي اللينيني السبعيني بالمغرب أكبر دليل.

تنفتح آفاق جميلة أمام تجذُّر قسم من شباب جيل- زد بالمغرب. هذا التجذُّر لن يتم بشكل رأسي، بل سيسلك دروبا متعرجة. وسيرى هذا الشباب أن مطلب إصلاح المَلكية جدير برفعه بدل استجداء المَلكية القائمة، لذلك ستستفيد الأحزاب التي كانت ترفع هذا المطلب وأشاعته لعقود من هذا التجذر الشبيبي (مثل الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي). سيشكل ذلك تقدُّما سياسيا جبارا، مقارنة بالحالة السياسية البائسة قبل تمرد جيل- زد، ونحن نشجع على ذلك ونعمل من أجله. وسيفرض هذا على المناضلين العماليين والشعبيين أن يتعاونوا مع تلك الأحزاب التي سيتدفق عليها الشباب، من أجل ضمان أن يسلك التجذر السياسي لهؤلاء الشباب طريقا أكثر تجذرا، بدل أن يتم حبسه في مطالب تلك الأحزاب، التي لا تتعدى مطامح أقسام من نفس الطبقة التي تحكم المَلكية حاليا باسمها، أي طبقة أرباب العمل.

كل هذا رهين بقدرة اليسار الجذري على أن يستجمع نفسه ويتجاوز حالة التشتت والتجزؤ والعصبوية الفائقة التي تمنع أي عمل يساري حقيقي.

جيل زد 212، جيل طي صفحة ماضي "العهد الجديد والانتقال الديمقراطي"

14 أكتوبر، 2025K بقلم: فادي فؤاد

الأقلية المسيطرة على الثروة والسلطة في المغرب مستمرة بحكمها. وتجدد واجهاتها عبر الأجيال. مستعملة بعض الأحزاب السياسية في التنافس على خدمتها. وبذلك خلقت صورة على المشهد يحميها من سخط الشعب، بينما ديمومة نظام الاستغلال والاستبداد الفاعل السياسي الحقيقي يخطط برامج قهر الكادحين/ات بتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الامبريالية. وتسهر على تنفيذها حكومات تلك الأحزاب المتتالية الخاضعة لسياسة النظام بكل تفان؛ وهكذا دواليك.

ففي 3 مارس/آذار 1996 أعلنت الدولة رسميا عن إصلاح الدستور، وطرحته للاستفتاء في 13 سبتمبر/ أيلول بالسنة نفسها؛ وأعلنت رسميا حصوله على نسبة 96.56% من الأصوات لفائدته. نشأ عن ذلك مجلسان: مجلس نواب ينتخب بالاقتراع العام المباشر، ومجلس مستشارين باقتراع غير مباشر.

وبعده انطلق التفاوض بين أحزاب الحركة الوطنية البرجوازية والقصر على آليات وأساليب تدبير مرحلة مهمة، والاتفاق على تفاصيلها. انتهت بإجراء انتخابات تشريعية في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1997. أفرزت نتائجها الخريطة التالية: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 53، وحزب الاستقلال 32، وحزب التقدم والاشتراكية 9، ومنظمة العمل الديمقراطي 4، من أصل 319 مقعدا.

وفي فبراير/ شباط 1998، عُيِّنَ الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، عبد الرحمن اليوسفي، وزيرا أولا. وبدأت الاتفاقات لتشكيل حكومته الأولى في 14 مارس/آذار من السنة نفسها. وتكونت من الأحزاب التالية: حزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، المتحدرين من الحركة الوطنية البرجوازية، وحزب التقدم والاشتراكية، المتحدر من الحزب الشيوعي المغربي، إضافة إلى مكونات محسوبة على محيط القصر وحاشيته، مثل حزب التجمع الوطني للأحرار الذي أسسه أواخر سنة 1978 أحمد عصمان، صهر الملك الحسن الثاني، وكان رئيسَ الوزراء آنذاك، وحزب الحركة الوطنية الشعبية الذي أسسه المحجوبي أحرضان أحد أعمدة نظام الاستغلال والاستبداد الأوفياء. ففي هذه الفترة تمت كل الترتيبات السياسية على خدمة الأقلية الرأسمالية المسيطرة على أغلبية الشعب المغربي، وعلى السلطة الفعلية. وهذا بعد أن كان الإفراج، قبل سنوات من ذلك، عن عدد من المعتقلين/ات السياسيين، وخلق مساحة ضيقة جداً للحريات العامة مهددة بالانغلاق.

أطلقت الدولة وخدامها القدماء والجدد حملات واسعة عبر قنوات ووسائل الإعلام، وفي كل أنحاء البلد، وفي مناطق عدة بالعالم لفائدة هذا الاتفاق المسمى بـ"التناوب التوافقي". وفتح نقاش واسع حول بعض ملفات الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونهب المال العام، والتعذيب والاعتقال التعسفي والاغتيالات السياسية والسجون السرية... إلخ، لكن بدون محاكمات منفذيها والمسؤولين عليها. والتحق قسم من ضحايا سياسات الدولة بهذه الحملات لمصلحة النظام من مختلف التوجهات والتيارات السياسية، ومنهم ثوريون سابقون مرتدون، وروجوا الأوهام للطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة، بأن عهدا جديدا قد حلَّ.

فقبل هذه الاتفاقات انتفضت عدة مدن وقرى أشهرها: فاس وطنجة وبني مكادة، في 14 ديسمبر/ كانون الأول 1990 على اثر إضراب دعت إليه نقابات: الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، ذراع حزب الاتحاد الاشتراكي، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب التابع لحزب الاستقلال بصفة وطيدة. واستجابت الجماهير الشعبية الكادحة لهذه الخطوة وفجرت انتفاضتها الساخطة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتدخلت أجهزت الدولة مستعملة الذخيرة الحية ضد المحتجين/ات، وتباينت المعطيات حول عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين/ات.

فالحركة الوطنية البرجوازية توظف بيروقراطية المركزيات النقابية باستعمال سلاح الإضراب العام المتحكم فيه بقوة ومحددة أهدافه باتفاقات"السلم الاجتماعي" و"الوحدة الوطنية" و"المسلسل الديمقراطي" بغاية الضغط على النظام من أجل توفير هامش ضيق لها بالمشاركة السياسية على الواجهة.

ففي هذه الفترة أعلن الملك الحسن الثاني أن المغرب معرض للسكتة القلبية، مستندا على تقرير البنك الدولي حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. هذا بعد أن تم في مطلع التسعينات اتفاق بين المغرب وجبهة البوليساريو على "خطة التسوية" لإجراء استفتاء تحت مراقبة الأمم المتحدة حول قضية الصحراء الغربية، ووقف إطلاق النار في 6 سبتمبر/ أيلول 1991. إذن ساهمت عدة عوامل أساسية، بالإضافة إلى الحالة الصحية للحسن الثاني في مرحلة ما أطلق عليه"الانتقال الديمقراطي " و"طي صفحة الماضي".

في 23 يوليو/ تموز1999 توفي الملك الحسن الثاني، الذي حكم من سنة 1961 إلى منتصف 1999 بالحديد والنار، واستهدف معارضيه بالإعدامات والأحكام الطويلة والمعتقلات السرية والاجتثاث التام. وفي اليوم نفسه تمت بيعة ولي عهده محمد السادس ملكا جديدا. وانطلقت حملات منظمة لمصلحة الأقلية المسيطرة على الثروة والسلطة لفائدة العهد الجديد، وازداد الترويج لخطاب المرحلة بعد وفاة الحسن الثاني؛ ففي فترة انتقال الحكم إلى الملك الجديد كان التعليم والصحة في وضعية كارثية، أما الجهات والقرى والأحياء الشعبية المقصية عاشت الحرمان من ضروريات الحياة الكريمة، وعندما احتجت على ذلك تعرضت للقمع والتنكيل.

وفي أوائل سبتمبر/ أيلول 2000، انتهت مهام الحكومة التي أدارت انتقال الحكم إلى الملك محمد السادس؛ وفي الشهر والسنة ذاتهما شكل الوزير الأول اليوسفي حكومة ثانية من نفس الأحزاب، ودائما المناصب الأساسية في الدولة يتقلدها أشخاص يوصفون بأنهم غير منتميين، منها: الخارجية والداخلية والدفاع وشؤون الأوقاف الإسلامية، ومناصب كتاب الدولة في الخارجية والداخلية والعدل، فهذه المناصب مرتبطة بالقصر،

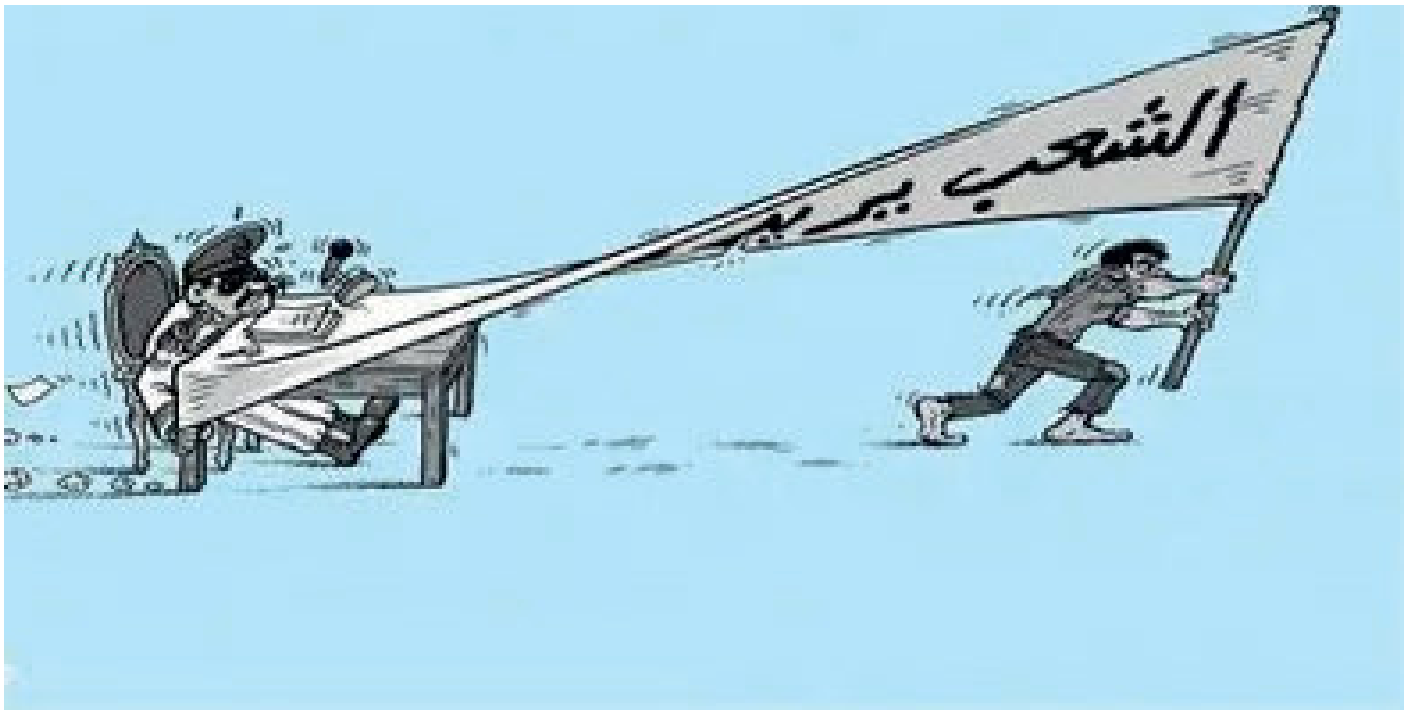

ومحيطه الضيق، وهذا ما تم الاتفاق عليه، وخضعت له المعارضة التي قادتها الحركة الوطنية البرجوازية.

وهكذا وجد الشباب الذين ازدادوا في الفترة، التي شهدت كل تلك الحملات حول تلميع صورة المغرب بأنه بلد يتطور ويتقدم بكل المجالات، وجدوا أنفسهم وأنفسهن أمام واقع حقيقي، عاشوا بكل جوارحهم أيامه، وأن الخطاب شيء والواقع مختلف تماما عما روجت له الدولة.

العهد الجديد والخصخصة ونسف طموح وآمال الأجيال

لقد شب الجيل الذي وصف نفسه بـ"جيل زد 212" في ظروف طبقت فيها الدولة المغربية بواسطة حكومات الواجهة المتتالية سياسات وتعليمات المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، وكل من يدور في فلكها. وكانت أقسام من الشباب المغربي، ذكورا وإناثا، يجتهدون من أجل التحصيل المعرفي والعلمي الأكاديمي، وأقسام واسعة جداً لم تساعدها الأوضاع الاجتماعية والظروف المزرية لأسرها في سلك الدرب نفسه. هكذا كان سياق المرحلة جيل بلغ سن البحث والعمل، ودولة رأسمالية تسهر على خصخصة كل القطاعات الاجتماعية الحيوية والقطاعات الاقتصادية. فمنذ 1993 التي ازداد فيها هذا الجيل انطلقت سياسات بيع الشركات العامة المهمة. وشملت جل القطاعات: الصناعية الكبرى، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأراضي الزراعية الخصبة والجيدة. والمؤسسات الفندقية والمركبات السياحية والنقل، والمياه المعدنية، وخدمات الماء والكهرباء والنظافة والصرف الصحي والنقل البري والجوي والبحري... إلخ. مما ضغط على الطبقات الكادحة وأقسام من البرجوازية الصغرى، وأصبحت معيشة الأغلبية صعبة، وارتفعت الأسعار وجُمِّدت الأجور، وانتشرت البطالة، وتفاقمت هجرة الشباب الاضطرارية عبر القوارب صوب أوروبا.

وضعت الدولة مخططات للإجهاز على حقوق الناس في التعليم والصحة لفائدة الأقلية من الرأسماليين مستهدفة المضمون والشكل وجعلتهما سلعا لمن يدفع. ومن ليس باستطاعته ذلك يموت بالعلل السهلة العلاج، والدراسة في ظروف تخريب التعليم العمومي؛ وحتى الخدمات في المؤسسات العمومية فُوضت للخواص: الحراسة والنظافة وتدبير المطاعم... إلخ؛ فالدولة تركت المستشفيات العمومية للرأسماليين الكبار بشتى الأساليب؛ واتخذت سياسات نيوليبرالية اعتبرتها إستراتيجية شاملة، منها: الانفتاح وتحرير الاقتصاد، ووقعت عددا من اتفاقيات التبادل الحر مع الدول الكبرى الصناعية والعسكرية والرأسمالية والإمبريالية. ففي فبراير/شباط 1996 وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وفي منتصف يونيو/ تموز 2004 وقعتها مع الولايات المتحدة، وبذلك سلموا بلدنا للشركات الكبرى متعددة الجنسيات والدول الامبريالية مما أفقدنا سيادتنا السياسية والشعبية على كافة ثرواتنا.

استمرت سياسة الإجهاز على جل المكاسب التي انتزعت بالكفاح منذ السنوات الأولى للاستقلال الشكلي في 1956. لقد وجد هذا الجيل الذي شب في هذه الظروف بلده غارقا في دوامة الديون غير المشروعة، ويحتل دائما رتبا متقدمة للبلدان الأكثر مديونية في العالم لدى المؤسسات المالية أداة الامبريالية لإخضاع الشعوب، وبعدما تم نهب أموال الشعب من عدة مؤسسات وطنية في العهد الذي أرادت الأقلية طي صفحات جرائمه بتعاون مع الحركة الوطنية البرجوازية وقسم من الثوريين المرتدين بدون إعادتها، وبدون محاكمات اللصوص الذين اختلسوها وأصبحوا من كبار الرأسماليين في البلد. وظلت الدولة مستمرة بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية، وتطرح السندات من أجل الحصول على القروض الخارجية وهي جزء من قهر الشعب المغربي. وجد هذا الجيل نفسه في وضع بطالة، ومناصب الشغل شبه منعدمة وتفرض التعاقد، وتم

فرض شرط ثلاثين سنة سقفا لولوج مهنة التعليم.

جيل ممنوع من حرية التعبير عن الرأي والتنظيم

بعد كل ما حصل للبلد من تخريب نتيجة السياسات النيوليبرالية التي نفذتها الدولة بالقوة، وحطمت آمال الشباب بالعيش في بلدهم/ هن بحرية وكرامة؛ طبقت عليهم سياسات الحرمان والمنع من التعبير عن الرأي بكل حرية، ومن تأسيس المنظمات والجمعيات لنشر آرائهم واقتناعاتهم/ هن الفكرية. جيل وجد نفسه يتحرك في مساحة تضيق وتضيق إلى حالة الاختناق، ومحروم من القاعات والفضاءات العمومية، ومن المنح المالية الضرورية لتنظيم أنشطته حسب مايراه موافقا لتصوراته بكل ديمقراطية.

تهدف الأقلية الرأسمالية ونظام الاستغلال والاستبداد إلى جعل الشباب خاضعا لسياسات "السلم الاجتماعي" والوحدة الوطنية" والخضوع لنظام الحكم بالقوة، بدون أدنى تعبير عن آرائه وأفكاره. لكن فضاء وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة التي أتاحتها الثورة الرقمية والتحولات الجوهرية في القرن الحادي والعشرين، وفرت مجالات واسعة لتبادل الآراء والأفكار محليا و وطنيا وعالميا. إذن الدولة خنقت الشباب، فوجد له فضاءً فسيحا وحرا وبلا قيود للتنفس من أجل الخوض في الحياة السياسية والفكرية.

لقد كشفت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفنية والأدبية عن كل الأضاليل التي روج لها بصورة واسعة حول "الانتقال الديمقراطي" و"طي صفحة الماضي" و"العهد الجديد" و"التنمية البشرية المستدامة".ولهذا لا يمكن أن تستفيد أغلبية الشعب المغربي من خيرات بلده إلا إذا نجح بهزم الرأسمالية ونظام الاستغلال والاستبداد، والقضاء على أصل كل المصائب. وهذه من مهام الطبقة العاملة المغربية، القوة المنتجة لكل الثروات التي ظلت لعقود تكدح وتكافح وتحقق بالكاد معيشتها؛ إن ضمان مستقبل هذا الجيل والأجيال القادمة، تكمن في بناء النقابات، وشتى صنوف منظمات النضال الشعبي بالمدن و القرى، والعمل صباحا مساء على وحدة البروليتاريا بكل القطاعات على أسس ديمقراطية تحترم كل الآراء والأفكار، إنها قضية مصيرية على عاتق الطلائع الهادفة لبناء حزب الطبقة العاملة الاشتراكي الثوري بالمغرب للتحقيق الانتصار على الرأسمالية وبناء نظام اشتراكي ينقذ الحياة من الهلاك.

«جيل زد» المغربي والبركان الإقليمي

21 أكتوبر، 2025/ بقلم: جلبير الأشقر

ما أن تمرّ بضع سنوات حتى تأتي أحداث تؤكد من جديد أن ما انطلق من تونس يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010 وبلغ ذروته في العام التالي في موجة انتفاضات شعبية عارمة امتدت إلى ستة من بلدان المنطقة وشملت علاوة عليها أنماطاً شتى من الحراك الجماهيري في بلدان أخرى، وهي الموجة التي عُرفت بتسمية «الربيع العربي»، أن تلك الموجة لم تكن حدثاً طارئاً وفريداً، بل كانت بداية ما شخّصتُه حينها بوصفه «سيرورة ثورية طويلة الأمد» (في كتاب «الشعب يريد: بحثٌ جذري في الانتفاضة العربية»، بيروت: دار الساقي، 2013).

أما أساس هذا التشخيص، فكان أن الانفجار السياسي-الاجتماعي الذي شهدته المنطقة الناطقة بالعربية جاء تعبيراً عن أزمة بنيوية عميقة ناجمة عن تفكيك النهج الاقتصادي التنموي وإحلال النهج الـ«نيوليبرالي» محلّه خلال الربع الأخير من القرن المنصرم، على خلفية نظام من الدول الإقليمية التي تتناقض طبيعتها مع مقتضيات رأسمالية السوق النموذجية التي يستند إليها التصوّر الـ«نيوليبرالي».

فكانت النتيجة أن المنطقة شهدت معدلات تنمية اقتصادية شديدة الانخفاض بالمقارنة بسائر مناطق الجنوب العالمي، بحيث انعكس الأمر في ارتفاع نِسب البطالة، وعلى الأخص بطالة الشباب التي بلغت في المنطقة رقمها القياسي العالمي، وقد طالت بصورة مميّزة خرّيجي الجامعات.

كمنت هذه الوقائع الاجتماعية خلف الانفجار الإقليمي، الذي تعدّدت أسبابه السياسية المحلّية، لكنّ أساسه الاجتماعي-الاقتصادي كان متشابهاً من حيث الجوهر في عموم المنطقة. أما الاستنتاج الذي فرضه هذا التشخيص، فهو أن الغليان الاجتماعي-السياسي لن يتوقف ما دامت الأزمة البنيوية قائمة، وأنه مهما كان مصير الانتفاضات الظرفية، فإن انتفاضات وحراكات جماهيرية أخرى سوف تليها لا مُحال.

وبالفعل، فإن هزيمة موجة عام 2011 بنتيجة القمع الخليجي في البحرين والانقلاب العسكري في مصر وغرق سوريا وليبيا واليمن في أوحال الحرب الأهلية، لم تَحُل دون قيام موجة ثانية من الانتفاضات انطلقت من السودان في 19 ديسمبر/كانون الأول 2018، وشملت الجزائر والعراق ولبنان في العام التالي. وقد هُزمت الموجة الثانية بدورها في البلدان الثلاثة الأخيرة بتضافر القمع مع جائحة كوفيد-19، لكنها بقيت مستمرة في السودان على الرغم من الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، إلى أن غرقت البلاد بدورها في حرب أهلية نجمت عن الصراع بين جناحي المؤسسة العسكرية التي خلّفها عمر البشير، وقد انفجرت تلك الحرب في 15 أبريل/ نيسان 2023.

هذا وكان قد تم القضاء على النظام الديمقراطي في تونس، وهو آخر ما تبقى من مكاسب موجة عام 2011، بانقلاب على الدستور أجراه الرئيس المنتخب قيس سعيّد بالاستناد إلى الأجهزة الأمنية يوم 25 يوليو/ تموز 2021. فبدى الأمر مع اندلاع حرب العسكر في السودان وبعدها بستة أشهر بداية حرب الإبادة الصهيونية في غزة ومفعولها المُحبِط، وكأن البركان الاجتماعي قد انطفأ في المنطقة وأن «الانتفاضات العربية» بلغت خاتمتها.

بيد أن إدراك درجة غليان الحالة الاجتماعية في المنطقة لا يكون بالانطباعات، بل يجب أن يستند إلى المعطيات الاجتماعية

والاقتصادية، ولاسيما المؤشر الرئيسي الذي ذكرنا، ألا وهو البطالة الشبابية. والحال أن المعطيات المتوفرة لدى «منظمة العمل الدولية» تدلّ على أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال بطالة الشباب فيها تبلغ أعلى معدّل عالمي، بما يقترب من ربع فئة الشباب العمرية (بين سن 15 وسن 24).

وها أن الحراك الشبابي الجماهيري العارم الذي عرفه المغرب بدءاً من 27 سبتمبر/ أيلول الماضي والذي لم ينطفئ بعد وإن خمد منذ بضعة أيام، جاء ليؤكد أن البركان الاجتماعي الإقليمي ما زال في اتّقاد. ولا غرابة من أن ينفجر غضب الشبيبة المغربية في ضوء معطيات البطالة الخاصة بها والمتوفرة لدى «المندوبية السامية للتخطيط» المغربية. فإن هذه المعطيات تشير إلى أن معدّل البطالة لدى الفئة العمرية 15-24 (وهي الفئة التي تنتمي إليها أغلبية جيل زد) ناهز هذا العام 36 في المئة وكاد يبلغ النصف (47 في المئة) في المناطق المدينية. وقد بلغ المعدّل المذكور بالنسبة للفئة العمرية التالية (25-34) 22 في المئة، و27.5 في المئة في المدن. وإنها لمعدّلات بالغة الارتفاع تزداد خطورتها إذا نظرنا إلى بطالة الخريجين ضمنها، وهي تقارب الخُمس بالنسبة للسكان العاملين بمجموع أعمارهم. وإذا أضفنا إلى هذه المعطيات البطالة النسائية التي تقارب الخُمس لمجموع الأعمار هي أيضاً، اتضح لنا سبب النسبة العالية من الطلبة والفتيات التي تميّزت بها المشاركة في حراك «جيل زد» المغربي.

هذا ويترافق دخول جيل جديد حلبة الصراع الاجتماعي بتطورات في أشكال تنظيم النضال بالتوازي مع التطور المستمر لتكنولوجيا التواصل الاجتماعي، لاسيما أن للشباب المتعلّم دوراً رائداً وهو يحسن استخدام هذه التكنولوجيا.

فحيث أن الموجتين السابقتين من الانتفاضات الإقليمية استخدمت تطبيق فايسبوك في المقام الأول، رأينا حراك «جيل زد» المغربي يستخدم تطبيق «ديسكورد» الذي يوفّر إمكانية تنظيم الاستشارة الديمقراطية بصورة أسهل وأسرع بكثير. وقد بلغ عدد مستخدمي التطبيق في الحراك المغربي مئتي ألف، كانوا يصوّتون عبر التطبيق على مواصلة تظاهراتهم. هذا الأمر يشير إلى بلوغ مستوى أعلى من التنظيم الديمقراطي، حتى بالمقارنة مع التقدّم السابق في هذا المجال الذي أحرزته «لجان المقاومة» السودانية، التي شكّلت في حينها نقلة نوعية في التنظيم الذاتي الديمقراطي للحراك الثوري الشبابي.

أما ما زال ناقصاً في كافة التجارب المذكورة، فهو قوة سياسية جذرية منظّمة على نطاق البلد قادرة على تشكيل بديل ذي مصداقية من حيث تجسيد أماني الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والقدرة على إدارة البلاد عوضاً عن النظام القائم. فإن نجاح أي انتفاضة مستقبلية في المنطقة سيبقى مرهوناً بظهور مثل البديل المذكور وقدرته على مضافرة الحراك الشبابي القاعدي الديمقراطي. وحتى توفّر شروط هذا التغيير الجذري، فإن السيرورة الثورية الإقليمية سوف تتواصل بالتأكيد، بيد أن انسداد الأفق أمامها يُنذر بتوليد مآسٍ جديدة بين استمرار الأنظمة القائمة من خلال ممارسة البطش وبين انحلالها في أتون الحرب الأهلية.

كاتب وأكاديمي من لبنان

لماذا لا يؤثر اليسار في حَراك جيل- زد وفي سواه من حركات النضال الشعبي؟

بقلم: سعيد الريشة؛ 25 أكتوبر، 2025

المسألة الاجتماعية هي في صلب هوية اليسار ، ومنها اشتُق اسم الاشتراكيين (هي حرفيا الاجتماعيين)، ومن ثمة يمثل النضال الاجتماعي (العمالي والشعبي) أرضية اليسار بامتياز. فالقضايا الاجتماعية لن تجد لها حلا داخل المجتمع الرأسمالي، إنما تستدعي قطائعَ جذرية مع هذا المجتمع. رغم ذلك لا نجد لليسار المغربي الدور الفاعل والوزن المؤثر المفترضَين في النضالات العمالية والشعبية.

نظمَّ شباب جيل- زد نقاشات سياسية على منصة ديسكورد، ولم يجرِ استقبال أي وجهٍ يساري جذري إلى تلك النقاشات. بينما حضرتها وجوه ليبرالية (غير ديمقراطية جذرية) وحتى إسلامية. يمكن تصنيف أغلب الذين أطروا هذه النقاشات ضمن المعارضة الليبرالية(ناقصة النزعة الديمقراطية)، أي خبراء اقتصاديون وصحفيون يجعلون من اقتصاد الريع والاحتكار والفساد موضوعا حصريا لانتقاداتهم، ويطالبون برأسمالية نقية قائمة على التنافس "الشريف"، كمدخل للتخلص من التخلف الاقتصادي وما ينتج عنه من مآسٍ اجتماعية.

لماذا لم يستدعِ شباب جيل- زد اليسار الجذري إلى تلك النقاشات؟ الجواب بسيط وأقرب إلى كل بداهة: لأن اليسار الجذري القائم حاليا في المغرب لا يوحي بالثقة لأولئك الشباب. ليس اليسار الجذري، حاليا، قوة سياسية يعتبرها الشعب جهة تستحق التوجه إليها بحثا عن أجوبة للمعضلات التاريخية التي يواجهها المجتمع والاقتصاد، لذلك لا يلآمُ الشباب إذا توجهوا إلى قوى سياسية أخرى يرونها جديرة بذلك. وفي هذا السياق يكون هناك ميل داخل اليسار الجذري لخفض رايته، أو حتى إخفائها، مخافةً من ذلك النفور، والاكتفاء بقول إن ما يفعله الشباب هو ما يجب أن يكون، وفي هذا تخلٍّ عن كل هوية سياسية تميِّز اليسار الجذري، والتحاق ذيلي بالعَفوية، بدل بسط المنظورات السياسية أمامها، وفي التحديد الأخير: تحولٌ لليسار إلى مؤخرة بدل أن يكون طليعة، وترك الساحة فارغة لمشاريع سياسية غير عمالية؛ ليبرالية ورجعية دينية.

لا يسار دون حركة نقابية قوية ومستقلة

كل الاحتجاجات السابقة، وليس فقط الأخيرة التي خاضها الشباب تحت لواء جيل- زد، كان فيها دور اليسار الجذري، كقوة ذات برنامج وشعارات نضال وخطة ذات أفق، ضعيفا جدا، إن لم يكن منعدما. وكان اسهام مناضلي ومناضلات قواعد هذا اليسار ناجما عن انخراطهم المحلي، لا عن توجيه حزبي وطني.

لا يمكن الحديث عن اليسار ودوره دون ربطه بالحركة العمالية المنظَّمة، أي النقابات في حالة المغرب. هذه الأخيرة هي تحت هيمنة قوى سياسية غير عمالية. كل النقابات في المغرب تهيمن عليها بيروقراطيات عبارة عن أذرع نقابية لأحزاب غير عمالية، أو بيروقراطية موالية مباشرة للملك (الاتحاد المغربي للشغل). لذلك حتى إن كان منظور اليسار المغربي سليما وخطه السياسي صلبا، فإن ما يجعله قوة مادية منعدمٌ حاليا بالمغرب؛ أي النقابات العمالية المستقلة.

تعرَّض العمل النقابي لمحاربة شديدة طيلة عقود، وقد تُوجت هذه المحاربة بإصدار القانون المكبل لحق الإضراب، الذي، ويا للمفارقة، دخل حيز التنفيذ عمليا ثلاثة قبل انطلاق نضالات جيل- زد... وكان هذا هزيمة تاريخية بدون معركة للحركة النقابية ولليسار الجذري، ما حال دون إسناد حراك شباب جيل- زد من طرف الحركة النقابية.

لا تنظر الطبقة العاملة، خصوصا أجيالها الشابة، إلى النقابة، نظرة استحسان. إذ أدى القمع متضافرا مع سياسات البيروقراطيات النقابية القائمة على مواكبة هجومات الدولة تحت اسم "الشراكة الاجتماعية"، إلى إفقاد النقابة الاعتبار في أعين الشغيلة، ما دفع هؤلاء الأخيرين إلى البحث عن بدائل تنظيمية للتعبير عن غضبهم: تنسيقيات فئوية في القطاع العمومي، وهو ما يجعل المقاومة العمالية مشتتة ومتشظية بلا برنامج نضالي موحِّد، وبدون أفق سياسي.

لن يكون لليسار دور فعلي، أي في التحديد الأخير دور قيادي، دون حركة عمالية منظَّمة ومستقلة سياسيا عن الدولة وأحزاب البرجوازية. غياب هذه الحركة يجعل حركات النضال الشعبي والعمالي، وضمنها حراك جيل- زد، فريسة قيادات سياسية تعبِّر عن مشاريع سياسية غير عمالية، أي مشاريع سياسية برجوازية، وضمنها تلك المُركزة على محاربة الفساد والاحتكار والريع. فزوال الاحتكار والريع سيجعل قسما من فرص الاغتناء الاقتصادي الكبرى، التي تستأثر بها المَلكية والرأسمال الكبير الملتف حولها حاليا، في متناول أقسام أخرى من الرأسماليين المستائين من ذاك الاحتكار، ولكن على حساب الطبقة العاملة، التي ستظل عرضة للاستغلال، سواء من قبل الرأسمال الاحتكاري، أو الرأسمال الداعي إلى المنافسة الحرة. إن تلك المشاريع السياسية البرجوازية المعارضة بقيادتها للنضالات الشعبية والعمالية، إنما تستثمر سياسيا هذه النضالات لصالح طبقة أخرى، أو بالأحرى أقسام من نفس الطبقة البرجوازية، على حساب الطبقة العاملة وعامة الشعب المقهور.

يسار وحركة نقابية لا تُغذيهما موجات التجذر الاجتماعي

عكس سبعينيات القرن العشرين، حيث تدفقت موجات الشباب الذي تجذر سياسيا ملتفا حول راية الماركسية اللينينية مستفيدة من سياق عالمي ملائم، نرى العكس منذ العقد الأخير من القرن العشرين. لم تؤدِّ جمعية المعطلين- ات إلى تغذية اليسار والحركة النقابية بأطر وقاعدة جماهيرية. نفس الشيء لاحظناه مع حركة العشرين من فبراير سنة 2011، والحرَاكات الشعبية (خصوصا حراكي الريف وجرادة -2016 2018)، بل جرت محاربة هذا اليسار واستبعاده، في حالة خاصة هي حالة حرَاك الريف.

حتى في النضالات العمالية، مثل نضالات الأجيال الجديدة من شغيلة التعليم (أساتذة- ات التعاقد المفروض)، لم تُغذِّ اليسار، بل أضعفته، حيث لم يجتذبها الخط النقابي الذي اتبعته نقابة الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي، حيث قيادة منتسبة إلى اليسار الجذري.

في هذه النضالات الفئوية (التي تجري خارج النقابات) تظهر طلائع وطاقات شابة كفاحية، لكن دون أن تتجذر سياسيا، وما أن تنتهي تلك النضالات الفئوية، حتى يكف قسم مهم من تلك الطلائع عن النضال، ويتبنى المتلحق منها بالنقابات نفس السلوكيات البيروقراطية، التي كانت تلك الطلائع تنتقدها عندما كانت في صفوف التنسيقيات الفئوية.

يُعزى هذا إلى ضعف اليسار وعجزه عن أن يتشكَّل كقوة سياسية ذات مصداقية وجذابة للشباب. وهذا بدوره يُعزى إلى تشتت هذا اليسار وعصبويته اللذان يمنعان تطوره بالفعل الموحد.

لا دور فعلي لليسار دون وحدة فعله

ما يفاقم الأمر هو التجزؤ الشديد والعصبوية الفائقة داخل اليسار المغربي. ليس هناك أدنى تعاون رفاقي بين مكونات اليسار المغربي، بل رفض لذلك التعاون رغم تواتر فرصه وتنوعها. وعادة ما يجري تبرير تلك العصبوية استنادا إلى خلافات تاريخية سحيقة. والأمَّر أن واقع النضال الاجتماعي بالمغرب لا يطرح بعدُ على جدول الأعمال موضوع تلك الخلافات. لسنا إزاء ثورة نختلف حول مصائرها وطبيعتها، فهذا قد يأتي في لاحق الزمن. نحن إزاء نضال شعبي وعمالي وتجذر اجتماعي لا يوازيه تجذُّر سياسي، بل رفض كلي للتسييس.

إن إسقاط الخلافات الأيديولوجية على حركة لا تزال في طور ابتدائي من شأنه أن يدمِّرها، وهذا ما جرى مرارا، إذ أدت الخلافات الأيديولوجية بين أطراف اليسار إلى تخريب تعبئات اجتماعية وديناميات نضالية جبارة؛ ضمنها نضالات جمعية المعطلين- ات وتنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار ونضالات أساتذة التعاقد المفروض.

المهمة الأولوية لليسار حاليا هو إيقاظ الطبقة العاملة وعامة المقهورين ات سياسيا، وهذا يستدعي البحثَ عن عناصر التوحيد وأرضيات التلاقي، وليس التركيز فقط على نقاط الاختلاف والخلاف. فهذه سيأتي وقتها عندما تنضج الحركة العمالية والشعبية، وتَطرح على اليسار أسئلة ليست واردة حاليا، أما الإصرار عليها فسيعني العمليةَ معكوسة: أن يطرح اليسار على الحركة التي لا تزال في طور ابتدائي سياسيا أسئلة ليست بعدُ مستعدة لها. لا يعني هذا طبعا عدم نقاش تلك المسائل، لكن ليس كبرنامج عمل آني، بل في حقل الدعاوة، على أن لا يمنع ذلك النقاشُ والسجالُ وحدةَ اليسار على أرضية النضال العمالي والشعبي.

ينفر الشباب من اللغة المشحونة أيديولوجيا، لذلك نراه لا يلتفت نحو اليسار، بل ينفر منه. وإذا توجهنا إلى الشباب حاملين خلافاتنا الأيديولوجية والسياسية فإنما نحكم على أنفسنا كيسار بالموت، وعلى أولئك الشباب بالبحث عن جهة سياسية أخرى لرفع مظالمها إليها؛ إن لم تكن المعارضات السياسية البرجوازية، فإلى المَلكية ذاتها كما حدث مع حراك جيل- زد.

أطياف اليسار

في المغرب يساران. يسار إصلاحي يمثله الحزب الاشتراكي الموحَّد

وفيدرالية اليسار الديمقراطي، ويضم مناضلين جذريين غير مقتنعين باليسار الجذري كما هو، أو يفضلون العمل في حزب أكبر من قوى اليسار الجذري. هذا اليسار هو تنويع للمعارضة الاتحادية كما صاغها برنامجيا عبد الرحيم بوعبيد في أواسط سبعينيات القرن العشرين، تحت شعار "النضال الديمقراطي"، أي استعمال المؤسسات القائمة من أجل الحصول على هامش سلطة تتنازل عنه المَلكية، واقتصاديا يدافع عن رأسمالية التنافس الشريف ودولة الحق والقانون، أي دولة تضمن لكل أقسام الرأسماليين نصيبهم من فرص الاغتناء الاقتصادي الكبيرة. يهيمن هذا اليسار على قسم من الحركة العمالية المنظَّمة؛ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ويستعملها سياسيا لصالح مشروعه السياسي غير العمالي. لكن يجب الانتباه إلى أن هناك تناقضا بيِّنا بين قيادة هذا اليسار وجزء من قاعدته، خصوصا الشابة، الأكثر كفاحية وجذرية، والتي تتواجد دوما في النضالات الشعبية والمقاومات العمالية، ناهضة بدور وازن فيها. بدون هذا التمييز ستبقى تلك القاعدة فريسة الخط السياسي لقيادة اليسار الإصلاحي: التعبير عن التضامن عن بعد مع النضالات الاجتماعية، ومناشدة الحاكمين لإصلاح الوضع وانتظار المواعيد الانتخابية، ويقطع الطريق أمام تجذرها سياسيا.

وهناك ما يُمكن نعته باليسار الجذري، أي الذي يذهب في نزعته الديمقراطية إلى نهايتها، ويُعلن نظريا موقفا جذريا من الرأسمالية، ومن ثمة انتسابه إلى مشروع مناهضتها. هذا اليسار أضعف بكثير مقارنة باليسار الإصلاحي، وتأثيره السياسي وإشعاعه الجماهير أقل بما لا يقاس بما لدى اليسار الإصلاحي. ويعزى جزء من أسباب هذا الضعف، إلى تشظي هذا اليسار وعصبويته وضعف انغراسه في الحركة العمالية المنظَّمة.

سيكون من شأن التقاء نضالي وسياسي بين القاعدة الكفاحية الموجودة في أحزاب اليسار الإصلاحي واليسار الجذري، بناء قوة سياسية ستشكل راية تجمع حولها قسما من الشباب الذي يتجذر في أتون النضالات الشعبية والمقاومات العمالية اليومية. وهذا سيغذي اليسار، ليس فقط عدديا بطاقات شابة، بل سيحمل إليه أوكسجين النضال، إذ سيطرح داخله القضايا اليومية كما يعيشها الشعب.

كما بالإمكان تلاقٍ نضالي بين اليسار الإصلاحي واليسار الجذري في نطاق واسع من قضايا النضال. فاليسار الإصلاحي يطرح دوما المسألة الاجتماعية، وإن بمنظوره الخاص: "الدولة الاجتماعية". بالإمكان تلاقٍ بين هذين اليسارين حول النضال من أجل الديمقراطية وحرية التعبير وحق التنظيم والدفاع عن حق الإضراب العمالي.... إلخ.

طبعا ليست المهمة سهلة، فالصعاب القائمة كبيرة، لكن تذليلها في متناوَل اليد، لو تخلى اليسار عن عصبويته وانفتح على بعضه البعض، وفي نفس الوقت، توجَّه إلى الشعب والشباب، محتلا مكانه الطبيعي: مقدمة النضال فعلا وليس ادعاءً...

كل تخلف عن الجدية في توحيد فعل اليسار المناضل إنما سيترك المجال فسيحا لقوى المشاريع الرجعية المتخذة الدين وسيلة للهيمنة على الجماهير المقهورة والسير بها نحو ترسيخ علاقات الاستغلال والاضطهاد الرأسمالية، في ظل استبداد مقنع بآليات انتخابية، كما حال النموذج الأول لهكذا "بديل" المتمثل في جمهورية إيران الإسلامية.

التجربة التاريخية لقوى اليسار المغربي، وما يتدفق من طاقات كفاحية متنوعة بالساحتين العمالية والشعبية، يؤهلان هذا اليسار للسير قدما على طريق توحيد فعله ومن ثمة مقدرته إلى مزيد من الانغراس الجماهيري الذي سيساعد بدوره في تطوير الرؤية الاستراتيجية. والرهان هنا قائم في مقام أول على مناضلي قاعدة اليسار ومناضلاته.

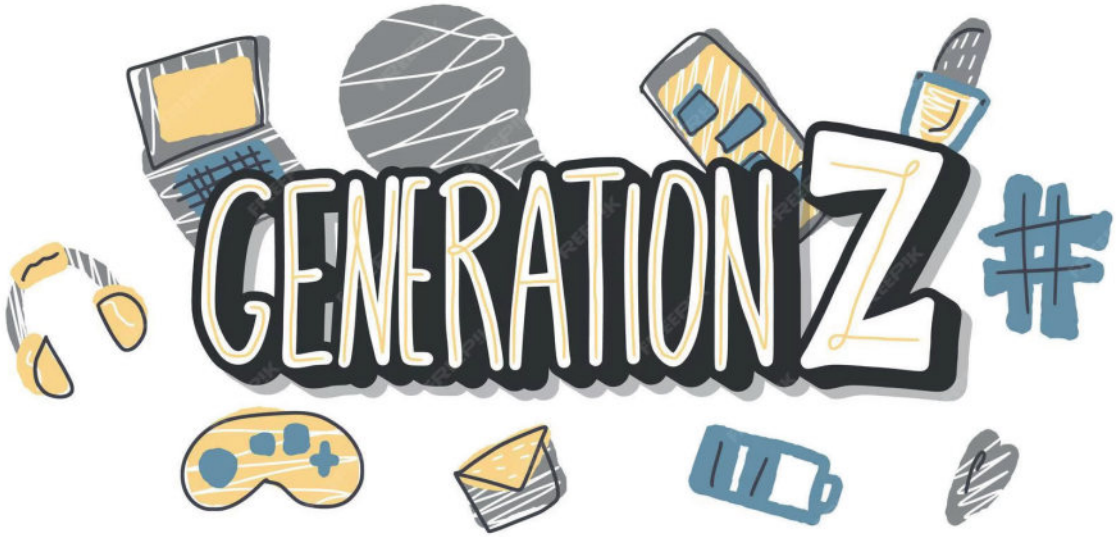

حراك جيل زد 212: سياق النشوء والخصائص والأثار الممكنة

مقابلة مجلة انبركور للرفيق إسماعيل، مدير جريدة المناضل-ة 4 نوفمبر 2025

تندرج حركة الشباب في المغرب في إطار التطورات التي شهدتها المجتمع المغربي منذ ما يقرب من عشرين عامًا، وفي إطار الصعوبات التي واجهتها الحركة العمالية وجميع قوى المقاومة في علاقتها بالسلطة المركزية

في اي سياق انبثقت حركة جيل زد 212؟

1 - تميز سياق ظهور حركة جيل زد 212 بدرجة عالية من احتقان الوضع الاجتماعي بتراكم الاستياء الشعبي. يعيش البلد موجد غلاء غير مسبوقة منذ أربع سنوات، ظل الاستياء منها مكتوما حيث لم تولد نضالات كالتي شهدها 2006-2007 بظهور تنسيقيات ضد الغلاء. فضلا طبعا عن تردي الخدمات العامة، بمقدمتها التعليم والصحة، واستشراء البطالة، بعد عقود من تطبيق صارم لتوجيهات البنك العالمي وصندوق النقد الولي. وبوجه الإجمال تميز الوضع مند قمع حراك الريف سنة 2017 بخنق إمكانات التحرك النضالي وحرية التعبير (رقابة صارمة لاعتقال المدونين- ات والصحفيين- ات). فكان أن اتخذت المقاومة الشعبية في العام 2018 شكل حملة مقاطعة لمنتجات عدد من الشركات، احتجاجا على الغلاء، كانت منها شركة محروقات الوزير الأول الحالي، أحد كبار رأسماليي البلد (يمتلك ثروة صافية تبلغ 2 مليار دولار أمريكي). وتراجعت حركة النضال الشعبي بالمناطق المهملة (كانت انطلقت في النصف الثاني من سنوات 1990، وبلغت ذرى في سيدي ايفني 2005-2008 والريف 2016-2017).]

نشأت حركة نضال شعبي بعد آثار زلزال الحوز (سبتمبر 2023)، تعرضت للقمع وسجن بعض قادتها. وبالنظر لتأثير تغير المناخ، باتت مناطق عديدة تعاني مشكلة الماء الشروب، ما دفع بنضالات متزايدة لا سيما بالعالم القروي، في بؤر متعددة لكنها لم تحظ بفرصة تنسيقها بفعل ضعف قوى اليسار.

هذا إلى أن انطلق حراك فجيج (نوفمبر 2023) بصدد تدبير للماء سائر نحو خصخصة خدماته. وشهد البلد نضالات شبيبية فئوية، أبرزها نضال طلب كليات الطب، والمدرسين المتعاقدين وشغيلة قطاع الصحة...

ثم جاءت موجه النضالات الشعبية هذا العام بمسيرة آيت بوكماز، في يوليو الماضي، دامت يومين بين الجبال نحو مدينة أزيلال، من أجل مطالب اجتماعية (تعليم وصحة وحق بناء السكن القروي وفك العزلة الطرقية والرقمية...). كانت هذه المسيرة الظافرة بداية موجة من المسيرات الشبيهة بالإقليم. وبنحو مواز شهدت مناطق أخرى احتجاجات شعبية بسبب ندرة ماء الشرب (يعيش المغرب موجة جفاف غير مسبوقة مستمرة منذ 10 سنوات)، فضلا عن حراك شعبي بمدينة تاونات بفعل الوضع الاجتماعي المتردي من جميع النواحي. وأخيرا جاءت شرارة انطلاق حركة جيل زد من الاحتجاج أمام المستشفى الجهوي بأكادير يوم 14 سبتمبر 2025. فبفعل التقشف المديد في الإنفاق الصحي باتت المستشفيات العمومية في حالة من التدهور تجعلها لا تلبي أدنى حاجات المواطنين- ات. وهي سياسة مقصودة تروم تنفير المواطن- ة من القطاع العام نحو القطاع الخاص الذي فُتحت له كل الأبواب وشهد تطورا كبيرا جدا بالانتقال من المصحات إلى المركبات الصحية الضخمة. كان لاحتجاج أكادير صدى كبير على صعيد وطني لا سيما أنه ووجه بالقمع وكان فرصة للعديد من ضحايا النظام الصحي العمومي لعرض حالاتهم المأساوية.

بعد أقل من أسبوعين من شرارة أكادير، انطلق احتجاج حركة جيل زد يوم 27 سبتمبر 2025.

2 - هذا عن سياق حراك جيل زد 212 من زاوية النضال الاجتماعي الشعبي، ماذا عن السياق العمالي؟

بدأت حركة جيل زد 212 نضالها بعد ثلاث أيام من دخول قانون مانع عمليا للإضراب العمالي حيز التنفيذ. يمثل تمرير هذا القانون هزيمة تاريخية للحركة العمالية المغربية، ويشير إلى حالة الضعف البالغ التي باتت عليها، وجعلت تأثيرها على الشباب المُقدم على النضال منعدما. فبسبب هيمنة قوى سياسية غير عمالية في الحركة النقابية، توالت الهزائم الناتجة عن منطق "الشراكة الاجتماعية"، حيث تدمج الدولة القيادات النقابات في كل خطة لضرب المكاسب. بدءا بما سمي الميثاق الوطني للتربية والتكوين النيوليبرالي (1999) الذي فتح باب تدمير خدمة التعليم العمومية لصالح رأس المال المستثمر في القطاع، وإعادة هيكلة الحماية الاجتماعية (التأمين الصحي والتقاعد) بنفس المنطق النيوليرالي، وتعديل قانون الشغل نحو مزيد من الهشاشة وضرب مكاسب تاريخية، ونقل مناهج تدبير قوة العمل في القطاع الخاص إلى قطاعات الدولة (عقود مؤقتة، تشديد الاستغلال...). هذا فضلا عن عجز الحركة النقابية عن التصدي للخصخصة الزاحفة ولسياسة معدلات البطالة المرتفعة واستشراء الهشاشة وقمع الحريات النقابية (لا تزال بالقانون المغربي نصوص تجرم الإضراب (عرقلة حرية العمل) وتمنع إضراب الموظفين (قانون يعود إلى سنة 1958) وتمنع الإضراب بالتسخير). أضعفت سياسة البروقراطيات النقابية النقابةَ العمالية وأفقدتها الاعتبار، فراح غضب الشغيلة يعبر عن نفسه في تنسيقيات فئوية زادت المشهد النقابي تشظيا وتفككا. طبعا تستمر المقاومة العمالية في آخر خطوط الدفاع (نضال ضد التسريح، ودفاعا عن الحق النقابي...) لكنها مشتتة بلا برنامج نضال موحد، ولا أفق سياسي. كان أكبر نضال ضمن هذا الإطار إضراب شغيلة التعليم طيلة ثلاثة أشهر متصلة (2023-2024) لصد هجوم لفرض نظام أساسي يعصف بمكاسب ويفرض ظروف عمل قاسية. تميز هذا الحراك بظهور تنسيقيات جديدة عبأت الشغيلة، شملت حتى قواعد النقابات التي ساير معظمها خطة الدولة. حقق الحراك نصرا جزئيا بتراجع الدولة عن بعض بنود النظام الأساسي وبانتزاع زيادة في الأجور غير مسبوقة تاريخيا، فاقت زيادة

أيام حراك 20 فبراير 2011، إلا أنها لم تُرضِ الشغيلة لأن التضخم والغلاء حدَّ من مفعولها. إلا أن انعدام يسار نقابي حال دون تهيكل قاعدي لحركة التنسيقيات، وكذا دون امتداد الإضراب بالأقل الى قطاعين كبيرين من قطاعات الدولة: الجماعات الترابية (90 ألف أجير وأجيرة) و الصحة (80 ألف أجير و أجيرة)، امتداد كان من شأنه التمهيد لإضراب عام يعيد للحركة النقابية حيوية وآفاقا جديدة.

عوض هذا واصلت القيادات النقابية سياسة التعاون مع الدولة بقبولها إصدار قانون ينسف حرية الإضراب، ومواكبة استصداره بالتظاهر بمعارضته. كما قبلت مواصلة الإصلاح المضاد لأنظمة التقاعد، بعد إصلاح أول في العام 2016 (رفع سن تقاعد موظفي الدولة إلى 63 وخفض المعاشات وزيادة مبلغ الاقتطاع من الأجور). وأخيرا قبلت القيادات النقابية تعديل قانون العمل سيرا نحو مزيد من الهشاشة.

تراجعات جوهرية عمقت أزمة الحركة النقابية وأفقدها الاعتبار بأنظار الطبقة العاملة.

يتضح إذن ان الحركة النقابية المغربية فوجئت بحراك جيل زد212 وهي في حالة من الضعف التنظيمي ومن هيمنة قيادات متعاونة مع الدولة، ما يجعلها عاجزة عن إسناد نضال الشباب والتجاوب معه وفق ما يقتضي الواجب النضالي.

ليس موقف القيادات النقابية (بعضها توجهه أحزاب معارضة إصلاحية أو رجعية دينية وأخرى في تبعية مباشرة للقصر) جديدا، فنفس النهج سارت عليه أيام حراك 20 فبراير 2011، وعمقته بعد تحول الثورة البادئة في سوريا إلى حرب أهلية بالتركيز على حماية الاستقرار والسلم الاجتماعي بنحو فاق حرص الدولة عليهما. وتأكد هذا إزاء حراك الريف ومجمل موجة النضال الشعبي بالمناطق المهملة. تتفادي البيروقراطيات النقابية على الدوام أي تضافر للنضالين العمالي والشعبي بمنطق السلم الاجتماعي وحفظ الاستقرار...

نحن إذن بعيدون عن مثال مدغشقر حيث نسقت حركة جيل زد مادا عبر انترنت مع النقابات للدعوة الى اضرابات وطنية.

3 - ما القاعدة الاجتماعية لحركة جيل زد 212، ومطالبها، وأشكال نضالها؟

في خلفية هذه النضالات، توجد الكارثة الاجتماعية التي أبرزتها إلى الواجهة السياسية والإعلامية جائحة كوفيد- 19: أكثر من 4.5 مليون أسرة في حاجة إلى دعم اجتماعي، فقدان مئات الآلاف من مناصب الشغل بسبب الجائحة ومواسم الجفاف المتوالية، تردي الخدمات العمومية (خصوصا الصحة) بسبب عقود من سياسة التقشف ودعم القطاع الخاص... إلخ.

حركة جيل زد 212 حتى بحكم آليات ميلادها واشتغالها حركة شباب من الناشطين رقميا، وذوي مستوى تعليم متقدم، من خريجي نظام التعليم الذي يصطدمون بطبيعة سوق العمل، حيث مستويات البطالة العالية وانتشار هشاشة التشغيل.

بلغت نسبة البطالة في الفئة العمرية 15-24 (معظم جيل زد) 35.8%، و47% في المناطق المدينية. ويتسم معظم فرص العمل المعروضة على الشباب بهشاشة بالغة حيث باتت عقود العمل محدودة المدة هي القاعدة بعد تعميم المناولة وشركات التشغيل المؤقت. كما تتميز قطاعات تشغيل الشباب بفرط الاستغلال، مثالها الأبرز قطاع الحراسة (120 000 أجير) ومراكز النداء (130 000) والكابلاج

اتخذت مطالب الحركة في البداية طابعا اجتماعيا عاما، تنقصه الدقة والبعد السياسي المباشر. تبنت الحركة شعار "لا نريد كأس العالم الصحة أولا"، الذي نشرته بقوة صرخة أكادير يوم 14 سبتمبر، وطالب بإصلاح قطاعي التعليم والصحة وتحسين ظروف المعيشة ومحاربة الفساد.

أما مطلب إقالة الحكومة فقد ظهر يوم 3 أكتوبر، معبرا عن أوهام بصدد تغيير حكومات الواجهة الذي لا يمس جوهر السياسة النيوليبرالية، والذي

كان سيكون مجرد مخرج سياسي زائف يفش دينامية نضال حركة جيل زد 212 على غرار تجديد حكومة الواجهة إبان حراك 20 فبراير 2011 الذي أسهم في إطفاء هذا الحراك.

بعد ستة أيام من الاحتجاج دققت الحركة مطالبها الموجهة مباشرة إلى الملك، في قائمة من ثمانية مطالب: إقالة حكومة عزيز أخنوش، لفشلها في حماية القدرة الشرائية للمغاربة؛ إطلاق مسار قضائي نزيه لمحاربة الفاسدين؛ حل الأحزاب السياسية المتورطة في الفساد؛ تفعيل مبدأ المساواة وعدم التمييز، بضمان فرص متكافئة للشباب في الصحة والتعليم والشغل، بعيدا عن الزبونية والمحسوبية؛ تعزيز حرية التعبير والحق في الاحتجاج السياسي؛ إطلاق سراح جميع المعتقلين المرتبطين بالاحتجاجات السلمية؛ الإفراج عن كافة معتقلي الرأي والانتفاضات الشعبية والحراكات الطلابية؛ جلسة وطنية علنية للمساءلة تحت إشراف الملك.

تلت وثيقة صادرة يوم 10 اكتوبر بعنوان ملف مطلبي لشباب المغرب: "من أجل تفعيل العقد الدستوري وتحقيق طموح النموذج التنموي الجديد"، تستند كما يتجلى من عنوانها على خطاب الدولة بدءا بدستور 2011 الذي رفضته حركة 20 فبراير ومجمل المعارضة السياسية، وصولا إلى ما يسمى "النموذج التنموي الجديد" المحكوم بمنطق نيوليبرالي صاف. مهما انطوت المطالب على أوهام، فهي تعكس دينامية تسيس واسعة جدا بين الشباب الذي طالما اعتبر عازفا عن السياسة، دينامية سرعان ما أسقطت قسما من تلك الأوهام بعد الآمال العريضة التي علقتها حركة جيل زد 212 على تدخل شخصي من الملك. آمال خيبها الملك في خطابه في افتتاح دورة البرلمان يوم 10 اكتوبر.

قياسا بحراك 20 فبراير 2011، الذي أطلقه شباب متأثر بقيام الثورة في تونس ومصر ،تقف حركة جيل زد 121 في مستوى أدنى من الناحية السياسية. كان شعارا حراك 20 فبراير الرئيسين : "حرية، كرامة فبراير]، عدالة اجتماعية" و"الشعب يريد اسقاط الاستبداد والفساد". احتفظ شباب جيل زد 212 بالشعار الأول ونصف الشعار الثاني، حيث لم ينادوا باسقاط الاستبداد. تصور شباب 20 فبراير إسقاط الاستبداد بإبدال الملكية المطلقة بأخرى برلمانية حيث يسود الملك ولا يحكم. أوضح بلاغ لحركة جيل زد212، جرى تداوله على ديسكورد يوم 18 شتنبر، أن المجموعة "تؤكد بوضوح أنها ليست ضد الملكية ولا ضد الملك، بل على العكس، تعتبر النظام الملكي جزءا من استقرار المغرب واستمراره"، وأنها تطالب بـ"إصلاح جذري وتغيير إيجابي داخل إطار الدولة ومؤسساتها، بحيث تكون الأولوية للتعليم، الصحة، التشغيل، ومحاربة الفساد، حتى يعيش المواطن المغربي بكرامة وعدالة اجتماعية".

أما أشكال نضال حركة جيل زد212، فهي الاحتجاج بالشارع بعضها يتحول إلى مسيرات، ووجهت منذ اليوم الأول بقمع واعتقالات. ثم لانت قبضة السلطة شيئا ما. وكان التطور السلبي الذي سيضعف الحركة (مؤقتا؟) تدخل فئة من الشباب الأشد انسحاقا. إنهم شباب الهوامش المفقرة، العاطل ضحية نظام التعليم، ضحية انتشار المخدرات وظواهر العنف. فالذي يميز القليعة وايت عميرة بضواحي أكادير، التي شهدت اكبر أعمال التخريب والحرق واستهداف معدات قوات القمع ومقراتها، من طرف شباب ملثم، هو كونهما مدنا شعبية جدا، يقطنها شباب قادم من مختلف ربوع البلد، بحثا عن العمل في سهل سوس الذي يضم أكبر تركز لشغيلة الزراعة (000 70 إلى 000 100) في ضيعات رأسمالية كبيرة معظمها موجه للتصدير. هؤلاء الشباب ضحايا عنف نظام رأسمالي استبدادي، بجهازه العقابي (105 ألف مسجون في المغرب نصفهم تقل أعمارهم عن 30 سنة)، رد على عنف الدولة بعنف انتقامي كان متوقعا وبلغ ذروته في اليوم الخامس (1 أكتوبر). ولا شك ان طبيعة حركة جيل زد التي يتناسب تنظيمها في ديسكورد عكسا مع تنظيمها في الواقع سكل انفلات اعمال العنف، بخلاف الاحتجاجات المنظمة بالمناطق القروية وتلك التي تنظمها الحركة العمالية .

بعد أحداث العنف المضاد تلك، التي تبرأت منها حركة جيل زد فصارت تحدد مكان ومدة احتجاجها بدقة لتفادي تدخل الملثمين، تراجعت المشاركة في الاحتجاجات بما يدل على انتهاء طور من مسار الحركة.

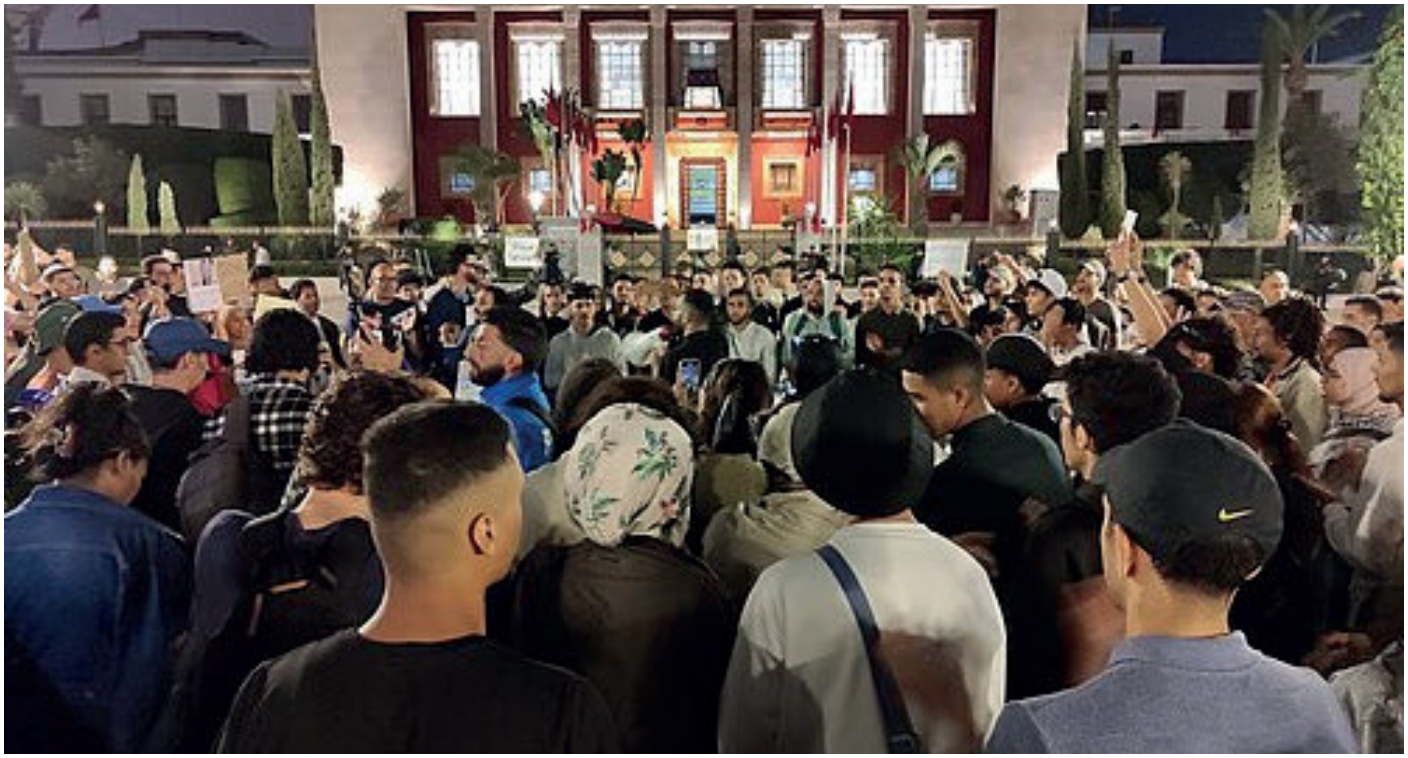

4 - ماذا كان رد النظام؟

هاجم الإعلام الموالي حركة جيل زد 212 بالمألوف من الاتهامات، منها أنها موجهة من الخارج، وذات أهداف معادية للنظام. ووجهت المسيرات والوقفات الاحتجاجية بعنف لفضها، وجرت اعتقالات واسعة، وثقت منه الجمعية المغربية لحقوق الانسان زهاء ألف حالة اعتقال، أُطلق سراح العديد منهم لاحقا. وإلى حدود منصف شهر أكتوبر ظل قيد الاحتجاز 272 شخصا بينهم 36 قاصرا، وثمة 221 أُطلق سراحهم بكفالة. وما زالت تتوالى الاحكام بالسجن والغرامات .

في خطاب ألقاه في 10 أكتوبر/تشرين الأول، قال الملك إن "توفير فرص عمل للشباب، والتحسين الملموس لقطاعي التعليم والصحة" من الأولويات، لكنه لم يتطرق إلى احتجاجات الشباب أو الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف.

ثم جاء بلاغ الديوان الملكي، بشأن اجتماع مجلس الوزراء (يترأسه الملك) يوم 19 أكتوبر2025 خاص بمشروع قانون المالية لسنة 2026 ليحاول إبراز الطابع الاجتماعي للميزانية بالتركيز على أولوية لإحداث مناصب الشغل للشباب، وزيادة ميزانتي قطاعي الصحة والتربية الوطنية.

سيكون للمعلن في هذا البلاغ وقع تهدئة آني، لكن سرعان ما سيتضح هزالته بالنظر الى حجم الحاجات والانتظارات الشعبية على الصعيد الاجتماعي في ظل استمرار نفس الخيارات العامة. فبالطريقة ذاتها أعلن وزير الصحة إجراءات وأغلفة مالية لمستشفى أكادير الجهوي غداة احتجاج 14 سبتمبر ليتضح أنها دون مستوى الحاجات بكثير. الأمر الطبيعي طالما لم تتم إعادة النظر جذريا في الاختيارات الرأسمالية النيوليبرالية المدمرة اجتماعيا. إعادة النظر التي تتطلب ميزان قوى لصالح الطبقات الشعبية، نزلت فيه حركة جيل زد212 بثقلها لكن لا يزال بعيدا جدا عن المراد.

5 - ماذا سيكون بنظرك تأثير حركة جيل زد 212 على الحركة العمالية وقوى اليسار؟

الميزة الأساسية لحركة جيل زد 212 هو تسيس شريحة عريضة من الشباب بعد عقود من الاقتصار على حركات نضال فئوية، كان أعظمها حركة خريجي الجامعة المعطلين التي اطرت كفاحات هذه الفئة طيلة ما ينيف عن عشرين سنة وزوالها بعد إلغاء الدولة إمكان تحقيقها لمكاسب بإلغاء التوظيف المباشر. وشهد البلد أيضا نضالات شباب من المدرسين كان أكبرها تنسيقية المدرسين المشغلين بعقود التي هزت قطاع التعليم طيلة ست سنوات.

وشهد التعليم العالي نضالات مجزأة، لا سيما بالمعاهد والمدارس العليا، كان أبرزها نضال طلاب كليات الطب والصيدلة دام 11 شهر (ديسمبر 2023- نوفمبر 2024).

الطابع الجامع لحركة جيل زد 212 ورفعها مطالب تهم الطبقات الشعبية برمتها يجعلها خطوة نوعية في تطور وعي الشباب. ثم إن مواجهة قمع الدولة والانتقال من المطالب الاجتماعية إلى أخرى سياسية، منها إقالة رئيس الحكومة، وخيبة الأمل من خطاب الملك ليوم 10 اكتوبر 2025 سيرورة نحو وضوح سياسي أكبر تجلى في النقاشات السياسية التي نظمتها الحركة على منصة ديسكورد باستضافة فاعلين سياسيين كلهم من اليسار المنادي بملكية برلمانية تجرد الملك من سلطاته المطلقة.

ولا شك أن تأثير الحركة، التي تراجعت آنيا تحت وقع القمع و الوعود، سيمتد إلى الشباب العامل الناشط أيضا في الفضاء الرقمي، وإلى عامة شباب

الطبقات الشعبية، وأيضا على قواعد الحركة النقابية.

6 - هل يجد الشباب الطريق إلى أشكال تنظيم ذاتي تهيكل حركتهم خارج العالم الافتراضي؟ هل سيتقدم نحو امتلاك منظور سياسي إجمالي جذري؟

هذا متوقف على الحركة النقابية ومدى انشغالها بقطاعات التشغيل الكثيف للشباب، ومدى تبلور قطب يساري داخلها يذود عن المصالح الفعلية للطبقة العاملة برؤية حاملة لمشروع مجتمعي بديل. ومتوقف أيضا على ما ستُقْدِم عليها قوى اليسار. قسم منها تَسير قياداته على المعهود من التعبير عن التضامن عن بعد مع النضالات الاجتماعية، ومناشدة الحاكمين لإصلاح الوضع وانتظار المواعيد الانتخابية، فيما ينهض مناضلون في قاعدته بدور نضالي وازن في العديد من النضالات الشعبية وكذا في المقاومة النقابية اليومية. أما اليسار الجذري فمعظمه مدعو إلى مراجعة تكتيكاته، سواء في العمل في النقابات العمالية حيث يرفض الدفاع عن خط بديل لنهج البيروقراطية، مسايرا إياها مقابل مواقع في الجهاز؛ أو إزاء مجريات الحياة السياسية الانتخابية حيث ينطوي في موقف امتناعي عقيم.

يمثل تسيس شبيبة جيل زد، وتطور وعيه في ظرف وجيز، تحولا عظيما في الساحة السياسية المغربية، غنيا بالإمكانات، يفتح أمام قوى اليسار آفاقا غير مسبوقة منذ عقود. فمنذ ما ينيف عن أربعين سنة جرى تجذر الشباب بنحو رجعي بتضخيم صفوف القوى الإسلاموية، ما طوى عمليا صفحة تجذر الشبيبة الماركسي الذي ميز سنوات 1960-1970. ونحن اليوم إزاء موجة تسيس في سياق مغاير كليا بفعل الهوة السحيقة التي هوى إليه الوعي الطبقي نتيجة لهزائم الحركة العمالية وحركات التحرر الوطني، لكنه في الآن ذاته ليس تسيسا إسلامويا.

منذ نزل الشباب إلى الشارع يوم 27 سبتمبر 2025 تحسنت ظروف بناء يسار عريض مناهض للرأسمالية، انطلاقا من المطالب الاجتماعية المتصدرة لنضالات الشباب، وهي نفس مطالب المقاومة العمالية والمقاومة الشعبية في العالم القروي. الأمر كله متوقف على استعمال الظروف المناسبة. وما السياسة إلا فن استعمال الظروف المناسبة.

عالميا، تمثل انتفاضات الشباب في بلدان عديدة في آسيا و في مدغشقر، وحركة التضامن العالمي مع فلسطين التي مثل فيها الإضراب العام في إيطاليا خطوة نوعية، مؤثرات إيجابية، ينضاف إليها إقليميا ما شهدت ولاية قابس التونسية من إضراب عام وشامل يوم الثلاثاء، 21 أكتوبر 2025. الأمل كبير في تضافر التطورات الداخلية مع تلك الخارجية للدفع بسيرورة نضالية نوعية جديدة بالمغرب.

الشباب قيود الأخلاق التقليدية وما تتيحه التكنلوجيا الحديثة من انفتاح على الآخر

بقلم: ماسين، 5 نوفمبر، 2025

يعيش الشباب المغربي مفارقة بنيوية تُعبّر عن طبيعة التشكيلة الاجتماعية–الاقتصادية نفسها: فمن جهة، يستمر حضور بنى ما قبل–رأسمالية، بعد أن كيّفتها الرأسمالية لصالحها (الأسرة الممتدة، الأعراف الأبوية، والدين المسيس) كأجهزة لإعادة إنتاج الهيمنة على الشباب، حيث تُضبط الأجساد وتُقمع الحريات الفردية، خصوصاً لدى الإناث، بما يضمن استمرارية الطاعة والخضوع للسلطة البطريركية والاجتماعية عموما. هذه البنى التقليدية لم تعد مجرد ترسبات الماضي، بل وسيلة أُعيد دمجها في المشروع الرأسمالي المندمج من موقع التابع في عولمة نيوليبرالية تكرس نمطية قائمة على ثقافة استهلاكية ومبدأ البقاء للأقوى والويل للضعفاء. انعكست الازمة العميقة للأنظمة القائمة في أزمة ايديولوجية/أخلاقية. أثرت بشكل مباشر على الفئات السفلى من الهرم الاجتماعي، نساء وشبابا، ويعد الشباب أول القطاعات التي تبدي أشكال مقاومة حثيثة ضد هذه الأزمات.

الشباب في المغرب ،استغلال اقتصادي و ثقل المورث التقليدي

تقدر الإحصاءات الرسمية لسنة 2024 الشباب في المغرب بحوالي 6 ملايين، يعانون ويلات السياسة الرأسمالية التي تطبقها الدولة. هده السياسة قوضت التعليم العمومي، مقابل تشجيع القطاع الخاص،وما ترتب عنه من ضرب جودة التعليم، بسبب نقص التجهيزات و الاكتظاظ وقلة المطاعم المدرسية وارتفاع كلفة الكتب والادوات المدرسية..الخ، و نقص التوظيف الذي فاقم أزمة الخصاص الحاصل والمتراكم لسنوات. لكن أقسى معاناة الشباب المغربي تتجسد في بطالة جماهيرية[1] أضحت قدرا مفروضا على معظمهم. انتقل معدل البطالة في العقد الأخير من 16.2% الى 21.3%، ذلك راجع أساسا لسياسية التقشف الممارس من طرف الدولة في التشغيل العمومي وعجز الاستثمار الخاص أن يشغل اليد العاملة المتدفقة بحثا عن عمل، خاصة وأن الدولة كرست العمل الهش والمرونة من خلال الشركات من باطن وشركات المناولة، ما يعرض الشباب لأبشع أنواع الاستغلال في العمل وبأجور زهيدة، وانتهاك سافر للقانون الشغل بعلاته ، ما يُديم وضعية الفقر لدى هذه الفئات، ويُحبط طموحاتهم التي وُعدوا بتحقيقها بالاندماج في المنظومة الرأسمالية ككل.

يجد الشباب أنفسهم في خضم أزمة ايديولوجية وأخلاقية يعكسها التناقض بين ما تلقنه الأسرة والمدرسة من قيم محافظة يكذبها الواقع الملموس في المجتمع، فصار الانفتاح على الثقافات الأخرى اكثر اتساعا، فاصطدمت الشبيبة بواقع يحجب قيم الحرية التي تتبجح بها القوى الرأسمالية، ما وجدوه أمام أنظارهم سيادة القمع السياسي والفكري الممارس من طرف الدولة والاعلام والتقاليد، هم موضع ريبة وتشكيك، يفتقدون للاستقلالية المادية وتحت وصاية دائمة، هذا الواقع يكبح اندفاعهم الذاتي لأجل التحرر والتعبير عن كينونتهم، واجبارهم عن التواري،أو تعرضهم للمراقبة وبث الخوف من قمع الدولة كما تجسد من أمثلة قريبة (حركة 20 فبراير حراك الريف جرادة وفكيك...). وضغط مجتمع محافظ يخنق الميول الخاصة في العيش والتصرف في الذات.

الشباب المغربي والتكنولوجيا: بين الاندماج الرقمي والقيود الطبقية

تكشف الأرقام الرسمية أن76.9% من الشباب (15–34 سنة) مندمجون في الفضاء الرقمي مقابل 59.6% فقط من مجموع البالغين[2].

الشباب هم الأكثر ارتباطاً بالعالم الرقمي، لأنهم الأكثر بحثاً عن متنفس في واقع اجتماعي–اقتصادي مسدود. التكنولوجيا هنا ليست ترفاً، بل أداة يومية لكسر عزلة يفرضها نمط إنتاج متخلف وهيمنة ثقافية محافظة. لكن هذا "الاندماج الرقمي" يتخذ أشكالاً غير متكافئة.

تتيح التكنولوجيا عوالما مفتوحة للاطلاع على العالم والانبهار بأوضاع الشعوب الأخرى من حيث ارتفاع شروط الحياة واتساع الحريات العامة والخاصة. بسبب تفاعل الثقافة النيوليبرالية وتسويق صور نمطية حول الاستهلاك الباذخ ،ومقايس خاصة للجمالية والرفاه ما خلق عقدة لدى أبناء وبنات الجنوب العالمي عموما وإحساسهم بعقدة الدونية إزاء البلدان الإمبريالية. علاوة على ذلك يواجه الشباب عموما ومن ضمنهم المغربي عالماً رأسمالياً معولماً يفرض عبر التكنولوجيا ومنصات الإعلام الجديد أشكالاً جديدة من الوعي والثقافة. فالهواتف الذكية، ليست تقنية محايدة او مجرد أدوات للتسلية أو التعبير والولوج للمعلومة، بل هي منتجات لسوق عالمي يفتح إمكانيات التحرر الفردي، لكنه في الوقت ذاته يُحوّل الحرية إلى سلعة. إن ما يبدو مساحة انفلات أو تمرد هو في جوهره جزء من دورة تراكم رأسمالية: الشركات العابرة للقوميات تستثمر في بيانات الشباب، في أذواقهم، وفي حاجتهم للتواصل، لتُحوّل كل تجربة فردية إلى قيمة قابلة للاستغلال. فأصبح الشباب ضحية تسليع الفضاء الرقمي عبر آليات السوق المعولم من الخارج. ما يجعل الشباب إذن ليس فقط ضحايا قيود تقليدية، بل هم بين سندان سيطرة تقليدية تُعيد إنتاج الخضوع السياسي والاجتماعي، ومطرقة رأسمالية–رقمية تُعيد إنتاج التبعية الاقتصادية والثقافيةالمرتكزة على تسليع جميع مناحي الحياة.

تلعب التكنولوجيا الحديثة دورا مهما في بناء نوع من الاعتراض لا سيما ما يتيحه استعمال الانترنيت لخلق فضاءات بعيدة عن الرقابة، صار كل شيء مباحا في المواقع الشبكية. ما يطرح التحدي اليوم ليس فقط توسيع

الولوج إلى الإنترنت أو رفع نسب الاستعمال، بل تحويل التكنولوجيا من أداة استهلاك إلى أداة إنتاج وتحرر جماعي: ووسيلة لكسر الهيمنة.

الشباب قوة تمرد ورفض لكن بشكل سلبي

يفجر الشباب غالبا احتجاجاتهم ومعارضاتهم بطرق متنوعة وحسب السياقات (شبيبة المدارس والجامعات)، وتبرز تلك التمردات في مظاهر اعتراض ثقافي لدى الشبيبة، بوجه خاص ظهور أنماط من الموسيقى الشعبية، و موسيقى الشارع كالراب،و الروك، والميلان،و أغاني شبابية ذات نفحات معارضة وأحيانا بألفاظا بذيئة كنوع من الرفض والتمرد، كما الحال مع مشجعي الفرق الرياضية الذين يعبرون عن احتجاجاتهم من خلال رفع "التيفوهات"، والرسائل المشفرة في المجسمات، و الشعارات السياسية أحيانا. و تعبر المظاهر الشخصية ضد القيود المجتمعية من نوعية اللباس وقصات الشعر ونقش وشوم على الأجساد كتعبير عن حرية الجسد، كل ذلك للتعبير عن الاحتجاج على كل الرقابة الاجتماعية والأبوية والقانونية. لكن الشباب اتخذ أشكالا أخرى من التمرد وشق دروب جديدة تمثلت في الهجرة إلى الخارج عبر زوارق "الحريك"، و مجابة المخاطر الطبيعة وقساوة المناخ والأوضاع الأمنية.

يتمرد الشباب سلبيا بتعاطى المخدرات بأنواعها القديمة والكيماويات الحديثة المدمرة للصحة النفسية والمهددة لحياتهم، سوق المخدرات مربحة تتحكم فيها بارونات تشترى الحماية، تروج سلعتها عبر شبكات تتشكل بسرعة لا يتأثر تموين السوق أبدا لكونها أحد وسائل اخضاع.

بسبب الفقر المتزايد وقلة فرص العمل يسقط الشباب ضحايا شبكات الدعارة المنظمة التي تعتبر ربيبا لنمط السياحة المروج لها.

الشباب والتكنولوجيا من أجل التحرر الشامل

لطالما كانت الشبيبة حاضرة في قلب الثورات الاجتماعية والسياسية عبر العالم. فهي أقلّ الفئات خضوعاً لثقل الالتزامات العائلية، وأكثرها رفضاً للامتثال والخضوع، والأقدر على كسر ركود المجتمع في فترات السكون. إذ يشكل الشباب الطاقة الثورية الكامنة في قلب الصراع الطبقي، فهم ليسوا مجرد قوة مساعدة في الانتفاضات الشعبية عالميا، وماي 68 ففرنسا مثال واضح على دور الشبيبة في كمفجر الحركات الاحتجاجية، بالمغرب لم يكن انفجار 23 مارس 1965 سوى إحدى أشكال المواجهة مع الحكم المطلق، شكل عفوي لم يكن فيه لأحزاب المعارضة ولا للنقابات العمالية دور فاعل[3]. بل فجرته شبيبة المدارس ضد الاستبداد وبقايا الاستعمار. ونفس الشيء حصل في بداية الألفية الثالثة بسلسلة انتفاضات عمت المنطقة توجت بعزل قمم الأنظمة في بلدان عدة، وفرضت إصلاحات في أخرى، كل ذلك بفضل الجيل الجديد الذي وجد نفسه في معمعان التقدم التقني وواقع تسلط الأنظمةالحاكمة فاستغل التكنولوجيا من أجل التعبير عن الرفض والثورة لاحداث تغيير جذري. نستخلص من تلك التجارب دروسا عن قوة الشباب وديناميته بالرغم من الدعاية البرجوازية التي توصمهم بأنهم أجيال لا فائدة منها، وأنها مستلبة تقنيا، إلا أن واقع الحال يظهر العكس من ذلك. فالتعبئات التي أطلقها الشباب عبر العالم ضد القوانين التي تتبناها الحكومات ذات التوجه اليميني سواء ضد حقوق النساء، وإصلاحات مضادة لأنظمة التقاعد وغيرها تبين تجند أقسام من الشبيبة للدفاع عن مصالح المضطهدين، علاوة على التعبئات ضد المجازر التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني وكذا ضد الحرب الروسية على أوكرانيا، كما أظهرت الشبيبة اندفاعها في طليعة النضالات الكبرى، من حركة "حياة السود مهمة" بالولايات المتحدة، إلى المدّ النسوي العالمي ضد العنف والتحرش الجنسي عبر شعار "أنا أيضاً"، مروراً بالحركات البيئية العالمية لوقف التدمير الإيكولوجي، وصولاً إلى المعارك ضد البطالة ومن أجل الشغل، وضد تدمير التعليم العمومي، والنضالات المتصاعدة ضد اليمين الفاشي، الشيء الذي يبين وعي الشبيبة المتصاعد بشكل عام.

كشفت الأزمات والتعديات المتوالية بأن الرأسمالية عجزة على تحقيق

ما تدّعيه من "مجتمع الرفاه"، إذ لا تنتج سوى التهميش للشباب، وتضع أمامهم جدراناً منيعة لا تُخترق إلا عبر انتقاء قاسٍ، فتزرع فيهم بذور السخط والغضب. فالحروب المدمّرة، ومعاناة الشعوب من الفقر المدقع، ووفيات النساء الحوامل والأطفال بسبب أمراض يمكن علاجها، وانتشار البؤس حتى داخل المراكز الإمبريالية نفسها، كلّها حقائق تصدم وعي الشباب بعنف وتكشف لهم الوجه البشع للرأسمالية، فتدفعهم موضوعياً إلى البحث عن بدائل جماعية أو فردية.

بناء حزب العمال الاشتراكي رهين بمقدرته على جذب الشباب العامل إلى الانضواء تحت رايته[4].

يمكن للشباب أن يساهم بمعارفه في إدماج التكنولوجيا الحديثة في الصراع ضد النقيض المستغِل من ، فإدماج الذكاء الاصطناعي، وأدوات التواصل الحديثة، ليس مسألة تقنية محايدة، بل ضرورة تفرضها التطورات عالم اليوم وستكون أداة في يد الطبقة العاملة وشبابها الثوري لتجاوز عزلة التنظيمات اليسارية وقوقعتها حول نفسها، ونشر الوعي النقدي، والتجارب ودروس النضالات، والأدب الماركسي الثوري، وربط النضالات المحلية بالأفق الأممي. فالمعركة ضد الأمية الرقمية ليست منفصلة عن المعركة ضد الأمية السياسية والتنظيمية التي كرّستها البيروقراطية الحزبية والانغلاق الإيديولوجي لدى بعض التنظيمات والممارس من طرف الأنظمة الاستبدادية.

الشباب أكثر جرأة في في تحدي نظام السيطرة الرأسمالية و الهيمنةالرقمية والسلطة الطبقية،وهم-ن خزان لقوى ثورية هائلةو مهمة المنظمات الاشتراكية كسبها لمشروع التغيير الجذري للنظام الرأسمالي وبناء مجتمع ديمقراطي حقا، بلا طبقات، يضمن الحاجات المادية والروحية للإنسانية ويحفظ الثروات المنتَجة والطبيعية من النزيف الجنوني للرأسمال.

يستحق الشباب نيل ثقة العمال-ات الاشتراكيين-ات ومساعدتهم ليخوضوا تجاربهم ،وان يمتحنوا خياراتهم،ويقودوا بأنفسهم تجارب النضال ويصوغوا أدواتهم الرقمية والتنظيمية. وبدل كامل جهودهم ليوجهوا غضبهم ضد مستغليهم ومطضهديهم وسيجدون العمال-ات أفضل حليف وقوة جبارة حين تقف على قدميها في نزال حقيقي لتصفي حسابها مع الرأسمالية.

[1] . المندوبية السامية للتخطيط نتائج إحصاء 2024، ص 17

[2] . المندوبية السامية للتخطيط نتائج إحصاء 2024، ص 15

[3] . 23 مارس 1965 : درس قديم متجدد – المناضل-ة

[4]. ليون تروتسكي تربية الشباب الثوري [1] – المناضل-ة

شباب جيل زيد في قبضة الاستبداد

بقلم ياسمين، 28 نوفمبر، 2025

تتسارع محاكمات شباب جيل زيد في مدن عديدة من المغرب، حتى أصبحت المحاكم لا تخلو من ملفات تخصهم وقد نطقت محاكم الاستبداد في عدد من المدن بأحكام صورية تفتقر للضمانات، وفق تقارير منظمات حقوق الانسان، في حق العشرات من الشباب الذين خرجوا للاحتجاج على رداءة الخدمات العمومية في الصحة والتعليم، واستفحال البطالة، وتدهور ظروف العيش.

نهجت الدولة سياسة السرعة في الأداء، عبر تسريع وتيرة المحاكمات والنطق بالأحكام بشكل متتابع، في محاولة لفرض قبضتها ومنطقها القمعي، ولردع أي شكل من أشكال مواصلة الاحتجاج.

خلف هذا الاندفاع القمعي يكمن خوف النظام من ولادة وعي جماعي بضرورة النضال، فالدولة تدرك تماما عمق الأزمة الاجتماعية التي فجرتها عقود من السياسات اللاشعبية، والتي راكمت أرباح الرأسماليين المحليين والأجانب على حساب تفقير غالبية الشعب وتجريده من ابسط حقوقه في الشغل والصحة والتعليم والسكن.

تعلم الدولة أن الوضع الاجتماعي متفجِّر، وان الغضب الشعبي يغلي تحت الرماد لذلك تكثف دعايتها حول "الاستقرار" و"الإنجازات" و"التحولات الكبرى" لتغطي على واقع مترد تتسع فيه الهوة بين قصور الأثرياء وأحياء الفقراء.

تستثمر في صورة مصطنعة لبلد منفتح ومزدهر عبر التحضير المحموم للتظاهرات الكروية، في حين تغلق المجال السياسي والاجتماعي بقبضة حديدية، وتُكمم أفواه الشباب الذين يصرخون ضد الغلاء والبطالة والقمع.

إنها المفارقة الفاضحة، دولة تروج لمغرب "الفرجة" و"الزليج" بينما ينهار في العمق مغرب آخر حقيقي، مغرب الكادحين والمهمشين والمقموعين.

القمع كركيزة في بنية الدولة الطبقية

ما يتعرض له معتقلو ومعتقلات جيل زيد اليوم ليس سوى الوجه المحدث لنفس آلة القمع التي واجهت كل موجة احتجاج شعبية منذ عقود: من حركة 20 فبراير إلى حراك الريف وجرادة، ومن احتجاجات الطلبة والمعطلين إلى نضالات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد.

الدولة المغربية لا تغير سوى أدواتها وخطابها، أما جوهرها فيبقى ثابتا قمع كل من يتجرأ على كسر جدار الصمت الطبقي والسياسي.

القمع في المغرب ليس رد فعل ظرفيا أو تجاوزا فرديا للسلطة، بل هو جزء بنيوي من آلية اشتغال الدولة الطبقية التي تحمي مصالح الرأسماليين المحليين والأجانب. وتعيد إنتاج منظومة الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي.

يتحدث البعض عن سقوط اخلاق الدولة بعد هذا القمع. لكن الحقيقة أن الدولة لم تدع يوما أن لها اخلاقاً. فالقائم هو صراع طبقي محتدم، والغلبة فيه ليست لمن يمتلك الأخلاق، بل لمن ينجح في بناء ميزان قوى لصالح طبقته.

إن القمع إذا ليس انحرافا عن مسار "الديمقراطية". بل هو أليتها الجوهرية لضبط حدود الصراع الاجتماعي.

تُخفي الشعارات الرسمية عن "الاستقرار" و" النموذج التنموي الجديد" حقيقة مرة: أن هذا الاستقرار المزعوم هو استقرار رأس المال، لا استقرار المواطنة. فبينما تغدق الدولة الامتيازات على الشركات الكبرى والمستثمرين الأجانب، تجهز في المقابل على مكتسبات الطبقات الشعبية عبر خوصصة الخدمات العمومية، وضرب الحق في التعليم والصحة والشغل.

منطق القمع ومسرحية الانجازات

إن اعتقال شباب جيل زيد كما كان اعتقال نشطاء الريف وجرادة من

قبل ليس سوى عملية تأديب جماعي ورسالة إلى كل من يفكر في التمرد: "لا مجال لتعطيل السياسات النيوليبرالية".

تتجه الدولة نحو تسويق نفسها كنموذج للاستقرار في المنطقة، وتعمل جاهدة على تلميع صورتها خارجيا عبر الإنجازات الرياضية والاحتفالات الكبرى. في حين يعيش أغلب المواطنين انهيارًا يوميا في القدرة الشرائية والخدمات الأساسية.

إنها سياسة تقوم على تسييد ثقافة "الزلايجية"، ثقافة الإجماع الوطني حول "منجزات الدولة"، ثقافة الفخر الأجوف التي تلهي الجماهير عن واقعها الطبقي وتحوّل الانتصارات الرياضية إلى بديلٍ عن العدالة الاجتماعية.

لكن هذه الواجهة اللامعة لا تصمد أمامً واقع الفقر والبطالة وتفشي الهشاشة في صفوف الشباب، الذين أصبحوا يرون بوضوح أن وراء "الزليج" بنية اقتصادية متعفنة تراكم الثروة في يد القلة وتعمق البؤس لدى الأغلبية.

الأزمة أعمق من القمع

الاعتقالات المتتالية ليست سوى محاولة بائسة لإخفاء أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة. فالنظام الذي وعد بالجيل الجديد من الإصلاحات لم يقدم سوى مزيد من الارتهان للمؤسسات المالية الدولية ومزيد من الديون التي تُسدد من عرق الكادحين.

إن الدولة بعجزها البنيوي لم يعد بوسعها أن تشتري السلم الاجتماعي لا بالوعيد ولا بالمشاريع الشكلية، فلجأت إلى خيارها الأبدي: العصا، لكنها لا تدرك أن القمع لا يوقف التاريخ بل يسرع حركته في اتجاه الانفجار.

نحو تضامن شعبي وتنظيم ميداني

الرد على هذا القمع لا يمكن أن يكون إنسانيا فقط، محصورا في التعاطف والتضامن الأخلاقي، بل يجب ان يكون سياسيا بامتياز يلعب حل المساءلة والمطالبة بمحاسبة الجناة الحقيقيين.

نحن لا نطالب ب"محاكمة عادلة"، لمن حوكموا أصلا أمام محاكم الاستبداد بأحكام صورية، بل نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي ومعتقلات حراك جبل زيد.

إن التضامن الحقيقي يقاس بقدرته على التحول إلى قوة مادية على الأرض: إلى مبادرات ميدانية قاعدية منّسقة، إلى لجان دعم محلية في المدن والأحياء، تتكامل ضمن إطار وطني موحد.

علينا أن نبني دينامية تضامنية جماعية تتجاوز رد الفعل إلى الفعل المنظم، تُعيد إلى الشارع صوته وإلى الحركة الاجتماعية أنفاسها وتحوِّل قضية المعتقلين إلى رافعة لإحياء النضال الشبابي والشعبي من جديد.

جبل زيد يقاوم... والشعب معه

جبل زيد ليس وحده، إنه امتداد طبيعي لمسار طويل من النضالات التي خاضتها أجيال متعاقبة من أبناء هذا الشعب ضد الاستبداد والاستغلال، من ساحات الجامعات إلى شوارع القرى والمدن، من نداءات حركة 20 فبراير إلى هتافات الريف وجرادة.

جيل زيد هو الوجه الجديد لنفس التطلع القديم نحو الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، لكنه يحمل أدواته الخاصة، لغته، وإصراره على كسر الخوف. إنه الجيل الذي وُلد في زمن الأزمات المتراكمة، لكنه اختار أن يحول اليأس إلى غضب منظم والصمت المفروض إلى صوت جماعي يطالب بحياة تليق بالإنسان.

وهو أيضا تعبير عن المستقبل، عن مغرب لم يولد بعد لكنه يلوح في الأفق بإصرار عنيد.

فكل معتقل من معتقلي هذا الجيل ليس مجرد ضحية بل شاهد على زمن ينهار وزمن يبنى، رمز لانتقال الوعي من الهامش إلى المركز، ومن الخضوع إلى الفعل.

قد يعتقد النظام أنه يدفن أحلام هؤلاء الشباب خلف القضبان لكنه في الواقع يزرع بذور وعي جديد سينبت لا محالة في تربة هذا الوطن، ليعلن أن زمن الخضوع قد ولى وأن المستقبل لا يمكن أن يُصادر.

الحرية لمعتقلي جيل زيد!

احتجاجات جيل زيد ودستور الحكم المطلق واقتصاد يخدم الأقلية

بقلم أكوليز؛ 28 يناير، 2026

بعد ستة عقود من المناورات السياسية والتعديلات الدستورية وضبط المعارضة وقمع الاحتجاجات، يعود سؤال أساس: من يحكم فعليًا في المغرب، ولصالح من تُدار الدولة؟ هذا السؤال الذي كُمِّم منذ سبعينيات القرن الماضي بفعل احتواء المعارضة التاريخية وقمع اليسار، يطفو مجددًا داخل الحراكات الاجتماعية، وإن بشكل غير مباشر.

ومع خروج جيل زِد، برزت مطالب اجتماعية وسياسية تُوجت بوثيقة 10 أكتوبر الموجهة للملك. غير أن هذا الخطاب يكشف سوء تشخيص للمشكل؛ فالأزمة بنظرهم حكومة ضعيفة أو برلمانًا بلا صلاحيات، أي بنية دستورية تستمر منذ أكثر من نصف قرن بمركز قرار واحد، وتشمل داخله حتى الخيارات الاقتصادية الكبرى من الاستثمار إلى إدارة الموارد الاستراتيجية، خارج أي محاسبة ديمقراطية.

رغم إعلان جيل زيد تشبتهم بالتوابث الدستورية، شكلت احتجاجاتهم الاجتماعية في الواقع «اعتراض غير معلن» على دستور ينتج فقرًا وبطالة وتدهورًا في الخدمات، لأنها نتائج تصميم سياسي يضمن استمرار ميزان القوة نفسه مهما تغيرت الحكومات ويُبقي التوجهات الاقتصادية الجوهرية خارج النقاش العمومي.

وحين يطلب الشباب تدخل رأس الدولة، فإنهم يشيرون – بوعي أو بدونه – إلى أن السلطة الحقيقية توجد فوق المؤسسات المنتخبة. هنا تتضح المفارقة: غضب ضد نتائج سياسات ظرفية ملموسة، عبر نصوص دستورية حددت شكل الحكم ورسمت الإطار الاقتصادي الذي تُدار به الثروة الوطنية.

ومن هنا يبرز السؤال الجوهري: هل يكفي تغيير الحكومات وقواعد توزيع السلطة؟ أو تغيير قواعد السلطة نفسها بالإطاحة بطبقة البورجوازية؟ سؤال يكشف أن الاستبداد قد يكون مكتوبًا في الدستور قبل أن يُمارس في الواقع.

ومن هنا تبدأ الفكرة التالية.

كيف يعمل الاستبداد حين يكون منصوصًا عليه؟

الاستبداد المنصوص عليه أخطر أشكاله، إذ لا يحتاج إلى صدمات مفاجئة أو استخدام العنف المباشر، بل يُرسخ داخل النصوص القانونية والدستورية. في هذا السياق، يصبح القمع «شرعيًا»، والهيمنة «مؤسسية»، والطاعة «واجبًا دستوريًا». لا يبدأ الاستبداد حين يُغلق البرلمان أو يُعتقل المعارض، بل حين يُصاغ دستور يجعل البرلمان عاجزًا أصلاً، ويضع العمل السياسي داخل قواعد تحدد محتواه مسبقًا، ما يحول المؤسسات المنتخبة إلى واجهات شكلية داخل حلبة مغلقة.

في المغرب، كرست الملكية منذ دستور 1962 إطارًا يتجاوز المجتمع، يجعل السلطة مركّزة في يد الملك ويضعه فوق المؤسسات. منحت الفصول الدستورية الملك صلاحيات تنفيذية وتشريعية ودينية وعسكرية واسعة، بحيث أصبحت أي سلطة أخرى تابعة له، وجعلت مبدأ الفصل بين السلطات مجرد شعار بلا تطبيق فعلي. بهذا الشكل، أصبح الدستور وسيلة لإضفاء الشرعية على احتكار القرار، وتحويل باقي المؤسسات إلى أدوات تنفيذية تحت إشراف الملك.

يعمل هذا الاستبداد عبر أربع آليات متكاملة: أولًا، تركيز السلطات في يد واحدة، بحيث يكون الملك رأس السلطة التنفيذية والمرجع الديني وقائد الجيش ورئيس المجلس الوزاري ومالك صلاحية حل البرلمان وتعيين المسؤولين الاستراتيجيين، ما يجعل أي مؤسسة أخرى محصورة ضمن حدود لا يمكنها تجاوزها. ثانيًا، إفراغ المؤسسات من مضمونها، فالبرلمان يملك صلاحيات على الورق، لكنه مقيد بظهائر فوق-قانونية، والحكومة مسؤولة أمام الملك قبل البرلمان، ما يجعل المؤسسات تمثيلية بلا قدرة على تعديل موازين القوى. ثالثًا، تحويل المشاركة السياسية إلى طقوس، فالانتخابات والأحزاب تعمل ضمن قواعد محددة مسبقًا تمنع التداول الحقيقي على السلطة، فحتى حين تصل المعارضة إلى الحكومة، لا تصل إلى مركز القرار، وتظل الانتخابات أداة لتجديد الشرعية الشعبية دون المساس بهرم السلطة. رابعًا، تطبيع التفاوتات الاجتماعية عبر القانون، إذ في المغرب تُصاغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى خارج المؤسسات المنتخبة (حتى في الديمقراطية الليبرالية حيث تصاغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى داخل المؤسسات المنتخَبة، تحافظ على وتعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية)، بما يحافظ على مركزية الثروة في يد أقلية تستفيد من النظام، ويبقى الفقر والبطالة جزءًا من البنية السياسية والاقتصادية نفسها.

الاستبداد المقنَّن قادر على إدارة المعارضة واحتواء الاحتجاجات دون اللجوء إلى القمع المباشر، لأنه يستند إلى نصوص دستورية تمنح السلطة صلاحيات مطلقة تعلو على أي مساءلة، وتُشرعن تدخل الدولة في مختلف شؤون المجتمع باسم القانون. ولا يُلجأ إلى القمع المباشر إلا عند المساس بمصالح الأقلية المهيمنة اقتصاديًا، حيث تتحرك الأجهزة الأمنية والقضائية للدولة لحماية تلك المصالح. وبهذا الشكل، يتداخل الاستبداد السياسي مع الاستبداد الاقتصادي، بحيث يستحيل تفكيك أحدهما دون معالجة الآخر، وهو منطق لا يقتصر على النظم الاستبدادية وحدها، بل يمتد أيضًا إلى الديمقراطيات الليبرالية التي تمتلك بدورها آليات مؤسسية لاحتواء المعارضة وتنظيم الاحتجاج دون اللجوء إلى القمع المباشر.

دستور مفروض بوجه إرادة شعبية

إن فهم اللحظة السياسية الراهنة يمرّ عبر قراءة للكيفية التي صيغت بها الدساتير، وكيف استُعملت لإنتاج «ملكية مطلقة بواجهة دستورية"، كما كتب موريس بوتان، وكيف تحولت المعارضة والانتخابات والديمقراطية نفسها إلى آليات ضبط اجتماعي أكثر منها أدوات تداول السلطة.

تكشف طريقة صياغة دستور 1962 كيف جرى تثبيت نمط الحكم القائم. فقد كان تحت إشراف مباشر للقصر، متجاوزا مطالب المجلس

التأسيسي، وجرت المصادقة عليه عبر استفتاء محدود منح النظام الملكي شرعية شكلية أكثر ما عبّر عن إرادة شعبية.

صيغ دستور 1962 على قاعدة سياسية صلبة قوامها احتكار المؤسسة الملكية للسلطة التأسيسية. يروي موريس بوتان: «... لكن سلطات العاهل ستكون أكبر من ذلك، نصا وواقعا، فخلف مبدأ «الملكية الدستورية» المنصوص عليه في المادة الأولى، تتخفى حقيقة ملكية مطلقة». كان الدستور آلية لضبط المجتمع من فوق. يوضح جيل بيرو الصورة أكثر في كتاب «صديقنا الملك» حين يشير إلى أن الحسن الثاني لم يكن يناقش الدستور بل يعلن نتائجه، وأن «التعددية» لم تكن تعددية سياسية، بل تعددية تحت السيطرة؛ أحزاب تتنفس داخل قفص محكم، تُترك لها حرية الصراع حول الهامش، بينما يحتفظ المركز بكل شيء. ولم يكتفِ الحسن الثاني بذلك، بل اعتمد سلسلة من الأساليب لإحكام السيطرة على الحياة السياسية: إعلان حالات الاستثناء، الاعتقالات التعسفية، قمع النقابات والحركة الطلابية، وتوظيف الدعاية الإعلامية، وكلها أدوات ضمنت بقاء السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية تحت قبضته، وجعلت أي «إصلاح» يجري داخل الحدود التي يرسمها القصر ولا يتجاوزه. أما أبراهام السرفاتي فقد علق على مرحلة ما بعد الدستور الأول بـ: منذ 1963، وبعد «التأمين النهائي لركائز النظام الجديد» ، لم يبقَ للدولة سوى مهمة واحدة: ضمان استمرارية السلطة، مهما كان الثمن.

منذ ذلك الحين، توالت دساتير 1970 و1972 و1980 و1992 و1996، في مسار يبدو كأنه «حركية دستورية»، لكنه لم يكن سوى إعادة إنتاج مركزية مطلقة في يد واحدة. كانت نسب التصويت المتشابهة في كل الاستفتاءات، كما لاحظ بوتان، علامة على نظام يقرر النتائج قبل إجراء العملية. وكانت كل خطوة «انفتاح»، مجرد تعديل في الواجهة، يُراد بها امتصاص الضغوط دون المساس بجوهر السلطة.

كان دستور 1962 أداة لترسيخ حكم مركزي: ملك يحتكر القرار الديني والعسكري والتنفيذي، وظهائر فوق كل السلطات، وبرلمان لا يصير لقوانينه وجود إلا بموافقة الملك، وحكومة مسؤولة أمام الملك قبل البرلمان، وقضاء لا يملك حق مراجعة قرارات المؤسسة الملكية... وفي ظل هذا الإطار المغلق، لم تدخل المعارضة صراع السلطة فعليًا؛ إذ جرى تطويعها وإدارتها ضمن حدود لا تهدد مركز الحكم، واعتمد الحسن الثاني لذلك ثلاث آليات رئيسية...

أولًا، سياسة «الاحتواء». كان النظام يسمح للمعارضة بالنشاط داخل مساحة محسوبة: صحافة محدودة، خطاب احتجاجي مضبوط، مشاركة انتخابية تشبه لعبة بلا نتائج. المعارضة تُستدعى إلى مؤسسات لا تستطيع تغيير بنيتها. وهكذا تحولت بعض أحزاب الحركة الوطنية إلى «ديكور شرعي» يمنح النظام صورة تعددية دون أن يهدد سلطته.

ثانيًا، سياسة «الاستنزاف». كلما ارتفعت حرارة الشارع، كان النظام يفتح نافذة صغيرة: تعديل دستوري، تناوب توافقي، هيئة إنصاف ومصالحة، ثم تُغلق النافذة بمجرد نزول التوتر. وفي كل مرة، كانت المعارضة تخسر جزءًا من قاعدتها الاجتماعية لأنها تدخل في اللعبة دون أن تغيّر شروطها.

ثالثًا، سياسة «الردع المتقطع». هنا كان للحسن الثاني دورًا أساسيًا؛ قمع انتفاضات 1965 و1981 و1984 و1990، وسمح بالمشاركة السياسية في فترات أخرى. كان يضبط إيقاع الحياة السياسية بين الضرب والمنح، بين العنف والاحتواء، بين فتح الأبواب وغلقها. وهذا ما عبر عنه الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية في لقاء تلفزي عن مشاركة «الأحزاب الوطنية» في التسيير بأنها «حكومة جلالة الملك»، إنه تكتيك الدولة التي لا تسمح للمعارضة إلا بأن تكون جزءًا من هندستها.

لم تشهد الفترة بين 1999 و2025، قطيعة مع تركيز السلطة، بل استمرّ نفس المنطق الذي يجعل السؤال الجوهري- من يحكم فعليًا ولصالح من تُدار الدولة؟ - سؤالًا مؤجّلًا. لم تمس شعارات «العهد الجديد»و»الإنصاف والمصالحة» و»النموذج التنموي الجديد"، جوهر البنية التي صيغت منذ أول دستور: مركز قرار واحد فوق المؤسسات، واختيارات اقتصادية واستراتيجية تُرسم خارج أي رقابة ديمقراطية. لذلك، فإن موجات الاحتجاج من 20 فبراير

إلى الريف وجرادة ثم احتجاجات جيل زِد لا تعكس اختلالات حكومية، بل حدود نظام يجعل الفقر والبطالة وتدهور الخدمات منتجات لبنية دستورية واقتصادية مُحكمة، لا لسياسات ظرفية. وقد استُخدمت انتخابات 2002، تناوب 1998-2002، دستور 2011، وحكومات ما بعده كآليات لامتصاص التوتر لا لتغيير قواعد السلطة.

الدستور يكُتبه ميزان القوى الفعلي

ترسخت في المغرب طبقة رأسماليين- يحكم نيابة عنهم قسمها الحاكم، أي الملكية والرأسمال الكبير الملتف حولها، والملكية تستغل موقعها السياسي هذا لاحتكار فرص الاغتناء الاقتصادي الكبيرة، لكنها بحمايتها للنظام البرجوازي فإنها تخدم مصالح مجموع الطبقة البرجوازية - تستفيد من الامتيازات، والصفقات الكبرى، والتحكم في الأرض، والاحتكار، وكل ذلك داخل إطار قانوني يمنع مراقبة الثروة ومحاسبة كبار الفاعلين. وبهذا يصبح الدستور نفسه حارسًا لنظام اقتصادي أي حين تُمسّ مصالح طبقة البورجوازية، عبر استعمال القانون لقمع الإضرابات والاحتجاجات، باسم «النظام العام» أو «اختلال الأمن الاقتصادي». ولقد لخص فرديناند لاسال الأمر حين قال إن الدساتير في الأنظمة غير المتوازنة تُكتب لحماية مصالح الطبقة المالكة لا حقوق الشعب.

من هذا المنظور، يصبح التغيير السياسي مرتبطًا بالبنية الاقتصادية ارتباطًا لا ينفصم. فلا معنى لديمقراطية تُبنى فوق اقتصاد مُركز في يد أقليّة، ولا معنى لمؤسسات تمثيلية تُحرم من سلطة تقرير الخيارات الاجتماعية الكبرى. أي أن معالجة الاستبداد السياسي لا تستقيم دون معالجة الاستبداد الاقتصادي الذي يغذّيه؛ فالمجتمع الذي لا يتحكم في ثرواته وموارده لا يمكنه أن يتحكم في مؤسساته.

إن أشكال الاستبداد متعددة فمنها الحكم المطلق، الذي يحكم مستندا إلى نصوص دينية وأخر يشرّع لنفسه في النصوص القانونية، فالاستبداد المنصوص عليه لا يحتاج إلى دبابات أو بيانات عسكرية ليُحكم، يكفيه نص واحد صيغ بدقة ليضع السلطة فوق كل مساءلة، ويمنح الدولة الحق في التدخل في كل شؤون المجتمع باسم «القانون». بهذا يصبح النظام قادرًا على إدارة المعارضة بدل مواجهتها، واحتواء الاحتجاجات بدل تفكيك أسبابها، والتحكم في المساحة السياسية والاقتصادية دون أن يظهر ذلك كقمع مباشر، بل كتنفيذ لما «ينص عليه القانون». هذا الاستبداد المكرس بالدستور يمكّن السلطة من بسط سيطرتها بهدوء على المجتمع، بينما يبقى القمع المباشر أداة احتياطية تُفعّل فقط حين تُمس مصالح الأقلية المسيطرة اقتصادياً.

إن وراء دستور الاستبداد القانوني هذا، يوجد استبداد فعلي مفروض بالقوة، يظهر كلما تعرضت مصالح الطبقات المالكة أو الاحتكارات الاقتصادية لأي تهديد. فآلة الدولة القمعية تتحرك حين يُمس «حق الملكية الخاصة»، وتصبح النصوص القانونية حينها غطاءً لممارسة السلطة القمعية المباشرة. إن أجهزة من قبيل، الجيش، الشرطة، المخابرات، الأجهزة القضائية، كلها تعمل حينها بشكل متناغم لضمان استمرار الهيمنة الاقتصادية، ما يوضح أن تلك السلطة الدستورية لا تعمل بمعزل عن الاقتصاد، بل لحماية مصالح أقلية مالية محددة. وهذا ما يؤكد أن الاستبداد السياسي لا يمكن فصله عن الاستبداد الاقتصادي، وأن أي تغيير سياسي يفتقد لتغيير القاعدة الاقتصادية سيبقى مجرد واجهة شكليّة.

الاستبداد المقنّن لا يُهزم إلا بتغيير ميزان القوى

مواجهة الاستبداد الحقيقي هي إذن مواجهة متكاملة، سياسية واقتصادية في آن واحد. تحرير السياسة دون تحرير الاقتصاد هو وهم؛ كما أن تحرير الاقتصاد دون سلطة سياسية حقيقية للشعب يبقى ناقصًا. فقط عبر استعادة الشعب لمكانه كمصدر لكل سلطة، وإعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، يمكن بناء ديمقراطية حقيقية لا يقتصر فيها الحكم على نصوص مكتوبة أو مؤسسات شكلية، بل تتحقق فيها السيادة الشعبية والعدالة الاجتماعية على أرض الواقع.

أخيرا

إن إعادة بناء السيادة الشعبية على هذه الأسس تتطلب مواجهة القوة المنسقة للأجهزة القمعية والبيروقراطية المؤسساتية، التي عملت لعقود على قمع أي مطالب شعبية، وإضعاف النقابات والحركات الاجتماعية، ومنع التنظيم السياسي المستقل. لكنها أيضًا تتطلب تنظيمًا حزبيا يضم العمال ويلف حوله الكادحين للكفاح من أجل نظام اقتصادي جديد، حيث يمتلك الكادحون أدوات إنتاجهم ويقررون كيف تُدار الثروة، وبذلك تتسق السلطة السياسية مع العدالة الاجتماعية. أي تغيير حقيقي يبدأ حين يجري القضاء على القوة الاقتصادية للطبقة البورجوازية. هذا وحده يضع الشعب في مركز القرار، بعيدًا عن الأوهام الدستورية التي صاغتها الأقلية الحاكمة على مدى ستة عقود.

إن التغيير السياسي لا يمكن فصله عن البنية الاقتصادية التي تغذّيه. فالديمقراطية التي تُبنى فوق اقتصاد مركّز في يد أقلية هي ديمقراطية وهمية، ومؤسسات تمثيلية محرومة من تقرير الخيارات الاجتماعية الكبرى ليست سوى هياكل فارغة. لذلك فإن مواجهة الاستبداد المنصوص عليه تستوجب مواجهة الاستبداد الاقتصادي الذي يحميه؛ فلا سيادة شعبية دون سيطرة المجتمع على ثرواته وموارده.

وهذا ما يجعل كل حديث عن إصلاح الدستور مجرد تجميل لواجهة صيغت أصلًا لإعادة إنتاج السيطرة، لأن جوهر المسألة لا يكمن في النصوص بل في ميزان القوى الفعلي الذي يحدد، كما يقول لاسال «الدستور الحقيقي للدولة». فحين يكون هذا الميزان مختلًا لصالح أقلية تملك الثروة والسلطة، يصبح الاستبداد قادرًا على تنظيم نفسه بقوة القانون، دون حاجة إلى دبابات أو حظر صريح، مكتفيًا بنص محكم يضع السلطة فوق المساءلة ويتيح لها إدارة المعارضة واحتواء الاحتجاجات دون اللجوء إلى القمع المكشوف إلا عندما تُمس مصالح الفئات المسيطرة. ومن دون لحظة انفجار شعبية تغيّر ميزان القوى فعليًا، أي القضاء على الطبقة البورجوازية سيظل الشعب خارج موقع القرار، وسيبقى كل الفارغ عن التعديلات الدستورية دورانًا في الحلقة ذاتها التي حافظت على «ملكية مطلقة بواجهة دستورية» طوال ستة عقود.

جيل "Z" العالمي

جيل "Z" يثور ضد الفساد في مدغشقر

تبنى جيل 'Z' الملغاشي علم القراصنة من المانغا "One Piece"، كما هو الحال في إندونيسيا ونيبال.

2 أكتوبر 2025؛ بقلم روبن غاشينارد-فيكو
Robin Gachignard-Véquaud

تشهد مدغشقر، منذ ثلاثة أيام، مظاهرات غير مسبوقة. استجابة لدعوة جماعة الشباب "الجيل Z مدغشقر" على مواقع التواصل الاجتماعي، وبرغم منع التظاهر الذي فرضته محافظية أنتاناناريفو يوم الخميس، خرج آلاف الملغاشيين إلى شوارع العاصمة للتنديد بـ"انقطاع الكهرباء المستمر ونقص المياه الصالحة للشرب". تعتبر الحركة، المكون معظمها من شباب وطلاب، نفسها "سلمية ومدنية" . تعرضت الاحتجاجات، طيلة اليوم، لقمع شديد، بالغاز المسيل للدموع والعنف الجسدي والاعتقالات العنيفة والرصاص المطاطي. تشير التقديرات الأولية إلى وقوع عشرات الجرحى وعدة قتلى، بينما تخشى المنظمات غير الحكومية من أن يكون العدد أكبر من ذلك. تندد هذه الحركة، الت يبدو انها بعيدة عن الأحزاب السياسية،، والجارية في بلد يعيش 75٪ من سكانه تحت عتبة الفقر، بنظام يعتبر فاسداً. وتلت ذلك مظاهرات جديدة يومي الجمعة والسبت في المدن الكبرى في المقاطعات – ماجونغا وتاماتاف وتوليار. و خرجت ،في ديبغو سواريز، حشود حاملة جثة طالب قتلته قوات الأمن. هل تتجه مدغشقر نحو أزمتها السياسية الأشد خطورة منذ إقامة الجمهورية الرابعة في عام 2009؟

تقع مدغشقر في المحيط الهندي، قبالة سواحل جنوب إفريقيا، وهي خامس أكبر جزيرة في العالم. إلا أنها تعاني، برغم ثراء مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي الفريد، من صعوبة تحويل هذه المزايا إلى تنمية. يبلغ عدد سكان البلاد أكثر من 30 مليون نسمة، ولا تزال تعاني من فقر مدقع: 75٪ من سكان مدغشقر يعيشون تحت عتبة الفقر . يعاني أكثر من مليون شخص،في جنوب البلد، منذ عدة سنوات من حالة من انعدام أمن غذائي حاد.

وبرغم النمو الاقتصادي المستقر نسبياً – 4.2٪ في عام 2024 – تحول إخفاقات النظام الاجتماعي والسياسي الهيكلية دون أي تحسن مستدام في مستوى المعيشة. يرتكز الاقتصاد، المعتمد على الأسواق الخارجية والمكبوح بغياب البنى التحتية الموثوقة، على السياحة والاتصالات بشكل أساسي. والتحديات الاجتماعية هائلة. يؤدي النمو السكاني القوي (2.4٪+ سنوياً) إلى إغراق سوق عمل مشبعة، يهيمن عليها القطاع غير الرسمي إلى حد كبير. مع متوسط أجر يبلغ حوالي 22 يورو شهرياً (108000 أرياري)، ويعيش أكثر من نصف السكان بأقل من يورو واحد في اليوم.

مظاهرات شباب غير مسبوقة

"ذهبت إلى هناك لأنه لم يعد لدينا، في ظل الظروف التي نعيشها حالياً، أي آفاق مستقبلية"، تقول آينا (اسم مستعار)، شابة ناشطة تبلغ من العمر 25 عاماً وطالبة سابقة. ""كان هدف مظاهرتنا هو الاحتجاج على انقطاع المياه والكهرباء. يجب ، في بلد يعاني فيه جزء كبير من السكان من الفقر، أن ندافع عن حقوقنا الأساسية".

وإلى جانب أصدقائها، ترفع لافتة كتب عليها: "لو كانت المياه والكهرباء أولوية، لكانت المشكلة قد حُلت قبل بناء الملاعب أو التلفريك " . إنها رسالة تندد بترتيب أولويات مشاريع البنية التحتية التي تدافع عنها السلطات العامة.

أينا وأصدقاؤها خلال المظاهرة الأولى، يوم الخميس 25 سبتمبر في أنتاناريفو. الترجمة: "لو كانت المياه والكهرباء أولوية، لكان المشكل قد حُل قبل بناء الملاعب أو التلفريك".

تسود حالة غليان المجتمع الملغاشي: خرج عدة آلاف من المتظاهرين إلى شوارع العاصمة، متحدين المنع الذي فرضته المحافظة. في الأشهر الأخيرة، أثرت القيود المتزايدة على الكهرباء، بسبب نقص البنية التحتية وانخفاض مستوى السدود الكهرومائية في موسم الجفاف، بشكل كبير على الحياة اليومية لسكان أنتاناناريفو. "تستمر الانقطاعات أحيانًا لأكثر من ثماني ساعات في اليوم"، كما يشهد أحد المتظاهرين الموجودين في المكان.

الحركة، التي أطلقتها قبل أسبوعين مجموعة "Gen Z Madagascar"، التي تنشر دعواتها للتعبئة على شبكات التواصل الاجتماعي، تصف نفسها بأنها "سلمية ومدنية وغير حزبية". بدأ كل شيء في 18 سبتمبر، عندما تم وضع اثنين من أعضاء البلدية من المعارضة – ألبان راكوتاريسوا وكليمانس راهارينيرينا – تحت المراقبة القضائية بعد أن تقدموا بطلب للحصول على إذن لتنظيم تجمع للتنديد بالنقص، ثم مثلوا أمام مجلس الشيوخ. ورداً على ذلك، تم تداول رسائل لعدة أيام داعية إلى حشد كبير في أنتاناناريفو، كان مقرراً في الساعة 11 صباحاً في "ساحة الديمقراطية" الرمزية، في حديقة أمبوهياتوفو. في الصباح الباكر، تشكلت مسيرات للانضمام إلى الموقع، سرعان ما أغلقته قوات الأمن بأعداد كبيرة.

رد السلطات الدامي

يحكي لانتو ما حدث بعد ذلك، وهو ما يعرفه العديد من المتظاهرين:"أردنا ، مع مجموعة صغيرة من الأصدقاء والزملاء، دخول ساحة الديمقراطية عبر نفق أمبانيديا. تم صدنا بقنابل مسيلة للدموع قبل أن نصل إلى النفق."

وقد تم توثيق المشهد بشكل واسع بالعديد من مقاطع الفيديو التي انتشرت بكثرة على مواقع التواصل الاجتماعي. ويؤكد كريستيان، وهو شاب منخرط في منظمة غير حكومية للدفاع عن الحريات العامة: "خلال هذه المظاهرات، كان هناك عدد كبير من أعمال العنف من قبل الشرطة، سواء تجاه المتظاهرين أو بعض الصحفيين. أنا نفسي تعرضت لإطلاق النار من مسافة قريبة بواسطة قاذفة قنابل من قبل أحد أفراد فرقة الدرك الوطني المسماة GSIS فرقة الأمن والتدخل الخاص . هذه الوحدة، المعروفة بعنفها ويمكن التعرف عليها من خلال الأقنعة التي يرتديها أفرادها، شوهدت بسرعة وهي تقوم بدوريات في شوارع تاناناريفو.

إصابات متظاهرين شباب عقب المظاهرة الأولى التي جرت يوم الخميس 25 سبتمبر في أنتاناريفو.

كانت أنجا في الصفوف الأمامية للمظاهرة يوم الخميس. تروي: "كنا نسير ونحن نغني، ونرفع لافتاتنا ورايتنا. لم يتسبب أحد في أي حادث. ولكن عندما وصلنا إلى مكان وجود رجال الشرطة، بدأوا في إطلاق الغاز المسيل للدموع. "

وتقول إن ما حدث بعد ذلك كان أشبه بمطاردة: "تمكنا من اللجوء إلى منزل مجاور، لكننا واصلنا الاحتجاج من الشرفة، حاملين لافتاتنا ومرددين هتافاتنا. كانت الشرطة تتقدم في الشارع، وأرادوا اقتحام البوابة لاعتقالنا، وضغطوا على المالك ليفتحها، وشتموه وهددوه. كان عددهم حوالي عشرة. تمكنا لحسن الحظ من إقناع المالك بعدم الاستسلام. منذ ذلك الحين، بقينا

محبوسين في المنزل، شهوداً على الأعمال الوحشية التي كانوا يرتكبونها."

تُظهر مقاطع فيديو عديدة اعتقالات عنيفة واستخداما مكثفا للغاز المسيل للدموع. كما تعرض المتظاهرون لإطلاق الرصاص المطاطي. وتشير آخر حصيلة للخسائر البشرية في عطلة نهاية الأسبوع إلى ما لا يقل عن 5 قتلى وعشرات الجرحى. وهي حصيلة مؤقتة ومن المرجح أن ترتفع وفقاً للمنظمات العاملة في الميدان.

اتسمت الليلة الأولى بمشاهد نهب وإشعال عدة حرائق في العاصمة. تعرضت منازل نواب البرلمان للهجوم، كما استُهدفت محطات التلفريك. في اليوم التالي، الجمعة، استؤنفت التعبئة في عواصم المقاطعات، لا سيما في ماجونغا وتاماتاف وتوليار. في ديغو سواريز، كوانت الاشتباكات في أقصى شمال البلاد، بين قوات الأمن والمتظاهرين عنيفة بشكل خاص. في مواجهة التصعيد، "شجبت الحكومة الأفراد الذين يستغلون الوضع" وأعلنت فرض حظر التجول في عدة مدن كبرى.

وقد "أدانت جماعة "جيل Z مدغشقر" بشدة أعمال النهب وتدمير الممتلكات" ونشرت على شبكات التواصل الاجتماعي شعارات خلال التظاهرات التي تلت ذلك: "إذا تدهورت الأوضاع غدًا، فإننا نعطي تعليمات واضحة: على جميع الشباب العودة إلى منازلهم." حرصًا على تأكيد رغبتهم في السلمية والرد على الاتهامات، دعا المنظمون أيضًا نشطاءهم إلى تنظيف الشوارع في اليوم التالي للمظاهرات.

متظاهرون يجمعون بقايا الرصاص المطاطي أطلقته قوات الأمن في أنتاناريفو.

موازاة لذلك، هيأت الحركة استمارة تعداد وسخرت أموالاً تضامنية لدعم المتاجر المتضررة من أعمال النهب. هذه المتاجر الصغيرة، التي غالباً ما تكون غير مؤمنة وتعود ملكيتها لتجار يعتبرونها مصدر دخلهم الوحيد، لا تملك سوى وسائل محدودة لحماية نفسها. رداً على ذلك، نظم السكان

أنفسهم في "مجموعات دفاع عن النفس" في عدة أحياء من العاصمة - ألاسورا، أندوهارانوفوتسي، أمباندرانا وغيرها - من أجل وقف العنف الحضري. ويندد الكثيرون بغياب قوات الأمن، التي يعتبرونها "اختفت بشكل عجيب".

أعلن رئيس الجمهورية أندري راجولينا في خطاب إقالة وزير الطاقة والهيدروكربونات بعد أن "لاحظ أنه لا يقوم بعمله". وفي مواجهة هذه التعبئة، أعرب أيضًا عن استعداده للحوار وتقديم جدول زمني للإجراءات لحل مشاكل الكهرباء والمياه يوم السبت 27 سبتمبر. وأخيرًا، أعلن عن بث برنامج خاص لتفصيل المشاريع الجارية، مع الاعتراف بالتأخير في مشاريع الطاقة الكبرى، مثل Sahofika (مشروع بناء أكبر سد كهرومائي في البلد)، وVolobe (مشروع سد آخر أعيد إطلاقه بعد دخول EDF في رأس المال) أو محطة Ambohimanambola الحرارية. إعلانات غير كافية على الإطلاق لتهدئة غضب المتظاهرين الشباب في أنتاناناريفو.

"فساد منهجي في المؤسسات"

كان المتظاهرون الشباب يرفعون علم القراصنة Vogue Merry، المستوحى من المانغا One Piece، كرمز للإلهام الدولي للحركة. وقد كان هذا العلم بارزًا للغاية في الأشهر الأخيرة في بلدان الجنوب — في الفلبين ونيبال ومؤخرًا في إندونيسيا، حيث حظرته السلطات —، وكان وجوده في مدغشقر دليلًا على تقارب الشباب الملغاشي مع الحركات المناهضة للفساد في جميع أنحاء العالم. وفي فرنسا، شوهد هذا العلم نفسه خلال المظاهرات التي اندلعت في 10 و18 سبتمبر.

هذه السلسلة من المانغا، المشهورة عالمياً - طُبعت منها أكثر من 500 مليون نسخة منذ عام 1997 وعُرضت في آلاف الحلقات - تصور عصابة القراصنة بقيادة البطل مونكي دي لوفي، الذي يواجه طوال رحلته فساد كبار القادة. وهكذا خرج الرمز من عالم الخيال ليصبح جزءًا من واقع المطالبات. في نيبال، أدت حركة الاحتجاج، التي تُعرف أيضًا باسم GenZ، إلى إطاحة الحكومة القائمة. حاولت السلطات، في محاولة لوقف الاحتجاجات، قطع الإنترنت عن الشباب. وانتشرت صور الاشتباكات وأعمال الشغب والحرائق في جميع أنحاء العالم. تم تعيين رئيسة وزراء جديدة في نهاية المطاف بعد مشاورات واسعة النطاق ، حيث اجتمع على Discord: اجتمع أكثر من 100000 مستخدم افتراضياً لتقرير من سيشغل هذا المنصب، وتم التوصل إلى حل وسط مع سوشيلة كاركي، سياسية تبلغ من العمر 73 عاماً ورئيسة سابقة للمحكمة العليا.

تتجلى هذه التطلعات "الداعية إلى رحيل الحكام" في المظاهرات الملغاشية. سرعان ما تجاوزت المطالب مشكلة الكهرباء وحدها. "نحن لا نطالب بالكهرباء فقط. نريد إنهاء الاحتكارات الاقتصادية التي فرضها النظام، ونشجب سوء إدارة شؤون الدولة. ونريد رحيل الحكام الفاسدين"، يشرح كريستيان.

يتم التنديد بطريقة عمل JIRAMA، الشركة الوطنية للمياه والكهرباء في مدغشقر المسؤولة عن توزيعها على السكان. بعد أن أصبحت شركة مساهمة عامة منذ يونيو 2025، أصبحت JIRAMA في مرمى البنك الدولي الذي طالب، مقابل مساعدته المالية، بتطوير طريقة عمل الهيكل وزيادة الشفافية. يعتبر المتظاهرون الشركة مسؤولة ويتهمون قادتها بالاستيلاء على أموال العقود العامة.

كما هو الحال في نيبال أو إندونيسيا، تظهر حركة "جيل Z" الملغاشية اليوم في شكل أفقي وغير شخصي. في تقرير نُشر على Instagram، يقدم "جيل Z مدغشقر" روايته للأحداث ويذكر بطريقة عمله :" لا يزال قادة Gen Z Madagascar مجهولين." و في رسالة أخرى، على نفس الشبكة، ترفض الحركة أي شكل من أشكال الشخصنة: "وجود قائد واحد يمنح السلطة لشخص ما، وهنا تظهر الأنانية والفساد. الحل ليس في البحث عن اسم في القمة. الحل هو تغيير العقلية."

وفقًا لمؤشر الفساد السنوي لمنظمة الشفافية الدولية Transparancy، حصلت مدغشقر في عام 2024 على درجة 100/26 (حيث تمثل 0 أعلى مستوى للفساد)، مما يضع البلد بين أكثر البلدان فسادًا في القارة الأفريقية، في المرتبة 140 من أصل 180 دولة. هذه المشكلة، التي تم تحديدها منذ عقود، لم يتم حلها أبدًا، على الرغم من الوعود المتكررة من الحكومات المتعاقبة. إن عدم الاستقرار السياسي في البلد هو حقيقة معروفة. قام سولوفو راندريانجا، أستاذ التاريخ في جامعة تاماتاف (تواماسينا) والمتخصص في

الحياة السياسية المعاصرة، بتحليل هذا عدم الاستقرار في أعمدة صحيفة Le Monde خلال الأزمات الانتخابية الأخيرة في عام 2023: "مدغشقر مصابة بالفصام مثل العديد من البلدان الأفريقية. لم تنجح الثقافة السياسية المحلية في دمج عناصر الحوكمة المستوردة مع الاستعمار ثم من خلال الدساتير – أربعة في المجموع – التي تم تبنيها منذ الاستقلال، من أجل مصلحة جميع السكان. "

إن هذا الاستياء العام، وانعدام الثقة في الوعود الجديدة، هو ما يدفع الشباب اليوم إلى النزول إلى الشوارع. جرى تسجيل مخالفات جسيمة إبان الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر 2023، والتي شهدت إعادة انتخاب الرئيس المنتهية ولايته، أندري راجولينا، منذ الجولة الأولى، : توزيع كميات كبيرة من الأرز، ودفع أموال، ووعود بمناقصات عامة، وتمويل حملات انتخابية غير شفاف. وتم قمع المظاهرات الاحتجاجية، ودعا عشرة من الثلاثة عشر مرشحًا المعلنين إلى مقاطعة الانتخابات. منذ ذلك الحين، عزز الحزب الرئاسي سلطته في الانتخابات التشريعية التي أعقبت ذلك، وحصل على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية. ولم يشارك أكثر من نصف السكان المسجلين في الانتخابات.

شوهدت العديد من الحرائق وأعمال النهب على هامش المظاهرات في ليلة الخميس إلى الجمعة.

ويبدو أن المعارضين السياسيين التقليديين للحكومة، ومنهم الرئيس السابق مارك رافالومانانا، يتابعون الأحداث عن كثب. وفي بيان صدر في نهاية الأسبوع، انتقد الرئيس السابق (2002-2009)، الذي أُجبر على ترك السلطة بعد أزمة سياسية كبيرة، سوء إدارة أموال JIRAMA وغموضها، مطالباً بإجراء تدقيقات مستقلة.

ولكن على غرار حركات الشباب المناهضة للفساد في جنوب آسيا، يشك المتظاهرون الملغاشيون بشدة في أي استغلال سياسي. في الأيام الأخيرة، بعد كل مظاهرة تلتها تصريحات من ممثلي السياسة، نشرت الحركة رسائل توضيحية: "إلى جميع المنافقين والسياسيين الذين يعيدون نشر ما يصدر عنا: نحن لا نريدكم ولا نريد دعمكم. نحن نعلم أنكم وأهاليكم تتعاونون مع الفاسدين في الدولة، ونعرف كل الأشياء الفظيعة التي تفعلونها أنتم وأهاليكم".

هذه التحركات ضد الفساد، التي تستهدف بشكل مباشر النخبة الاقتصادية والسياسية – حيث ينتقد العديد من المتظاهرين نمط الحياة الفاخر لعائلة الرئيس – تبعتها تجمعات دعم من المهاجرين الملغاشيين في العواصم الأوروبية. دليل آخر على وجود صلة دولية. في فرنسا، تجمع عدة مئات من الأشخاص أمام سفارة مدغشقر في باريس، منددين بالفساد و"المحسوبية" في قمة الدولة. على بعد عدة آلاف من الكيلومترات من الأحداث، هتفت الحشود دعماً للمتظاهرين الملغاشيين بشعارات مثل "مجرمون، قتلة!" أو "استقيلوا!"، مستهدفة بشكل مباشر السلطات.

وكان بين الحشد العديد من الشباب، غالبًا من المغتربين أو حاملي الجنسية المزدوجة، الذين أعربوا عن تضامنهم مع مواطنيهم. وفي تانا، أوضحت طالبة رغبت في عدم الكشف عن هويتها: "كثير من الشباب لا يرون مستقبلًا لهم في مدغشقر ويفضلون السفر إلى الخارج. لكن معظمهم لا يملكون المال اللازم للقيام بذلك. لهذا السبب ينزلون إلى الشارع. نريد مستقبلاً أفضل.

"لقد اعتقدوا لفترة طويلة أننا سلبيون"

هل ثمة ثورة شعبية بادئة في مدغشقر؟ على أي حال، تعيد التوترات الحالية إحياء ذكريات الماضي: من يناير إلى يوليو 2002، هزت مدغشقر أزمة سياسية كبيرة، تميزت بمظاهرات جماهيرية واشتباكات عنيفة في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2001، التي جمعت بين معسكرين متنافسين. في عام 2009، أجبرت جملة جديدة من أعمال الشغب والمظاهرات الرئيس السابق مارك رافالومانانا على الاستقالة، مما أدى إلى إنهاء الجمهورية الثالثة فعليًا. ثم أعلن عمدة العاصمة أندري راجولينا نفسه رئيسًا مؤقتًا. أدان المجتمع الدولي هذا الاستيلاء على السلطة، ووصفه بأنه "غير دستوري وغير ديمقراطي" وتحدث في ذلك الوقت عن انقلاب. وأدت عملية تسوية النزاع في النهاية إلى اعتماد دستور جديد، تمت الموافقة عليه رسميًا في 11 ديسمبر 2010.

بدوره، يبدو أن الجيل المولود في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يريد طي صفحة الآمال المخذولة. «ستة عشر عاماً من الازدراء. ستة عشر عاماً من الفساد. ستة عشر عاماً من مشاهدة الحكومات المتعاقبة وهي تثري نفسها على حساب بؤسنا. ستة عشر عاماً من الإذلال. ستة عشر عاماً من الصمود»، كما جاء في بيان صادر عن الحركة بتاريخ 26 سبتمبر. بالنسبة إلى آينا، قد تكون المظاهرات التي شهدتها الأيام الأخيرة مجرد بداية لوعي جماعي: "نأمل أن تكون حركة الأمس، والتوافد الجماهيري، قد فتحت أعين القادة. لطالما اعتقدوا أننا سلبيون. المهم اليوم هو أننا أظهرنا أننا موجودون. "

جرت مظاهرات سلمية جديدة يوم السبت 27 سبتمبر في شوارع العاصمة والمحافظات.

هل هذا هو أول إستيقاظ مبشر بمزيد من التعبئة؟ يلاحظ كريستيان علامات مشجعة: "هذه هي المرة الأولى التي ينظم فيها جيلنا نفسه، بوسائله الخاصة، ضد سوء الحكم وبفضل شبكات التواصل الاجتماعي. » لكنه يظل مدركًا لهشاشة الحركة: "تنتابنا الشكوك أيضًا عندما نرى مستوى القمع الوحشي والحرب الإعلامية التي تشنها السلطات علينا. "

انتشرت، في الساعات الأخيرة، على شبكات التواصل الاجتماعي، رسائل تدعو إلى حركات احتجاجية جديدة. وتأمل الحركة، المقتصرة حالياً على المدن الكبرى، أن توصل صوتها إلى جميع أنحاء البلد. بعد عطلة نهاية أسبوع حافلة بالأحداث، من المقرر أن تنظم حركة احتجاجية عامة للطلاب في حرم أنكاتسو الجامعي يوم الاثنين 29 سبتمبر. وأعلن المنظمون مهلة 48 ساعة للحصول على ردود ملموسة من السلطات. أعلنت جامعة أنتاناناريفو العامة، مثل العديد من مؤسسات التعليم الثانوي، عن استمرار تعليق الأنشطة الأكاديمية حتى إشعار آخر. حتى الآن، لم تعلن السلطات العامة عن أي خطة ملموسة لمعالجة مشاكل الحصول على المياه والكهرباء. ستكشف الأيام المقبلة ما إذا كانت مدغشقر ستنضم إلى الحركة العالمية التي يقودها شباب متعطش للديمقراطية.

سبع أطروحات حول انتفاضات جيل Z في الجنوب العالمي

13 أكتوبر 2025، بقلم؛ فيجاي براشاد

جدران سانتياغو، تشيلي – المدينة التي أعيش فيها – مغطاة بكتابات على الجدران تم محوها عن الاستاليدو الاجتماعي (الانتفاضة الاجتماعية) لعام 2019. بعد سنوات، لا تزال هذه الشعارات تنتشر على الأرصفة، من "لقد أخذوا منا الكثير لدرجة أنهم سلبونا الخوف" إلى "إنها ليست 30 بيزو، إنها 30 عامًا". يشير الشعاران إلى 30 عامًا من التقشف النيوليبرالي المفروض على الشعب التشيلي، بما في ذلك زيادة 30 بيزو في أسعار تذاكر المترو وتخفيضات كبيرة في نظام الأجور الاجتماعية في البلاد. قاد الانتفاضة طلاب ثانوية مولودون بين عامي 2001 (18 عامًا) و2005 (14 عامًا)، وهم جزء من جيل Z أو "Gen Z". ومع ذلك، فإن هذا المصطلح، الذي فرضته وسائل الإعلام الرئيسية على العالم، غالبًا ما يطمس التعقيد الاجتماعي والخصوصية الوطنية لمثل هذه التمردات. ومع ذلك، فإن هذا المصطلح، وكذلك مفهوم "الجيل"، يستحقان الاستكشاف.

لم تكن الاحتجاجات في تشيلي – التي جذبت في النهاية جميع الفئات العمرية ونزعت الشرعية عن حكومة سيباستيان بينييرا اليمينية – فريدة من نوعها. فقد قاد الشباب المولودون في تلك الفترة احتجاجات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التعبئة الجماهيرية ضد جريمة الاغتصاب الجماعي في دلهي، الهند (2012)؛ وحملة "March for Our Lives" (مسيرة من أجل حياتنا) ضد العنف المسلح في الولايات المتحدة (2018)؛ وحملة "Fridays for Future" (جمعة من أجل المستقبل) ضد أزمة المناخ (2018)، التي أطلقتها الناشطة السويدية غريتا ثونبرغ (مواليد 2003 وتعرضت مؤخرًا للتعذيب على يد الحكومة الإسرائيلية). أعقبت الانتفاضة التشيلية إضرابا وطنيا في كولومبيا في عام 2021، وانتفاضة أراغالايا (النضال) في سريلانكا في عام 2022، والانتفاضة في نيبال في وقت سابق من هذا العام التي أدت إلى استقالة الحكومة اليمينية الوسطية. في كل حالة من هذه الحالات، ما بدأ كغضب أخلاقي بشأن قضية معينة تحول إلى انتقاد لنظام أثبت عجزه عن توفير حياة كريمة للشباب.

تم تطوير مفهوم الجيل قبل قرن من الزمان من قبل الباحث الألماني كارل مانهايم في مقالته "المشكلة السوسيولوجية للأجيال" (1928). بنظر لمانهايم، لا يتم تعريف الجيل بالفترة الزمنية التي ولدت فيها مجموعة من الأشخاص، بل بـ"وضعها الاجتماعي" (soziale Lagerung). من الناحية السياسية، يحدث الجيل عندما يمر بتغيرات سريعة ومزعزعة تجعله يلتقي مجددًا بالتقاليد من خلال "حاملين للثقافة" » (Kulturträger) – الأفراد والمؤسسات التي تنقل الثقافة – وتصبح قوة فاعلة للتغيير الاجتماعي، بعيدًا عن الطريقة التي أصبحت بها الأجيال تصنيفًا تسويقيًا بعد الحرب العالمية الثانية (جيل طفرة المواليد، الجيل X، الجيل Y، إلخ). كان مانهايم ينظر إلى الأجيال على أنها قوى للتغيير الاجتماعي، في حين أن الثقافة النيوليبرالية حولتها إلى "أقسومات" في استراتيجياتها للعلامات التجارية.

تم استخدام مصطلح Gen Z في وصف الاحتجاجات التي اندلعت من جبال الأنديز إلى جنوب آسيا، حيث نزل الشباب – المحبطون من محدودية فرص التقدم الاجتماعي – إلى الشوارع لرفض نظام فاشل. هناك بعض عناصر نظرية مانهايم التي تعمل هنا. صحيح أن القوى الإمبريالية غالبًا ما تتدخل للتحريض على هذه الاحتجاجات وتشكيلها، ولكن سيكون من غير الدقيق

اعتبار هذه الاحتجاجات مجرد نتاج تدخل خارجي. هناك عوامل اجتماعية داخلية مهمة تحتاج إلى تحليل لفهم "احتجاجات جيل Z" هذه. العديد منها مدفوع بجملة عمليات متداخلة تنشأ من السياق الوطني مع تأثر بالظروف الدولية. في هذه الورقة الإبارية، نقترح سبع فرضيات لبدء فهم هذه التطورات وربما توجيهها في اتجاه تقدمي.

الفرضية الأولى. ثمة اندفاعة سكانية للشباب في جميع أنحاء الجنوب العالمي، حيث يبلغ متوسط العمر 25 عامًا، ويجد الناس في هذه المجتمعات الشابة أنفسهم ضحايا لسياسات التقشف والديون القاسية، والكوارث المناخية والحروب المستمرة. في أفريقيا، يبلغ العمر الأوسط 19 عامًا – وهو أقل من أي قارة أخرى. في النيجر، يبلغ العمر الأوسط 15.3 سنة؛ وفي مالي، 15.5 سنة؛ وفي أوغندا وأنغولا، 16.5 سنة؛ وفي زامبيا، 17.5 سنة.

الفرضية الثانية. يشعر شباب الجنوب بالإحباط بسبب البطالة. أضعفت النيوليبرالية قدرة الدولة، ولم تترك سوى القليل من الأدوات لحل هذه المشكلة (ما أدى إلى مطالب مثل فتح فرص عمل حكومية، في حالة حركة إصلاح الحصص في بنغلاديش). الشباب المتعلمون الذين لديهم طموحات الطبقة الوسطى غير قادرين على العثور على عمل مناسب، ما يؤدي إلى بطالة هيكلية أو فجوة في المهارات. في الجزائر، هناك مصطلح يشير إلى العاطلين عن العمل مستمد من اللغتين العربية والفرنسية: أولئك الذين "يتكئون على الحائط" لدعمه (hittiste، من الكلمة العربية hayt، التي تعني "الحائط"). في التسعينيات، تم توسيع النظام الجامعي وخصخصته، ما فتح الأبواب – مقابل المال – أمام جزء كبير من ما سيصبح جيل Z . هؤلاء هم أطفال من الطبقات المتوسطة والدنيا، ولكن أيضًا من الطبقة العاملة وصغار المزارعين الذين نجحوا في تسلق السلم الاجتماعي. جيل Z هو الأكثر تعليماً في التاريخ، ولكنه أيضاً الأكثر مديونية والأقل توظيفاً. هذا التناقض بين الطموح والهشاشة يولد استياءً عميقاً.

الفرضية الثالثة. يرفض الشباب الاضطرار إلى الهجرة للحصول على حياة لائقة. في نيبال، هتف المتظاهرون الشباب ضد إجبارهم على الهجرة الاقتصادية. نريد وظائف في نيبال. لا نريد أن نضطر إلى الهجرة من أجل العمل. هذا الإلزام بالهجرة يسبب يولد شعور الشباب بالخزي من الثقافة الخاصة بهم والانفصال عن تاريخ النضالات التي شكلت مجتمعهم. هناك ما يقرب من 168 مليون عامل مهاجر في العالم – لو كانوا يشكلون دولة، لكانت تاسع أكبر دولة في العالم، بعد بنغلاديش (169 مليون) وقبل روسيا (144 مليون). ومن بينهم عمال البناء النيباليون في دول الخليج والعمال الزراعيون من جبال الأنديز والمغرب في إسبانيا. وهم يرسلون أموالاً تدعم استهلاك الأسر في بلدانهم؛ وفي كثير من الحالات، يتجاوز مجموع هذه الأموال (الذي بلغ 857 مليار دولار في عام 2023) الاستثمار الأجنبي المباشر (كما هو الحال في المكسيك). إن الاضطراب الاجتماعي، والتمييز الدولي في العمل، وسوء معاملة المهاجرين بما في ذلك ازدراء مؤهلاتهم التعليمية – تجعل جاذبية الهجرة شبه معدومة.

الفرضية الرابعة. كثفت الشركات الزراعية الكبرى وشركات المناجم هجومها على صغار المزارعين والعمال الزراعيين (تحريض المزارعين على التمرد في الهند). الشباب من هذه الطبقات، الذين سئموا من البؤس الريفي وتجذروا بسبب احتجاجات آبائهم التي غالباً ما باءت بالفشل، ينتقلون إلى المدن ثم إلى الخارج بحثاً عن عمل. يجلبون معهم خبرتهم الريفية إلى المدن وغالباً ما يشكلون الطليعة الرئيسية لهذه الحركات الاحتجاجية.

الفرضية الخامسة. بالنسبة للجيل Z، ليست مسألة تغير المناخ والضائقة البيئية محض فكرة مجردة، بل هي سبب مباشر للتحول إلى بروليتاريا بسبب النزوح وصدمات الأسعار. يرى سكان المناطق الريفية أن ذوبان الأنهار الجليدية والجفاف والفيضانات تضرب بالضبط الأماكن التي تبحث فيها سلاسل التوريد «الخضراء» الإمبريالية عن موارد مثل الليثيوم والكوبالت والطاقة الكهرومائية. إنهم يدركون أن الكارثة المناخية مرتبطة مباشرة بعدم قدرتهم على بناء حاضر، فما بالك بالمستقبل.

الفرضية السادسة. السياسة القائمة عاجزة عن الاستجابة لإحباط جيل Z. الدساتير لا تعكس الواقع، والسلطات القضائية غير المسؤولة تبدو وكأنها

تعيش على كوكب آخر. تتفاعل هذه الأجيال مع الدولة بشكل أساسي من خلال بيروقراطيين غير مبالين وشرطة عسكرية. الأحزاب السياسية مشلولة بسبب إجماع واشنطن على التقشف والديون، والمنظمات غير الحكومية تركز بشكل وثيق على القضايا الفردية بدلاً من النظام ككل. استنفدت الأحزاب الوطنية التحررية القديمة برنامجها إلى حد كبير أو شاهدت تدميره بسبب التقشف والديون، تاركة فراغًا سياسيًا في الجنوب العالمي. "لنتخلص من الجميع" هي سياسة تنتهي بالتوجه نحو المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي (مثل عمدة كاتماندو، بالين شاه) الذين لم يشاركوا في سياسة الأحزاب ولكنهم غالبًا ما يستخدمون منصاتهم للتبشير بإنجيل معاداة السياسة وضغينة الطبقة الوسطى.

الفرضية السابعة. أدى ازدهار العمل غير الرسمي (لاشكلي informel) إلى خلق مجتمع غير منظم، بلا أمل في تكوين علاقات رفاقية بين الشغيلة أو الانضمام إلى منظمات جماهيرية مثل النقابات. أدت أوبرة ubérisation ظروف العمل إلى خلق لاشكلية الحياة ذاتها، حيث يُحرم العامل من أي شكل من أشكال العلاقات. تزداد أهمية وسائل التواصل الاجتماعي مع ازدياد الطابع اللاشكلي، حيث أصبح الإنترنت الوسيلة الرئيسية لنقل الأفكار، عوضا عن طرق التنظيم السياسي القديمة. من المغري، ولكن غير الدقيق، الإشارة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي هي نفسها القوة الدافعة وراء موجة الاحتجاجات هذه. وسائل التواصل الاجتماعي هي أداة اتصال سمحت بنشر المشاعر والتكتيكات، لكنها ليست السبب وراء هذه المشاعر. من المهم أيضًا ملاحظة أن الإنترنت هو أداة لاستخراج الفائض – حيث يخضع عمال المنصات، أو العمال المأجورون، لخوارزميات تدفعهم إلى العمل بجهد متزايد مقابل أجر متناقص.

تحاول الأطروحات السبع الواردة أعلاه تحديد الظروف التي أدت إلى انتفاضات جيل Z في الجنوب العالمي. كانت هذه الانتفاضات حضرية إلى حد كبير، مع القليل من المؤشرات على أنها جذبت الفلاحين والعمال الريفيين. علاوة على ذلك، نادراً ما تتناول أجندات هذه الاحتجاجات الأزمات الهيكلية طويلة الأمد في البلدان النامية. في الواقع، تؤدي السياسة النموذجية لانتفاضات جيل Z إلى انفجار استياء الطبقة الوسطى. غالبًا ما يتم استغلال هذه الاحتجاجات – كما هو الحال في بنغلاديش ونيبال – من قبل قوى اجتماعية راسخة تعمل على تأجيج الاحتجاجات في الشوارع وتطوير برنامج يعود بالفائدة على الماليين الغربيين. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل هذه الانتفاضات: فستزداد وتيرتها بسبب العوامل التي وصفناها. ويكمن التحدي الذي يواجه القوى الاشتراكية في صياغة المظالم الحقيقية لجيل Z في برنامج يطالب بحصة أكبر من الفائض الاجتماعي ويستخدم هذا الفائض لتحسين الاستثمار الثابت الصافي وتحويل العلاقات الاجتماعية.

https://thetricontinental.org/newsletterissue/gen-z-/rebellion

= فيجاي براشاد Vijay Prashad (مواليد 1967) و كاتب وصحفي ومعلق سياسي وماركسي أمريكي من أصل هندي . مدير تنفيذي لـ Tricontinental: Institute for Social Research ، ورئيس تحرير LeftWord Books ، والمراسل الرئيسي لـ Globetrotter، وباحث مشارك في معهد Chongyang للدراسات المالية في جامعة رينمين الصينية . ماركسي مقتنع ، يشتهر براشاد بانتقاداته الرأسمالية ، والاستعمار الجديد، والاستثناء الأمريكي والإمبريالية الغربية ، مع إعرابه عن دعمه للشيوعية ودول الجنوب .

لا تُسمّوها ثورة جيل زد!

22 أكتوبر، 2025

ترجمة: غسان بن خليفة

بقلم: ويليام شوكي

وصف الثورات بـ «احتجاجات جيل زد» هو خلط بين الوسيلة والرسالة. إذ أنّه يحوّل أزمة بنيوية إلى مزاج جيلي، ويختزل السياسة في الديموغرافيا. ما يختفي عن الأنظار هو الحقيقة الأعمق: أنّ هذه الانتفاضات تعبّر عن عودة ظهور موضوع سياسي عالمي ظلّ لفترة طويلة على الهامش – الشباب باعتبارهم ضمير نظام عالمي في حالة تدهور.

إذا كان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقداً من الانتفاضات من دون ثورة، هبّات كشفت عن إخفاقات النظام من دون تجاوزها، فإن الاضطرابات الحالية هي بمثابة سياسة الضرورة: ليست ثورية بعد، ولكنها وُلدت من إدراك أنّ مجرّد البقاء على قيد الحياة يتطلّب الآن مواجهة النظام نفسه.

عبر القارات، عادت مشاهد مألوفة إلى الشوارع. في نيبال، أطاح المتظاهرون الشباب بالحكومة بعد سنوات من الفساد والركود. في المغرب، ملأ تجمّع «جيل زد 212»، الذي لا زعيم له، ساحات المدن بهتافات ضد تبذير الدولة وإهمالها اليومي. في مدغشقر، أجبر الطلاب والعمّال دون عمل، الذين يواجهون نقصاً في المياه وانقطاعاً متكرراً للكهرباء، الرئيس على حلّ حكومته. وسرعان ما قدّمت وسائل الإعلام العالمية عنواناً ملائماً: الجيل زد ينتفض.

ومع ذلك، فإن هذا الوصف، الذي تكرّر من «سي إن إن» إلى صحيفة «نيويورك تايمز»، صحيح ومضلّل للغاية في الوقت نفسه. صحيح أنّ المتظاهرين شباب، وأنّ الأدوات الرقمية – خوادم «ديسكورد» وموجزات «تيك توك» وقنوات «تيليغرام» – قد سرّعت من تنسيقهم. لكنّ وصف هذه الثورات بـ«احتجاجات جيل زد» هو خلط بين الوسيلة والرسالة. إذ أنّه يحوّل أزمة بنيوية إلى مزاج جيلي، ويختزل السياسة في الديموغرافيا. ما يختفي عن الأنظار هو الحقيقة الأعمق: أنّ هذه الانتفاضات تعبّر عن عودة ظهور موضوع سياسي عالمي ظلّ لفترة طويلة على الهامش – الشباب باعتبارهم ضمير نظام عالمي في حالة تدهور.

تنتمي انتفاضات هذا العام إلى القوس التاريخي نفسه: «الثورة المؤجَّلة». وقد رسمت خريطة لعقد ونصف العقد من الاحتجاجات – من الربيع العربي إلى #FeesMustFall – عندما اندلعت تحركات جماهيرية في جميع أنحاء العالم، لكنّها نادراً ما غيّرت البُنَى التي واجهتها. كشفت تلك الحركات عن حدود الديمقراطية النيوليبرالية، لكنّ الأخيرة احتوتها في نهاية المطاف. لم تنطفئ الثورة المؤجّلة، بل تمّ تشتيتها. تشير أحداث العام 2025 إلى عودة طاقة تلك الدورة، التي تشكلت بفعل الظروف الاقتصادية الأكثر قسوة وتجرّدت من الأوهام السابقة عن الإصلاح. إذا كان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقداً من الانتفاضات من دون ثورة – من هبّات كشفت عن إخفاقات النظام من دون تجاوزها – فإنّ الاضطرابات الحالية هي بمثابة سياسة الضرورة: ليست ثورية بعد، ولكنها وُلدت من إدراك أنّ مجرّد البقاء على قيد الحياة يتطلّب الآن مواجهة النظام نفسه.

إضفاء الطابع غير السياسي

تكرار ثورات الشباب ليس أمراً غامضاً. في ظلّ الرأسمالية، يكون الشباب دائماً أوّل من يعاني من تناقضات التراكم. فهم يرِثون تكاليف أزمات لم يتسبّبوا فيها، ويدخلون مرحلة البلوغ في اقتصاداتٍ لم تعد بحاجة إلى قوّة عملهم ونُظُم سياسية لم تعد تطلب رضاهم. في المغرب، أكثر من ثلث الشباب دون سنّ 24 عاماً من دون عمل، حتى في الوقت الذي تبني فيه الدولة ملاعباً لاستضافة كأس العالم 2030. في نيبال، جرى تصدير أجيال كاملة كعَمالة مهاجرة، ما سمح باستمرار اقتصاد التحويلات المالية الذي أتاح للنخب المحلية تأجيل أي تحوّل بُنيوي. في معظم دول الجنوب العالمي، أصبح الفائض الدائم من الشباب سمة ثابتة في الحياة الاقتصادية – أغلبية ديموغرافية محكوم عليها بالبطالة الاجتماعية.

إن التعامل مع هذا الأمر على أنه صراع بين الأجيال – جيل زد ضد كبار السن – هو إضفاء الطابع غير السياسي عليه. ينتمي مصطلح «جيل زد» إلى قاموس التسويق في مرحلة الرأسمالية المتأخرة، وليس إلى مفردات التغيير

التاريخي. وهو يشير إلى أنّ ما يوحّد هؤلاء الشباب هو الثقافة أو الموقف وليس الظروف المادية. لكن المأزق المشترك بينهم ليس نفسياً. إنه بُنيَوي. الاقتصادات نفسها المدفوعة بالديون، والخدمات الاجتماعية المخصخَصة، وبرامج التقشف المفروضة من الخارج التي ميّزت العصر النيوليبرالي قد وصلت الآن إلى حدودها السياسية. يقف الشباب على حافة هذا الإرهاق، حيث انهارت كلّ وعود التنمية لتتحوّل إلى حالة من الهشاشة الدائمة.

تغيّر شكل الاحتجاج، لكنّ منطقه لم يتغيّر. في المغرب، نمت قناة «Gen Z 212» على منصة ديسكورد لتصل إلى أكثر من 130 ألف عضو في غضون أيام قليلة – وهي بنية تحتية رقمية تملأ الفراغ الذي كانت تشغله الأحزاب السياسية والنقابات في السابق. في مدغشقر، نسّقت شبكة «Gen Z Mada» عبر الإنترنت مع النقابات العمالية للدعوة إلى إضرابات وطنية. في نيبال، تطوّرت الحركة التي بدأت ضد حظر وسائل التواصل الاجتماعي إلى رفض جماهيري للنظام ما بعد الماوي بأكمله، والذي فقد مصداقيته بسبب عقود من التحرير الاقتصادي وتناوب النخب. هذه ليست مجرّد انتفاضات رقمية. إنها إعادة تشكيل للطبقات الاجتماعية تتّم عبر الوسائل الرقمية، وتجاربٌ في التنظيم تنبثق من بين أنقاض الوسائل التقليدية للسياسة الجماهيرية.

تجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من الحركات تتبنّى عن وعي التسمية نفسها التي تستخدمها وسائل الإعلام لتقلّل من أهميتها. فقد تبنّت حركات «جيل زد 212» في المغرب و«جيل- ز- مدَ» في مدغشقر و«جيل- زد نيبال» هذه التسمية ليس من منطلق التماهي مع فئة تسويقية عالمية، بل كطريقة لتسمية القواسم المشتركة بين أجيالهم في ظلّ الأزمة. وهي تعمل كاختصار تكتيكي – علامة تجارية ساخرة باللغة العالمية التي تستبعدهم (وهي لغة تتعايش مع صناعة صحافية وثقافية مبتذلة تُعامل «جيل زد» كمعرض في حديقة حيوانات، وتتكهن دائماً بالعادات الغريبة لهذا النوع – «نظرته الميتة»، وكراهيته للعمل، وخوفه من النوادي الليلية – بينما غالباً ما تتجاهل النظام الاجتماعي الذي ينتج هذه الظروف).

وعي جذري أكثر مما يبدو

لا يزال المحتوى الأيديولوجي لهذه الحركات في طور التكوين. يعبّر الكثيرون عن غضبهم بعبارات أخلاقية – الفساد، الكرامة، الخيانة. لكن وراء هذه المفردات يكمن وعيٌ بُنيَويّ: أنّ النخب الوطنية تعمل كوسطاء لنظام عالمي لم يعُد يفي بوعوده. كما قال أحد المتظاهرين في نيروبي خلال الانتفاضات التي شهدتها كينيا العام الماضي: «نحن محكومون من البنوك، وليس من البرلمان». من أنتاناناريفو إلى كاتماندو، الاتهام واحد: الدولة بيعت، المستقبل مغلق.

هذا الوعي ليس برنامجاً بعد، لكنه أكثر جذرية ممّا يبدو. إنه يمثل عودة ظهور الوعي بالنظام العالمي من الأسفل – الإحساس بأنّ الظلم في الحياة اليومية مرتبط بهيكل الرأسمالية العالمية نفسها. في المراحل السابقة من الاحتجاجات الجماهيرية، كان المطلب هو الإدماج: أن يتمّ تمثيلهم، والاعتراف بهم، وتطويرهم. أما المطلب الذي يحرك الانتفاضات الحالية فهو أكثر جوهرية: البقاء على قيد الحياة في نظام استنفد شروط الحفاظ على الحياة المحض. وهذا هو السبب أيضاً في أنّ فلسطين أصبحت معياراً أخلاقياً وسياسياً قوياً للغاية. لقد أوضحت الإبادة الجماعية المستمرّة في غزة، وشجاعة أولئك الذين يواصلون تحدّيها – من مخيمات الطلاب إلى أسطول الصمود العالمي – لجيل كامل أن الإمبراطورية ليست فكرة مجرّدة (تعرّض نشطاء الأسطول للاحتجاز الإسرائيلي في ظروف غير إنسانية، بما في ذلك الكاتبة الجنوب أفريقية زوكيسوا وانر، المساهمة في مجلّتنا، والمحتجزة مع مئات آخرين تحدّثوا عن تعرّضهم للضرب والحرمان والحبس القسري). إنه المنطق التنظيمي للمنظومة التي يواجهونها. ما يربط الاحتجاجات في نيروبي وكاتماندو وليما أو الدار البيضاء بأولئك الذين يطالبون بفلسطين حرّة هو رفضٌ مشتركٌ لعالم منتظم من خلال نزع الملكية والهرمية.

يجسّد مسار الناشطة السويدية غريتا ثونبرغ البالغة من العمر 22 عاماً هذه الدينامية بشكل مثالي. فبعد أن كانت محبوبة الليبراليين المدافعين عن البيئة – حيث استُقبلت في دافوس، ورحّب بها أوباما، واحتُفيَ بها كدليل على أن «جيل زد يهتم» – جرى الاحتفاء بها لأنّ انتقاداتها بدت أخلاقية أكثر منها بنيويّة. ولكن في اللحظة التي ربطت فيها العدالة المناخية بمناهضة الإمبريالية، ووقفت إلى جانب الفلسطينيين، ووصفت الفصل العنصري الإسرائيلي والحرب المستمرّة على غزة بالإبادة الجماعية، تلاشت الدعوات (لم تركز ثونبرغ على فلسطين والعدالة المناخية فحسب، بل كانت ثابتة في مواقفها بشأن مجموعة من القضايا، بما في ذلك أوكرانيا وأرمينيا والصحراء الغربية). فجأة اكتشف السياسيون الغربيون، الذين كانوا يصفقون لها في السابق، حدود تحمّلهم. ما تغيّر ليس عمرها بل سياستها. لا يستطيع النظام السائد تحمّل معارضة الشباب إلّا عندما تمدح صورته الذاتية، وهو يتراجع في اللحظة التي تسمّي فيها المعارضة أُسُسَه.

نزع القناع

عندما يصف التعليق السائد هذه الموجة من الاحتجاجات بأنّها «تمرّد جيل زد»، فإنّ ما يعنيه في الواقع هو: لا تأخذوا الأمر على محمل الجدّ. هذه التسمية تروّض ما ينبغي أن يكون مُهدِّداً. إنّها تحوّل النضال السياسي إلى تقليعَة في نمط الحياة. ولكن إذا نزعنا هذا القناع، فما يظهر هو نمطٌ يربط الحاضر بتاريخ أطول من ثورات الشباب في ظلّ الرأسمالية – من باريس في العام 1968 إلى سويتو في العام 1976 إلى حركات #EndSARS وFallist في العقد الماضي. في كلّ تلك الحالات، لم يكن الشباب مجموعة مصالح خاصة، بل الفئة الاجتماعية التي أعلن من خلالها التاريخ أنّ النظام القديم قد انتهى.

يجري التعبير عن هذا الإعلان مرّة أخرى. ما نشهده من كاتماندو إلى الدار البيضاء ليس مجرد نفاد صبر جيل جديد، بل عودة ظهور تناقض عالمي لا يمكن لأي حكومة، مهما كانت قمعية، أن تتعامل معه إلى ما لا نهاية. لقد عادت الثورة المؤجَّلة إلى الظهور، مجرّدة من الأوهام وتعتمد الشاشات وسيطاً، لكنّها في جوهرها لا تزال كما هي: تطالب بإصرار بعالم يمكنه الحفاظ على الحياة والكرامة والمعنى بما يتجاوز السوق، ومن أجل الناس، وليس من أجل السلطة أو الربح.

المصدر: موقع صفر https://alsifr.org/genz-uprising

كيف أدى الاحتواء التكنوقراطي إلى تحييد انتفاضة -جيل زد Gen Z في نيبال

27 نوفمبر، 2025

بقلم: مارك جونسون Mark Johnson

أطلقت شرطة نيبال النار على المتظاهرين في كاتماندو في 8 سبتمبر 2025. ووثقت منظمة هيومن رايتس ووتش الأرقام: 2642 رصاصة حية، 1884 رصاصة مطاطية، 6279 قنبلة غاز مسيل للدموع. وكان من بين القتلى أطفال في زي المدرسة [1]. ونتج عن عنف الدولة انفجارٌ شعبي أدى في غضون 48 ساعة إلى حرق البرلمان، وإجبار رئيس الوزراء ك.ب. شارما أولي على الاستقالة، وإلى انتفاضة منسقة عبر تطبيق Discord شارك فيها أكثر من 160 ألف شاب.

ولم يكن ما أعقب ذلك تغييرا بل احتواءً تكنوقراطياً. حيث تم في 12 سبتمبر، تعيين سوشيلة كاركي، رئيسة المحكمة العليا سابقا، البالغة من العمر 73 عامًا، رئيسة وزراء مؤقتةً. وكما وثقت آراتي راي في The Kathmandu Post، ظهر اسمها في استطلاع غير رسمي على Discord حصلت فيه على 7713 صوتًا، وتم إضفاء الشرعية عليها لاحقًا بمفاوضات مع الرئيس وقائد الجيش [2].

بعد شهرين، استولت حكومة كاركي على شرعية مكافحة الفساد، مع الحفاظ على استمرارية علاقتها مع صندوق النقد الدولي، وتجنب أي مساءلة عن عنف الدولة، وإعادة انتاج صنوف التهميش التقليدية القائمة على الفئات المغلقة (*) والعرق والطبقة الاجتماعية. وكما أبرز سانخا سوبرا بيسواس في مجلة Viento Sur، تمثل احتجاجات نيبال نتيجة سيرورة ثورية تم إبطالها بشكل منهجي [3]. يتناول هذا المقال آليات هذا الإبطال.

الاستمرارية الاقتصادية في ظل تدبير تكنوقراطي

لم تنجز الحكومة المؤقتة قطيعةً مع الإطار الاقتصادي الذي سبب الأزمة. ففي 1 أكتوبر 2025، أكملت المراجعة السادسة لبرنامج التسهيل الائتماني الموسع لصندوق النقد الدولي، وصرفت 43.05 مليون دولار مع إشادة الصندوق بالأداء "المُرضي". وأعلن وزير المالية راميشوار براساد خانال تجميد 120 مليار روبية (855 مليون يورو) مخصصة للمشاريع، مستخدماً إطار التقشف الكلاسيكي كأداة كفاءة.

بقيت بنية نيبال الاقتصادية – حيث تمثل التحويلات المالية 33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مع 5 ملايين عامل في الخارج – على حالها [4]. ووفق ما أورد الصحفي رومان غوتام في Nueva Sociedad، شهدت نيبال منذ عام 2008 تعاقب 13حكومة تناوبت فيها على السلطة ثلاثة أحزاب؛ وعلى الرغم من أسمائها، لا تمت أيديولوجيتها للشيوعية بصلة [5]. تمثل حكومة كاركي استمرارية لهذا النمط: إدارة تكنوقراطية لنفس النموذج الاقتصادي الذي أدى إلى بطالة شبابية بنسبة 20.8 في المائة وهجرة جماعية.

استبعاد من الانتفاضة

إن فهم من احتج من الشعب، ومن لم يحتج، أمر يكشف حدود الانتفاضة والفرص التي استغلتها النخبة لاحتوائها.

أدى التنظيم الرقمي عبر Discord و Instagram و VPN إلى خلق حواجز طبقية. فقد تطلب حيازة هاتف ذكي، واتصالاً موثوقاً به، ومهارات تقنية، وإجادة اللغة النيبالية أو الإنجليزية. أدى ذلك إلى استبعاد السكان القرويين (60 في المائة من سكان البلد)، والشباب الحضريين من الطبقة العاملة الذين لا يملكون أجهزة، وشغيلة القطاع غير الرسمي، والنساء اللواتي يواجهن تفاوتات في إمكان استعمال التقنية الرقمية، والمتحدثين باللغات الأصلية. وأدى الطابع الأفقي للانتفاضة وانعدام قيادة- المُشاد بهما باعتبارهما ديمقراطية جذرية – إلى تكرار التفاوتات لصالح من لديهم تعليم ومهارات تكنولوجية.

تكشف مسألة الفئة الاجتماعية المغلقة casteعن تناقضات أعمق. طرح الناشط ميترا باريار في صحيفة The Kathmandu Post السؤال

التالي: "هل سمع أحدكم ناشطًا من جيل زد Z يتحدث عن الوضع الصعب المستمر للداليت؟"[6] . يشكل الداليت 13.6 في المائة من السكان، لكنهم لا يشغلون سوى 5.6 في المائة من مقاعد البرلمان و2.4 في المائة من المناصب البيروقراطية. يبرز باريار بأن التركيز على الفساد والمحسوبية يحجب الكيفية التي يهيكل بها تراتب الفئات المغلقة الوصول إلى السلطة. يتعامل الخطاب "المناهض للفساد" مع الفساد على أنه فشل أخلاقي فردي بدلاً من دراسة الكيفية التي تهيكل بها شبكات الفئات المغلقة – التحالفات الزوجية، والوصول إلى التعليم، ووراثة الممتلكات، والوضع الطقوسي –

مبادلات الفساد. ولا يمكن لـ"الحكامة الجيدة" معالجة هذا الأمر.

أكدت الإهانة التي تعرض لها الناشط الداليت خاجندرا سونار استمرار الإقصاء. فبعد ترشيحه وزيراً للعمل في 27 أكتوبر، تم سحب ترشيحه بعد ساعات بعد الكشف عن قضايا قانونية معلقة، وهي قضايا لم تتم إثارتها أبداً فيما يخص مرشحي الفئات المغلقة العليا. لم تجرؤ أي منظمة داليتية مهمة على الإدلاء بأي تصريحات.

ردت حركات القوميات والأقليات الأصلية بشكل دفاعي. والتزم اتحاد القوميات الأصلية في نيبال (NEFIN)، الذي يمثل 59 قومية تشكل 35 إلى 50 في المائة من السكان، الصمت. وبدأت أحزاب الأقليات الوطنية جهوداً للتوحيد في أكتوبر، ليس من أجل التقدم بمطالب جديدة، بل لأن بعض مجموعات جيل Z كانت تدعو إلى "إعادة النظر في الفيدرالية"، الأمر الذي يهدد المكاسب الدستورية التي تحققت في عام 2015. كما لم تصدر المنظمات النسوية الرئيسية أي بيانات بشأن كاركي، وهي أول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء، ولكنها شخصية نخبوية من طبقة عليا تم اختيارها في مفاوضات بين العسكر، ولا تمثل أي حركات.

تكشف هذه الترسيمة تشتتا دفاعيا. فكل حركة قائمة على الهوية تحمي مكاسب محددة: حصص الداليت، والفيدرالية القائمة على الوحدات العرقية الوطنية، والاعتراف بالسكان الأصليين، وتمثيل النساء. وهناك القليل من التضامن بين الحركات حول المطالب المشتركة. وقد سهّل هذا الانقسام الاحتواء التكنوقراطي.

الإفلات من العقاب بما هو تصور مؤسسي

ليس ثمة أي أمارة على وجود مساءلة، فقد أسفر عنف الشرطة عن مقتل ما لا يقل عن 19 شخصاً، ولم يُتهم بالجرم أي ضابط، في حين تم اعتقال 423 متظاهراً. تظهر الأدلة الجنائية 34 حالة وفاة بسبب إصابات بالرصاص في الرأس والرقبة والصدر والبطن. ووصف شهود عيان الشرطة كيف أطلقت النار بشكل عشوائي لأكثر من ثلاث ساعات. أصيب جميع الضحايا تقريباً فوق الخصر، ما يشير إلى تصويب قاتل. أصيب شريام تشولاجين، البالغ من العمر 17 عاماً، بطلق ناري في الرأس بينما كان يبتعد وهو يصفق.

يتقن الأقوياء في نيبال كيفية التعامل مع "الحوادث المحرجة" مثل هذه. فقد تم تشكيل لجان تحقيق رسمية بعد كل قمع كبير: لجنة مالك عام

1990 للتحقيق في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية، ولجنة رايماجهي عام 2006 للتحقيق في جرائم القتل إبان احتجاجات جانا أندولان الثانية، ولجنة لال عام 2015 للتحقيق في وفاة نشطاء ماديسي (أقلية عرقية). وما من واحدة منها نشرت نتائج عملها. ولم تجر محاكمة أي مسؤول. ليس هذا ثمرة قصور بيروقراطي بل تصور مؤسسي. إن اللجان تفيد في امتصاص الغضب بواسطة الوعد بجراء تحقيق، وخلق انطباع بالمساءلة دون تفعيلها، وإتاحة مضي الوقت حتى ينصرف اهتمام الرأي العام عن الموضوع.

أعادت اللجنة المحدثة في 21 سبتمبر، برئاسة القاضي السابق غوري باهادور كاركي، إنتاج نفس السيناريو. فقد أعلنت، في منتصف أكتوبر، أنها تلقت "زهاء 12" شكوى، معظمها من رجال شرطة يوثقون الأضرار التي لحقت بهم. وأُرجعت الشكاوى الموجهة ضد أولي ووزير الداخلية إلى الشرطة، مع إعلان أن التحقيقات الجنائية تقع ضمن اختصاص الشرطة[7].

إن إجراء انتخابات في مارس 2026، في حين أن القتلة لم يحاكموا بعد، أمر ينزع الشرعية عن العملية الديمقراطية. ويعبر الإفلات من العقاب عن طبيعة تكوين الشرطة من حيث الفئة المغلقة/الطبقة الاجتماعية، فهي جهاز من الضباط من الفئة المغلقة العليا يصدرون الأوامر، بينما تدفع المجتمعات المهمشة الثمن بأرواحها. طالما لا تُفرض على قطاع الأمن كشوف حساب، لن تكون أي حركة آمنة.

أزمة اليسار التنظيمية

يمثل اندماج عشرة أحزاب يسارية في 5 نوفمبر 2025 في حزب شيوعي نيبالي جديد توحيدًا دفاعيًا، لا تجديدًا. جمع الاندماج الحزبَ الشيوعي النيبالي المركزي الماوي (بوشبا كمال داهال "براشاندا") والحزبَ الشيوعي النيبالي الموحد (مادهاف كومار نيبال) تحت راية "الماركسية اللينينية". أصبح براشاندا (66 عامًا) ومادهاف كومار نيبال (رئيس الوزراء السابق، 72 عامًا) المنسق والمنسق المشارك، وهما بالضبط الشخصيتان اللتان رفضهما جيل Z.

كما فسر أليكس دي جونغ في مجلة Viento Sur، "يكمن جزء من مأساة نيبال في كون الحركة الماوية بقيادة براشاندا نشأت كحركة تمرد ثورية" كانت تعد بتغيير جذري، واندمجت في النهاية في ما كانت تحاربه سابقا هياكل[8]. أدى الاندماج في عام 2006 إلى تفكيك البنية التحتية للتعبئة المستقلة، إذ جرى دمج جيش التحرير الشعبي أو تسريحه، وتم توجيه الكوادر المسلحة إلى الحملة الانتخابية، وضعفت المنظمات الشعبية بينما ركز القادة على المناصب الحكومية.

عمل جهاز الحزب عبر الدولة على تقسيم الحركات الاجتماعية: يجري التحكم في اتحادات الشغيلة بتعيينات حزبية، واستمالة أعضاء منظمات النساء بتمويل المنظمات غير الحكومية، ودمج نقابات الفلاحين في الهياكل الحزبية. وكما يبرز بيسواس في Sin Permiso، شهدت نيبال منذ عام 2008 أكثر من اثني عشر تغييراً في الحكومة بقيادة اليسار، ولم يسفر أي منها عن تنمية أو أوجه تقدم ديمقراطي [9].

يفسر هذا التحكمُ الحزبي في النقابات غيابَ الطبقة العاملة المنظمة في سبتمبر. فعلى الرغم من الدمار الاقتصادي والتقشف، لم تحدث إضرابات كبيرة. أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال نيبال (GEFONT) حملات للحوار، وليس للتعبئة. وقاد الطلاب الانتفاضة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولم

ينظمها الشغيلة، ما يدل على أن النقابات التابعة للأحزاب فشلت في توجيه المظالم الاقتصادية نحو الصراع الطبقي.

هذا المسار – من الوعد بالتغيير إلى الاحتواء المؤسسي – مرآة ليسار أمريكا اللاتينية. بوليفيا: تحول الحركة من أجل الاشتراكية MAS من حركة اجتماعية إلى محسوبية. وفي الإكوادور: تحول Alianza PAIS من ثورة مواطنية إلى فساد. الترسيمة المشتركة: حركات تصل إلى السلطة الحكومية، وتمنح الأولوية للحكم على التغيير، والشباب يرفضها في النهاية. الدمج المؤسسي – وليس الهزيمة العسكرية – هو الآلية الرئيسية للتحييد.

الخلاصة: ما الذي يتطلبه التغيير؟

أظهرت انتفاضة سبتمبر أن بوسع تعبئة أفقية عفوية أن تطيح حكومات في غضون 48 ساعة. لكن الشهرين الأولين في عهد كاركي أسفرا عن استقرار دون تغيير: استمرار التعامل مع صندوق النقد الدولي، وإفلات قطاع الأمن من العقاب، وتكرار التهميش التقليدي.

أوجه الضعف التنظيمي هيكلية. تم تفكيك البنية التحتية للتكوين السياسي بعد الاندماج الماوي في عام 2006. وتخلق الرأسمالية القائمة على التحويلات المالية خيارات للخلاص الفردي عوض التنظيم الجماعي. وتعيد التعبئة الرقمية إنتاج الحواجز الطبقية. وتمنع سيطرة الأحزاب التنظيم المستقل على صعيد القاعدة. وتحمي الحركاتُ القائمة على الهوية المكاسبَ الخاصة دون بناء تضامن مشترك.

يقتضي قلبُ هذا الوضع بنيةً تنظيمية تتجاوز أدوات الأزمات، أي مساحات ماديةً (فيزيقية)، وآليات ديمقراطيةً، ومؤسسات تمد جسورا بين طلاب المدن وفلاحي الريف؛ وبرنامجا متقاطعا يربط بين الفئة المغلقة والجنس والعرق والطبقة الاجتماعية كبنيات متقاطعة بدلاً من مسارات متوازية؛ وتنظيم قروي يربط بين نضالات الفلاحين وطاقة الشباب الحضري.

التغيير مؤجل، وليس مهزوماً. لا يزال الاقتصاد السياسي لنيبال – المعتمد على التحويلات المالية، والمقيد من قبل صندوق النقد الدولي، والمبني على أساس الفئة المغلقة – ينتج أزمات. وطالما بقي القتلة دون محاكمة وواجهت المجتمعات المهمشة الإقصاء الهيكلي، ستواصل الشوارع التعبير عن نفسها.

تُظهر نيبال ما يحدث عندما تصل حركات إلى هياكل الدولة دون أن تُغيرها: تجري استمالة أعضائها، وتجريدهم من جذريتهم، وتحويلهم إلى مسيرين للنظام الذي وعدوا بتغييره. والسؤال الاستراتيجي هو: ما هي الأشكال التنظيمية، وما هي ممارسات التكوين السياسي، وما هي الروابط بين النضالات الحضرية والريفية، التي يمكن أن تقاوم الدمج المؤسسي؟ عندما تحدث الانتفاضة القادمة، ستحدد الإجابة على هذا السؤال ما إذا كانت الطاقة الشعبية ستتحول إلى سلطة شعبية أم ستتبدد مرة أخرى في إدارة الوضع الراهن.

الفئة المغلقة: (Caste) مجموعة اجتماعية وراثية، ومنطوية على نفسها وهرمية، ينتمي إليها الفرد منذ ولادته، مع قدرة محدودة للغاية على الارتقاء الاجتماعي. يتميز نظام الفئات المغلقة بالزواج الداخلي (الزواج داخل المجموعة نفسها) والوظائف الاجتماعية التي غالباً ما تكون مهنية ووراثية. وعلى الرغم من ارتباطه غالباً بالهند، توجد أنظمة مماثلة في مناطق أخرى من العالم، منها نيبال.(المترجم)

المصدر: https://vientosur.info/como-la-contencion-tecnocratica-neutralizo-el-levantamiento-nepali/

إحالات

Human Rights Watch, « Népal : usage illégal de la force lors de la manifestation de la génération Z », 19 [1] .novembre 2025. Porte-parole : Meenakshi Ganguly

Aarati Ray, « How Nepal's enraged Gen Z turned Discord into a political arena », The Kathmandu Post, 29 [2] how-nepal-s-enraged-gen-z-turned-discord-/29/09/septembre 2025. https://kathmandupost.com/politics/2025 into-a-political-arena

Sankha Subhra Biswas, « Les manifestations au Népal sont le résultat d'une révolution bloquée », Viento [3] Sur, 15 septembre 2025. https://vientosur.info/las-protestas-en-nepal-son-el-resultado-de-una-revolucion-/bloqueada

Atul Chandra et Pramesh Pokharel, « Népal. Le soulèvement de la génération Z concerne l'emploi, la [4] dignité et un modèle de développement défaillant », Resumen Latinoamericano, 10 septembre 2025. https:// nepal-el-levantamiento-de-la-generacion-z-tiene-que-ver-con-/10/09/www.resumenlatinoamericano.org/2025 el-empleo-la-dignidad-y-un-modelo-de-desarrollo-roto

Roman Gautam, « Causes et conséquences de la « révolution » népalaise », Nueva Sociedad, 2025. https:// [5] /-nuso.org/articulo/nepal-revuelta-protestas-oli-comunismo-clase-politica-establishment

Mitra Pariyar, « Gen Z movement and the Dalit cause », The Kathmandu Post, 10 novembre 2025. https:// [6] gen-z-movement-and-the-dalit-cause/10/11/kathmandupost.com/columns/2025

The Kathmandu Post, « Inquiry commission plans interrogation gradually from junior police to then Prime [7] .Minister », 13 octobre 2025

Alex de Jong, « Las protestas en Nepal tienen raíces más profundas », Viento Sur, septembre 2025. https:// [8] /vientosur.info/las-protestas-en-nepal-tienen-raices-mas-profundas

Sankha Subhra Biswas, « Népal : l'épuisement d'un processus démocratique révolutionnaire », Sin Permiso, [9] 2025. https://www.sinpermiso.info/textos/nepal-el-agotamiento-de-un-proceso-democratico-revolucionario